IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الثامنة والثلاثين

روما، 16-17 فبراير/شباط 2015

2015
مجلس
المحافظين

Document: GC 38
Date: 8 June 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مجلس المحافظين

تقرير الدورة الثامنة والثلاثين

روما، 16-17 فبراير/شباط 2015

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحات
الفصل الأول		
افتتاح الدورة ووقائع الجلسات	16-1	2-1
ألف – افتتاح الدورة وحفل الافتتاح	7-3	1
باء – جدول الأعمال والوثائق	8	1
جيم – بيان رئيس الصندوق	9	1
دال – مناقشات فرق الخبراء والأحداث المميزة	12-10	2-1
هاء – اجتماع المائدة المستديرة رفيعة المستوى للسادة المحافظين	13	2
واو – البيانات العامة	14	2
طاء – اختتام الدورة	16-15	2
الفصل الثاني		
القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين	32-17	8-4
ألف– طلب عضوية غير أصلية	17	4
باء – تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق	18	4
جيم – التجديد العاشر لموارد الصندوق	19	4
دال – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2013	20	4
هاء – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016–2017، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	22-21	5
واو – خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق	23	5
زاي – انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين في المجلس التنفيذي	30-24	6-5
حاء – مقترح لإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية	31	8
طاء – الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	32	8
الفصل الثالث		
ألف – المحاضر الموجزة	204-34	42-11
(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)		
(1) الجلسة الأولى – 16 فبراير/شباط 2015	112-34	23-11
(2) الجلسة الثانية – 16 فبراير/شباط 2015	150-115	32-25
(3) الجلسة الثالثة – 17 فبراير/شباط 2015	204-153	42-34
باء – المائدة المستديرة للسادة المحافظين: حول التغلُّب على التحديات التي يواجهها التحوُّل الريفي من خلال أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015		44-43

الفصل الثالث (تكملة)

جيم – بيانات عامة أخرى	59-45
بوركينا فاسو	46-45
فرنسا	48-47
إيطاليا	50-49
اليابان	52-51
كيريباتي	54-53
مدغشقر	55
نيبال	57-56
باكستان	58
المملكة المتحدة	59

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة

البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة معالي السيد Pier Carlo Padoan وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية	61
الكلمة الافتتاحية لمعالي وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية السيد Pier Carlo Padoan	63-62
الكلمة الترحيبية التي ألقاها رئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة صاحب الجلالة Tupou VI ملك تونغا وفخامة الرئيس John Dramani Mahama رئيس جمهورية غانا	64
الكلمة الرئيسية لفخامة الرئيس John Dramani Mahama، رئيس جمهورية غانا	67-65
الكلمة الرئيسية التي ألقاها صاحب الجلالة الملك Tupou VI ملك تونغا	68
بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي	73-69
موجز لمداولات الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق 12-13 فبراير/شباط 2015	76-74
سلسلة محاضرات الصندوق المحاضرة الافتتاحية التي ألقتها السيدة Winnie Byanyima، المديرة التنفيذية لأوكسفام انترناشيونال حول "مستقبل المعونة"	83-77
البيان الختامي للسيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	85-84
البيان الختامي لمعالي السيد Luc Oyoubi، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	88-86

الملاحق

الملحق الأول – قائمة المندوبين في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين	169–89
الملحق الثاني – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث	174–170
الملحق الثالث – قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين	176–175
الملحق الرابع – القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين	195–177

الفصل الأول

الافتتاح والوقائع

1- عقدت الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما بتاريخ 16 و17 فبراير/شباط 2015. وترد في الملحق الأول قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- عقد المجلس ثلاثة اجتماعات بالمجمل، وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف – افتتاح الدورة والاجتماع الاحتفالي

3- افتتح الدورة معالي السيد Luc Oyoubi، رئيس مجلس محافظي الصندوق ومحافظ جمهورية الغابون لدى الصندوق.

4- رحب السيد كنايو نوانزي، رئيس الصندوق، بالضيوف المميزين في الاجتماع الاحتفالي للدورة. وترد بيانات الرئيس الترحيبية في الفصل الرابع.

5- أدلى معالي السيد Pier Carlo Padoan، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية بكلمة رئيسية، يرد نصها بالكامل في الفصل الرابع.

6- كما ألقى فخامة الرئيس John Dramani Mahama، رئيس جمهورية غانا، كلمة رئيسية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

7- وبدوره ألقى صاحب السمو الملكي جلالة الملك Tupou IV ملك تونغا، كلمة رئيسية يرد نصها بالكامل في الفصل الرابع.

باء – جدول الأعمال والوثائق

8- تبنى مجلس المحافظين جدول الأعمال الذي يرد مع برنامج الأحداث المرافقة للدورة، في الملحق الثاني. وترد قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. أما القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين فترد في الملحق الرابع.

جيم – بيان رئيس الصندوق

9- يرد النص الكامل لبيان رئيس الصندوق السيد كنايو نوانزي أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

دال – مناقشات فرق الخبراء والأحداث المميزة

10- دارت مناقشات لفرق الخبراء حول "الشعوب الأصلية ونظم الأغذية المستدامة"؛ و"تمكين النساء لتحويل المناطق الريفية"؛ و"قصص من الميدان: ابتكارات في الشمولية المالية".

11- وأصغى الحضور لمحاضرة افتتاحية من سلسة محاضرات الصندوق المتوقع لها أن تصبح حدثا سنويا في مجلس المحافظين. وألقت السيدة Winnie Byanyima، المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، محاضرة حول موضوع "مستقبل المعونة"، تحرت فيها دور المعونة في عالم ما بعد عام 2015، مركزة على تبعات الشراكة والتمويل على جدول أعمال التحول الريفي.

12- ويمكن الرجوع إلى تفاصيل مناقشات أحداث مجلس المحافظين في تقرير منفصل بعنوان "التحول الريفي – مفتاح التنمية المستدامة: وقائع الأحداث التي أُقيمت بالتزامن مع الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، فبراير/شباط 2015".

هاء – اجتماع المائدة المستديرة رفيعة المستوى للسادة المحافظين

13- يرد البيان الذي خرج به اجتماع المائدة المستديرة رفيعة المستوى للسادة المحافظين، بعنوان "التغلب على تحديات التحول الريفي من خلال أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015" في الجزء باء من الفصل الثالث.

واو – البيانات العامة

14- يرد في الجزء ألف من الفصل الثالث موجز للبيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون في الجلسات العامة للمجلس. ويتضمن الجزء جيم من الفصل الثالث النصوص الكاملة للبيانات العامة التي قدمها كتابة ممثلو الدول الأعضاء الذين لم يقدموا عروضا شفهية. ويرد موجز للمداولات التي شهدها الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية، الذي عقد يومي 12 و13 فبراير/شباط 2015 بالتزامن مع انعقاد دورة مجلس المحافظين، في الفصل الرابع.

زاي – اختتام اعمال الدورة

15- ألقى رئيس الصندوق ملاحظات ختامية أمام المجلس؛ يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

16- ولخّص رئيس المجلس، معالي السيد Luc Oyoubi، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام دورته الثامنة والثلاثين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل الرابع.

مكتب مجلس المحافظين

معالي السيد Luc Oyoubi،
وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
والأمن الغذائي في جمهورية الغابون

سعادة السيد Pio Wennubst ،نائب مدير التنمية
التعاون ورئيس Global Cooperation في وزارة
الشؤون الخارجية الفدرالية في الاتحاد السويسري

معالي السيد Afonso Pedro Canga ،
وزير الزراعة في جمهورية أنغولا

الفصل الثاني

القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف – طلبات عضوية غير أصلية

17- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 38/L.2، وتبنى بتاريخ 16 فبراير/شباط 2015 القرارات 183/د 38 و184/د 38، و185/د 38، بالموافقة على عضوية كل من ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وجمهورية بالاو، والجبل الأسود على التوالي.

باء – تقرير وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق

18- استعرض مجلس المحافظين تقرير وضع مساهمات الجهات المانحة في التجديد التاسع لموارد الصندوق، كما هو وارد في الوثيقة GC 38/L.3. وأُعلم المجلس أن تعهدات التجديد التاسع لموارد الصندوق، بما في ذلك التعهدات المستلمة منذ تاريخ إعداد هذا التقرير، قد بلغت 1.427 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 95 بالمائة من الهدف الإجمالي الموضوع لمساهمات الجهات المانحة. وأخيرا، أُعلم المجلس أيضا بأن المدفوعات المستلمة للتجديد التاسع للموارد، بما في ذلك تلك المستلمة منذ تاريخ إعداد هذا التقرير، قد بلغت 1.260 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 90 بالمائة من إجمالي التعهدات.

جيم – التجديد العاشر لموارد الصندوق

19- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 38/L.4 مع ضميمتها (التي ستعدّل لاحقا وتصدر في الوثيقة GC 38/L.4/Rev.1)، وتبنى بتاريخ 16 فبراير/شباط 2015 القرار رقم 186/د 38 الذي وافق بموجبه على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018)، الذي صُرّح فيه بتجديد موارد الصندوق.

دال – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2013

20- نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تُبيِّن الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، ونتائج عمليات الصندوق عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى حاء ضمنا من الوثيقة GC 38/L.5، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي الخاص بها وشهادته بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.

هاء – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016–2017، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

21- بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة المكونة من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه لعام 2015، كما هي واردة في الوثيقة GC 38/L.6، تبنى مجلس المحافظين القرار رقم 187/د 38 المتعلق بهذه الوثيقة بتاريخ 16 فبراير/شباط 2015.

22- كذلك أحاط المجلس علما بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

واو – خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق

23- نظر مجلس الحافظين في الوثيقة GC 38/L.7 وضميمتها (والتي ستعدل لاحقا وتصدر في الوثيقة GC 38/L.7/Rev.1) وتبنى بتاريخ 16 فبراير/شباط 2015، القرار رقم 188/د 38 الذي يوافق فيه على بيان سايسة الاستثمار لحساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق. وسجلت جمهورية فينزويلا البوليفارية امتناعها عن الموافقة على هذا البند.

زاي – انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين في المجلس التنفيذي

24- وفقا للمادة 40.2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وبعد النظر في الوثيقة GC 38/L.8 وضميمتها، انتخب مجلس المحافظين، بتاريخ 17 فبراير/شباط 2015، أعضاء واعضاء مناوبين جدد في المجلس التنفيذي لفترة ثلاث سنوات.

25- في نطاق بلدان القائمة ألف، تم انتخاب كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والسويد وهولندا و الولايات المتحدة كأعضاء؛ في حين انتُخبت البلدان التالية كأعضاء مناوبين على التوالي: آيرلندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا والدنمرك والنرويج والمملكة المتحدة وإسبانيا. وحيث أن النرويج والسويد تتبادلان الأدوار كعضو وعضو مناوب كل ثلاث سنوات، منذ عام 2015 إلى 2017، ستكون السويد هي الدولة العضو في حين ستكون النرويج العضو المناوب. إضافة إلى ذلك، فقد تقرر أن تتناوب هولندا والمملكة المتحدة على دوري عضو وعضو مناوب كل سنتين. وبالتالي، وفي الفترة 2015–2016، ستكون هولندا هي الدولة العضو في حين ستكون المملكة المتحدة العضو المناوب، على أن يتبادلا فيما بينهما عام 2017.

26- وضمن نطاق بلدان القائمة باء، تم انتخاب الكويت ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجمهورية فنزويلا البوليفارية كأعضاء؛ والإمارات العربية وقطر وأندونيسيا والجزائر كأعضاء مناوبين.

27- وضمن نطاق القائمة الفرعية جيم–1، وبالنسبة لعام 2015، تم انتخاب أنغولا وليبريا كعضوين، وكينيا ومصر كعضوين مناوبين على التوالي؛ وبالنسبة لعام 2016، تم انتخاب أنغولا ومصر كعضوين، وكينيا

وغانا كعضوين مناوبين على التوالي؛ وبالنسبة لعام 2017، تم انتخاب كينيا وغانا كعضوين، وانغولا ومصر كعضوين مناوبين على التوالي.

28- وفي نطاق بلدان القائمة الفرعية جيم-2، انتخبَت الصين والهند كعضوين؛ في حين انتخب البلدان التاليان كعضوين مناوبين على التوالي: باكستان كعضو مناوب للصين وجمهورية كوريا كعضو مناوب للهند.

29- وفي نطاق بلدان القائمة الفرعية جيم-3، انتُخبت البرازيل والمكسيك كعضوين؛ في حين انتُخبت الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية كعضوين مناوبين على التوالي.

30- وتبعا لذلك، جاء تشكيل المجلس التنفيذي المُنتخب في مجلس المحافظين على النحو التالي:

تشكيلة المجلس التنفيذي لفترة الثلاث سنوات 2015–2017

عضو	**عضو مناوب**
القائمة ألف	
كندا	آيرلندا
فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	سويسرا
إيطاليا	النمسا
اليابان	الدانمرك
هولندا (2015–2016)	المملكة المتحدة (2015–2016)
المملكة المتحدة (2017)	هولندا (2017)
السويد	النرويج
الولايات المتحدة	إسبانيا

(سوف تتبادل كل من هولندا والمملكة المتحدة مقعديهما عام 2017 وهذا التبادل ساري المفعول بتاريخ 1 مارس/آذار من كل عام)

القائمة باء	
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	قطر
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجزائر
القائمة جيم	
القائمة الفرعية جيم–1	
أفريقيا	
أنغولا (2015–2016)	كينيا (2015–2016)
كينيا (2017)	أنغولا (2017)
ليبيريا (2015)	مصر (2015)
مصر (2016)	غانا (2016)
غانا (2017)	مصر (2017)
(سيتم التبادل بتاريخ 1 مارس/آذار كل عام)	
القائمة الفرعية جيم–2	
أوروبا، وآسيا والمحيط الهادي	
الصين	باكستان
الهند	جمهورية كوريا
القائمة الفرعية جيم–3 **أمريكا اللاتينية والكاريبي**	
البرازيل	الأرجنتين
المكسيك	الجمهورية الدومينيكية

حاء – مقترح لإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية

31- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 38/L.9 وتبنى بتاريخ 16 فبراير/شباط 2015 القرار 189/د 38 المتعلق بإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية.

طاء – الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

32- أحاط مجلس المحافظين علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة GC 38/L.10 وضميمتها (التي ستعدل لاحقا وتصدر في الوثيقة GC 38/L.10/Rev.1) الخاصة باستضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة الثامنة والثلاثين المنعقدة يوم الاثنين، 16 فبراير/شباط 2015 الساعة 9.30 صباحاً

رئيس الجلسة: Luc Oyoubi (الغابون)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) وحفل الافتتاح	34
كلمة رئيسية يلقيها وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية	35–38
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	39
طلبات عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال)	40–45
كلمة رئيسية يلقيها رئيس جمهورية غانا	46–47
كلمة رئيسية يلقيها جلالة الملك Tupou VI ملك تونغا	48–49
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	50–52
مناقشة فريق خبراء	
الشعوب الأصلية والنظم الغذائية المستدامة	53
تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	54–55
التجديد العاشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	56–71
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2013 (البند 8 من جدول الأعمال)	72–75
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016–2017، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 9 من جدول الأعمال)	76–89
تجميع مداولات الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية بمقر الصندوق	90
بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال)	91–112
– فيجي	91–92
– الجزائر	93–94
– بنغلاديش	95–96
– الصين	97–99
– بلجيكا (بالنيابة عن بلدان البنلوكس)	100–102
– جمهورية كوريا	103–105

- بوتسوانا 108–106
- تركيا 110–109
- غانا 112–111

33- دعي المجلس للانعقاد الساعة 9:30 صباحا.

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) وحفل الافتتاح

34- **الرئيس**، أعلن افتتاح الدورة الثامنة والثلاثين، ورحب بالمشاركين، وأبرز إنجازات الصندوق على مدى السنوات الثمانية والثلاثين الماضية في مساعدة نحو نصف مليار من النساء والرجال الريفيين في التغلب على الفقر، عن طريق جملة أمور ليس أقلها الاستثمار في مستقبلهم وتمكينهم من تحديد مصيرهم. وأشار إلى أن الصندوق يُنظر إليه الآن على نحو متزايد كوسيط للتميز بين المؤسسات المالية الدولية العاملة نحو التحول الريفي المستدام، وهذه حقيقة يؤكدها الاختتام الناجح لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، الذي سيعزز تنفيذ الصندوق لمجموعة من المسؤوليات أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. ولذلك تُشجع الدول الأعضاء التي لم تجدد حتى الآن التزامها بالمساهمة على أن تقوم بذلك. ومشيرا إلى أن نجاح الصندوق ومكانته كمؤسسة موثوق بها يعزى إلى حد كبير إلى الرؤية الاستراتيجية للرئيس نوانزي وقيادته، كرر دعم بلاده القوي لمهمة الصندوق.

كلمة رئيسية يلقيها وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

35- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) رحب بوزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، البلد المضيف السخي للصندوق، الذي كان من بين أقوى مؤيدي الصندوق في مكافحة الفقر والجوع ويستحق الثناء على التزامه بتحقيق الأمن الغذائي. وأشار إلى أن المجلس يتطلع إلى الاستفادة من التجربة الاقتصادية والخبرات التي اكتسبها الوزير طوال حياته المهنية، التي شملت أيضا العمل كأستاذ للاقتصاد ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

36- **السيد PADOAN** (وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية) ألقى كلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

37- **الرئيس** وجه الشكر إلى وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية على كلماته الثاقبة.

38- معالي السيد Pier Carlo Padoan، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، روفق إلى مقعده.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 38/L.1 و Add.1)

39- تم اعتماد جدول الأعمال (GC 38/L.1).

طلبات عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال) (GC 38/L.2)

40- **الرئيس** دعا مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروعات القرارات الواردة في الوثيقة GC 38/L.2، والتي تتضمن الموافقة على منح العضوية غير الأصلية لولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية بالاو والجبل الأسود، على التوالي.

41- تم تبني القرارات 183/د-38 و184/د-38 و185/د-38.

42- **الرئيس** وجه ترحيبا حارا للدول الأعضاء الثلاث الجديدة.

43- جلالة الملك Tupou VI ملك تونغا، وبصحبته جلالة ملكة تونغا، ومعالي السيد John Dramani Mahama، رئيس جمهورية غانا، روفقوا إلى مقاعدهم.

44- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق)، مرحبا بجلالة الملك Tupou VI ملك تونغا كضيف خاص لمجلس المحافظين، أشار إلى دور الملك المحوري في تعزيز إنتاج قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تونغا وفي دعم تمكين المرأة الريفية في تونغا. وأضاف أن الملك نشط أيضا في الدعوة إلى اتخاذ تدابير لمواجهة التهديدات التي يفرضها تغير المناخ وفي استقطاب التأييد للدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة الموارد المالية في خطة أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ومن خلال مشروع الابتكار الريفي في تونغا الذي يموله الصندوق وبدأ في عام 2012، فقد تم تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تخطيط وإدارة أولوياتها الإنمائية بشكل كبير. وأشار إلى أن الصندوق يتطلع إلى توسيع نطاق التعاون مع منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك العضوان الجديدان، وهما ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية بالاو.

45- ولدى ترحيبه بالمثل برئيس جمهورية غانا كضيف خاص للمجلس، أشاد السيد نوانزي بالتزام السيد Mahama بالقضاء على الفقر والجوع، حسبما يدل على ذلك النمو الزراعي المطرد والحد من الفقر بشكل سريع في غانا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وأشار إلى أن الصندوق يفتخر بأنه ينفذ في غانا ثالث أكبر برنامج قطري في المنطقة لدعم المؤسسات الشاملة والمستدامة، والذي تدعمه الاستثمارات والسياسات المراعية لمصالح الفقراء ويستند إلى خطة تقاسم النمو والتنمية في غانا. وأضاف أن السيد Mahama فاز عن استحقاق في عام 2013 بجائزة أفريقيا للتميز في الأمن الغذائي والحد من الفقر تقديرا لالتزامه بالزراعة والتنمية في جميع أنحاء أفريقيا. وقال إنه هو نفسه مزارع، ويدعو بلا كلل من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية ويشجع الشباب على رؤية الزراعة كمجال أعمال مجد.

كلمة رئيسية يلقيها رئيس جمهورية غانا

46- **سعادة السيد JOHN DRAMANI MAHAMA** (رئيس جمهورية غانا) ألقى كلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

47- **الرئيس** أعرب عن خالص شكره لرئيس جمهورية غانا على رسالته الهامة جدا.

كلمة رئيسية يلقيها جلالة الملك TUPOU VI ملك تونغا

48- **جلالة الملك TUPOU VI ملك تونغا** ألقى كلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

49- **الرئيس** أعرب عن تقديره العميق لملك تونغا على كلماته الملهمة.

بيان من رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

50- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) ألقى بيانا، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

51- **الرئيس** أعرب عن تقدير المجلس للرئيس على بيانه، مشيدا بقيادته ورؤيته للصندوق ومشيدا أيضا بموظفي الصندوق على تفانيهم غير المحدود لمهمة الصندوق.

52- جلالة الملك Tupou VI ملك تونغا، ترافقه جلالة ملكة تونغا، ومعالي السيد John Dramani Mahama، رئيس جمهورية غانا، روفقوا إلى مقاعدهم.

مناقشة فريق خبراء حول الشعوب الأصلية والنظم الغذائية المستدامة

53- **الرئيس** دعا المجلس إلى المضي قدما بحلقة النقاش المقررة. وترد تفاصيل النقاش في تقرير منفصل بعنوان "التحول الريفي – مفتاح التنمية المستدامة: وقائع أحداث مجلس المحافظين المتزامنة مع الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، فبراير/شباط 2015."

تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 38/L.3)

54- **السيد KELLET** (نائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات المالية في الصندوق) قال إن التقرير المعروض على المجلس، جنبا إلى جنب مع ملحقاته، يوفر تحديثا عن حالة التجديد التاسع لموارد الصندوق في 16 ديسمبر/كانون الأول 2014. وأشار إلى أن مجموع التعهدات الآن بلغت 427 1 مليون دولار أمريكي، أو 95 في المائة من هدف التجديد التاسع لموارد الصندوق. ومنذ صدور التقرير، قدمت مدفوعات أخرى من بنن، والدانمرك، وفرنسا، وجورجيا، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، ولكسمبرغ، ونيوزيلندا، والنرويج. ووصل مجموع المدفوعات الواردة حتى 13 فبراير/شباط 2015 إلى 260 1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 90 في المائة من التعهدات. وجرى تشجيع الدول الأعضاء التي لم تقدم تعهدات أو مدفوعات حتى الآن للتجديد التاسع لموارد الصندوق على القيام بذلك.

55- مجلس المحافظين أحاط علما بالتقرير عن حالة المساهمات للتجديد التاسع لموارد الصندوق.

التجديد العاشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 38/L.4 و Add.1 و2)

56- **الرئيس**، ذكّر بأن التجديد التاسع لموارد الصندوق سينتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، فأشار إلى أن مجلس المحافظين أنشأ، بموجب القرار 180/د-37، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق لاستعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق. ولفت الانتباه إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 38/L.4 بشأن التجديد العاشر لموارد الصندوق.

57- **السيد LINN** (رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق) قال إن هيئة المشاورات، التي تتألف من جميع الدول الأعضاء من القائمتين ألف وباء و18 دولة عضوا من القائمة جيم، استعرضت مدى كفاية موارد الصندوق، ووافقت على تقريرها وتوصياتها في جلستها الرابعة في ديسمبر/كانون الأول 2014. وإدراكا من هيئة المشاورات للدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في مساعدة فقراء الريف على زيادة دخلهم وأمنهم الغذائي، فقد اتفقت على هدف قدره 1.44 مليار دولار أمريكي لمساهمات الأعضاء لتمويل برنامج إرشادي من قروض ومنح الصندوق قدره 3 مليارات دولار أمريكي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في 2016-2018. ومن خلال هذا الاستثمار والتمويل المشترك الإضافي، سيسعى الصندوق إلى انتشال 80 مليون شخص في المناطق الريفية من براثن الفقر. وأشار إلى أن التقرير المعروض على المجلس يتضمن إطارا مفصلا لقياس النتائج والتزامات الصندوق بشأن العديد من القضايا المحددة لتعزيز فعاليته الإنمائية والقيمة مقابل المال. ومن شأن استعراض منتصف المدة للتجديد العاشر لموارد الصندوق أن يوفر للأعضاء فرصة لرصد التقدم المحرز وتقديم المزيد من التوجيه. ووجه الشكر للدول الأعضاء التي تعهدت بالفعل بمساهمات سخية للتجديد العاشر لموارد الصندوق وشجع تلك التي لم

تكن في وضع يسمح لها بالإعلان عن تعهدها بدقة في الوقت الحالي على أن تعلن عنها في أقرب وقت ممكن للمساعدة في ضمان تحقيق هدف التجديد العاشر لموارد الصندوق.

58- **الرئيس** وجه الشكر للسيد Linn على عمله رئيسا لهيئة المشاورات، وهو ما ساهم بلا شك في النهاية الناجحة للمشاورات.

59- **السيد برتيف** (سكرتير الصندوق) لفت الانتباه إلى الوثيقة GC 38/L.4 وإضافتيها. وأشار إلى أن الإضافة 1 تضمنت الترشيحات النهائية لفريق العمل المخصص للتسيير، على النحو الوارد من منسقي القوائم لينظر فيها المجلس. وتتضمن الإضافة 2 نسخة محدثة من الملحق الثامن بالوثيقة GC 38/L.4 تبين مساهمات الدول الأعضاء حتى 9 فبراير/شباط 2015.

60- **الرئيس** دعا الدول الأعضاء التي لم تعلن تعهداتها حتى الآن على أن تقوم بذلك.

61- **السيدة HOCHSTETTER SKINNER-KLÉE** (غواتيمالا)، ذكّرت بأن بلدها منخرط في عمليتين يمولهما الصندوق، فأكدت من جديد التزام غواتيمالا تجاه الصندوق وأعلنت أنها ستقدم مساهمة مجموعها 000 500 دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق وهي تشكل جهدا كبيرا وتزيد عن ضعف تعهداتها ومساهماتها السابقة.

62- **السيد ROZENCWAIG** (الأرجنتين) قال إن الأرجنتين تتقاسم نهج الصندوق بشأن توليد الدخل، وبناء القدرات والتنمية البشرية بهدف تحقيق المساواة والاندماج الاجتماعي في المناطق الريفية. وشدد على أهمية تركيز الصندوق على الزراعة الأسرية والتنمية الريفية في الحد من الجوع وسوء التغذية والفقر المدقع. ولذلك يتعهد بلده بمبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق، وهو نفس قيمة مساهمته في التجديد التاسع لموارد الصندوق.

63- **السيد POULIDES** (قبرص) ذكر أنه بالنظر إلى التزام بلده تجاه الصندوق وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية، فسوف تحتفظ قبرص بنفس مستوى مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق في التجديد العاشر لموارد الصندوق.

64- **السيد BRISCOE** (المملكة المتحدة) مشيرا إلى الإيمان المشترك للأعضاء بشأن أهمية ولاية الصندوق، قال إن الصندوق يمكن أن يواصل التحسن مع زيادة تركيزه على تغير المناخ، وتعميم تكيفه لبرامج زراعة الحيازات الصغيرة، ودعم النساء والفتيات وضمان تغذية أفضل. وفي ضوء أهداف الصندوق المتفق عليها والمتمثلة في الوصول إلى 130 مليون شخص، والمساعدة على انتشال 80 مليون شخص من براثن الفقر، فسوف تزيد المملكة المتحدة مساهمتها الأساسية للتجديد العاشر لموارد الصندوق إلى 000 355 95 دولار أمريكي، وهي زيادة نسبتها 15 في المائة بالقيمة الدولارية. وأشار إلى أنه في سياق خطة أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، ينبغي ألا يقلل الصندوق مستوى برامجه وينبغي أن يحشد جميع الأعضاء المزيد من الموارد الأساسية للوصول إلى الهدف المشترك. وأوضح أن الشراكة هي المفتاح لتحقيق هدف تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حيوية تتيح معظم الفرص الاقتصادية لتنمية أكثر شمولا.

65- **السيدة DEFFON YAKOUBOU** (بنن)، أثنت على الجودة العالية لعمل الصندوق في الميدان، فأكدت من جديد التزام بنن تجاه الصندوق. وأشارت إلى أنه تم دفع متأخرات التجديدين الثامن والتاسع لموارد الصندوق وسيتم تقديم تعهد بنن بشأن التجديد العاشر لموارد الصندوق في الأيام القادمة.

66- السيد **BERHE** (إريتريا) ذكّر بأن إريتريا ضاعفت مساهمتها ثلاث مرات في التجديد التاسع لموارد الصندوق، فقال إنها سوف تحافظ على هذا المستوى من المساهمات في التجديد العاشر لموارد الصندوق.

67- **السيد نوري** (الجزائر) أعلن أن الجزائر ستساهم بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق.

68- **السيد حامد** (السودان)، معربا عن تقديره للمشروعات التي يمولها الصندوق لتنمية سكان الريف في بلاده، ومشيرا إلى الوضع المالي الصعب في أعقاب انفصال جمهورية جنوب السودان، قال إن السودان سيحتفظ على الرغم من ذلك بنفس مساهماته للتجديد العاشر لموارد الصندوق.

69- تم تبني القرار 186/د-38 بشأن التجديد العاشر لموارد الصندوق.

70- **الرئيس** دعا المجلس إلى الإحاطة علما بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 38/L.4 والموافقة على إنشاء فريق العمل المخصص للتسيير، بالاختصاصات والتكوين على النحو الوارد وصفه في الملحق الرابع والإضافة 1 بتلك الوثيقة.

71- وقد تقرر ذلك.

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2013 (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 38/L.5)

72- **الرئيس** ذكّر بأن المجلس التنفيذي استعرض في دورته الحادية عشرة بعد المائة في أبريل/نيسان 2014 القوائم المالية المراجعة، وأوصى بتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها.

73- **السيد KELLET** (نائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات المالية في الصندوق) قال إنه وفقا لرأي مراجعي الحسابات الخارجيين، فإن القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، الواردة في الوثيقة GC 38/L.5، تعرض "الوضع المالي للصندوق بجميع ظواهره المادية بصورة عادلة، كذلك الأمر بالنسبة للأداء المالي للمنظمة والتدفقات النقدية للعام ... بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي". ولفت الانتباه إلى الشهادة المستقلة لإدارة الصندوق التي تفيد بأن الصندوق يحتفظ بضوابط داخلية فعالة على الإبلاغ المالي، وهي شهادة أصدرها مراجعو الحسابات الخارجيون مرفقة برأيهم بشأن القوائم المالية الموحدة، مما يدل على التزام الصندوق بأفضل الممارسات المالية.

74- **الرئيس** دعا المجلس إلى الموافقة على القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 ونتائج عملياته عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، على النحو الوارد في الذيول ألف إلى كاف بالوثيقة GC 38/L.5، وتقرير مراجعي الحسابات الخارجيين في هذا الشأن والشهادة المستقلة بشأن الضوابط الداخلية الفعالة على الإبلاغ المالي.

75- وقد تقرر ذلك.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016-2017، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 38/L.6)

76- **الرئيس** ذكّر بأن المجلس التنفيذي استعرض في دورته الثالثة عشرة بعد المائة الميزانيات المقترحة للصندوق ومكتب التقييم المستقل التابع له، فأوصى بعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها.

77- **السيد MORDASINI** (نائب رئيس الصندوق)، لافتا الانتباه إلى الوثيقة GC 38/L.6، ذكّر بأن المجلس التنفيذي وافق في دورته الثالثة عشرة بعد المائة على برنامج القروض والمنح في الصندوق لعام 2015 بما مجموعه 1.21 مليار دولار أمريكي، بما يضمن تحقيق الهدف البالغ 3 مليارات دولار أمريكي لفترة التجديد التاسع للموارد. وأشار إلى أن هناك مبلغا إضافيا متوقعا قدره 217 مليون دولار أمريكي تقريبا في صناديق أخرى من شركاء يديرها ويشرف عليها بشكل مباشر الصندوق. وأضاف أن الميزانية العادية المقترحة لعام 2015 قدرها 151.59 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة اسمية نسبتها 1.3 في المائة مقارنة بعام 2014، أساسا نتيجة الزيادات في الموظفين المتعلقة بتخطيط القوى العاملة الاستراتيجية السنوية لدعم الاحتياجات التشغيلية لمكاتب الصندوق القطرية والناشئة عن قرار المجلس التنفيذي بزيادة عدد المكاتب القطرية وتعزيز قدرات الإدارة المالية؛ وتكاليف الموظفين الإضافيين الذين يقومون بمهام أساسية كانت تمول من قبل من رسوم الصناديق التكميلية؛ وزيادة الاستهلاك والتكاليف المتكررة المرتبطة بمشروع تبديل نظام القروض والمنح، والإجراءات التي اقترحتها إدارة الصندوق ووافق عليها المجلس التنفيذي استجابة للتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق والنفقات الرأسمالية الأخرى.

78- وأشار إلى أن مقترح الميزانية يفترض صافي زيادة في الأسعار قدره 0.3 في المائة لجميع التكاليف، ولا يتوقع صافي زيادات في وحدة تكاليف الموظفين (الرواتب والامتيازات) في عام 2015. والزيادات في الرواتب غير المنفقة لموظفي الفئة الفنية المحتفظ بها من السنوات السابقة والبالغة 000 680 دولار أمريكي ستُرحّل مرة أخرى، نظرا لأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية لم تنتج عنها أي زيادة في تعويضات الموظفين الفنيين. ولن تتاح تلك المدخرات للاستخدام بدون التشاور مع المجلس التنفيذي.

79- أما الميزانية الرأسمالية للصندوق المقترحة لعام 2015 والبالغة 2.69 مليون دولار أمريكي، والمقرر تنفيذها على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة، فهي تركز أساسا على الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات الأخرى في المرافق وعلى تمويل النفقات الرأسمالية العادية ذات الطابع الدوري، بما في ذلك استبدال الأجهزة وتحديثها وفقا لما هو مقرر. وأخيرا، استجابة للالتزامات الواردة في سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واصلت الإدارة توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن حافظة الصندوق الإقراضية وميزانيته العادية. وستدرج تحسينات إضافية للمنهجية في الميزانيات القادمة.

80- **السيد GARCÍA** (مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق) لدى عرضه لميزانية مكتب التقييم المستقل، قال إنه تمت مراعاة المشاورات الداخلية الشاملة التي جرت مع إدارة الصندوق عند إعداد الميزانية، وكذلك بالنسبة للاقتراحات المقدمة من الهيئتين الرئاسيتين للصندوق. وأشار إلى أن مكتب التقييم المستقل يقترح

برنامج عمل شاملا يفضي إلى تعزيز المساءلة والتعلم في المنظمة. وفي هذا السياق، سيُناقش المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015 التقرير النهائي حول التقييم المؤسسي بشأن الدول الهشة الذي بدأ في عام 2014. وسيقدم مكتب التقييم المستقل إلى لجنة التقييم في دورتها المنعقدة في مارس/آذار 2015 مشروع تقرير نهج عن التقييم المؤسسي الجديد بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق بهدف تقديم التقرير النهائي إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016، وفقا لبرنامج العمل المعتمد.

81- وفي عام 2015، سيعمل مكتب التقييم المستقل على تقييمات البرامج القطرية لتقييم نتائج شراكات الصندوق مع الحكومات وتوليد الركائز الأساسية لإعداد استراتيجيات قطرية جديدة: بدأت ثلاثة من هذه التقييمات، بشأن بنغلاديش وغامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، في عام 2014 وستبدأ الخمسة المتبقية، بشأن البرازيل وإثيوبيا والهند ونيجيريا وتركيا، في عام 2015. وتماشيا مع سياسة التقييم في الصندوق ودور مكاتب التقييم المستقلة في المنظمات الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف، سيضطلع مكتب التقييم المستقل أيضا بتقييم واحد للأثر في عام 2015 ويُكمِل تقييما واحدا بدأ بالفعل في الهند في عام 2014. ويكفل مكتب التقييم المستقل التنسيق الوثيق مع إدارة الصندوق لمنع التداخل مع المشروعات التي تشملها مبادرة تقييم الأثر للتجديد التاسع لموارد الصندوق.

82- وسيعد مكتب التقييم المستقل ثلاثة تقارير تجميعية بشأن التقييم تركز أساسا على توليد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في ثلاثة مجالات: إدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ والوصول إلى الأسواق من منظور دون إقليمي؛ والأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. وسيضطلع أيضا بثمانية تقييمات لأداء المشروعات ويتحقق من صحة جميع تقارير إنجاز المشروعات المتاحة، وينتهي من إعداد الطبعة الثانية من دليله بشأن التقييم، والذي صدرت الطبعة الأولى منه في عام 2009، من أجل تعزيز منهجياته وعملياته في ضوء ممارسات التقييم الدولية الجيدة.

83- ووفقا للممارسة المتبعة وباستخدام نفس التكاليف القياسية لوظائف الموظفين، ونفس معدلات التضخم وأسعار الصرف التي استخدمتها إدارة الصندوق في إعداد الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2015، أعد مكتب التقييم المستقل ميزانية على أساس النتائج قدرها 6.07 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة اسمية نسبتها 1.45 في المائة وزيادة حقيقية نسبتها 0.9 في المائة مقارنة بمخصصات عام 2014. وتعزى هذه الزيادة المتواضعة جدا في ميزانية مكتب التقييم المستقل إلى تحويل وظيفة من الفئة ف-2 من العمل بنصف دوام بعمل بدوام كامل، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك في ست سنوات. وتشكل ميزانية مكتب التقييم المقترحة لعام 2015 نسبة 0.53 في المائة من برنامج القروض والمنح المقترح للصندوق لعام 2015، وهي ضمن الحدود المعيارية البالغة 0.9 في المائة التي حددها المجلس التنفيذي.

84- **السيد McINTIRE** (نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرنامج في الصندوق) في معرض تقديمه لتقرير عن مشاركة الصندوق في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، قال إنه استمر تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2014 على جميع القروض والمنح القطرية المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها، باستثناء تلك الممولة بموجب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مضيفا أن جميع هذه القروض والمنح تقع ضمن تخصيص نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لكل بلد. وعموما، فإن ما يقرب من 84 في

المائة من الموارد المتاحة للالتزام بها خُصصت في إطار المبادئ التوجيهية الصارمة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأضاف أن درجات الأداء القطري لعام 2014، والواردة في الملحق الثالث والعشرين بالوثيقة GC 38/L.6، تعكس بيانات محدثة عن أداء الحافظة والقطاع الريفي، وأرقاما رسمية عن سكان الريف والدخل القومي الإجمالي للفرد، وسيتم نشرها على موقع الصندوق على الإنترنت وفقا لسياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق. وانعكست تلك البيانات في الدرجات القطرية الكلية لعام 2014، وفي تخصيصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2013–2015.

85- ودُعِي مجلس المحافظين كذلك إلى الإحاطة علما بالتقدم الكبير المحرز على مر السنين في تنفيذ برنامج تخفيف عبء الديون لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وكان 35 بلدا من البلدان المؤهلة البالغ عددها 39 قد تأهل للحصول على مساعدة ضمن هذه المبادرة، ووصل 34 بلدا إلى نقطة الإنجاز وبلد واحد إلى الفترة الانتقالية. وفي العامين الماضيين، كان قد تم الوصول إلى نقطة الإنجاز بسرعة أكبر نتيجة التقدم في تنفيذ البرامج الاقتصادية الكلية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وبينما تعطى إدارة الصندوق الأولوية لتوفير التمويل الكافي في الصندوق الاستثماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإنها ستواصل تشجيع الدول الأعضاء على توفير الموارد الإضافية اللازمة لتمويل مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشكل مباشر.

86- **الرئيس** دعا مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 38/L.6.

87- تم تبني القرار 187/د–38 بشأن الميزانية الإدارية المكونة من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية وميزانية التعديل لمرة واحدة للصندوق لعام 2015 وميزانية مكتب التقييم المستقل للصندوق لعام 2015.

88- **الرئيس** دعا المجلس إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في التقارير المرحلية عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

89- وقد تقرر ذلك.

تجميع مداولات الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية بمقر الصندوق

90- بناء على دعوة من **الرئيس**، عرضت **السيدة Myrna CUNNINGHAM KAIN** (الرئيسة، مركز الحكم الذاتي والتنمية للشعوب الأصلية، نيكاراغوا) تجميعا لمداولات الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية الذي عقد في مقر الصندوق، في 12 و13 فبراير/شباط 2015 بالتزامن مع انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للتجميع في الفصل 4.

بيانات عامة (البند 5 من جدول الأعمال)

91- **السيد SERUIRATU** (فيجي) مرحبا بولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية بالاو كعضوين جديدين في الصندوق، قال إن الزيادة في عدد الدول الجزرية من المحيط الهادئ في الصندوق إلى 14 يعزز الحاجة إلى أن يواصل الصندوق جهوده لإيجاد سبل عملية للمساعدة في القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وأشار إلى أن موضوع الدورة الحالية ذو أهمية كبيرة لبلده. ففي حين أن الزراعة أساسية للتنمية الاقتصادية في فيجي وتستأثر بما يقرب من ثلثي قوة العمل، فإن متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 16 في المائة إلى 9.2 في المائة

منذ التسعينات. وتضمنت التحديات تراجع صناعة السكر، وعدم القدرة على مواكبة تحرير التجارة، والكوارث الطبيعية، وتفشي الآفات والأمراض، والقيود المفروضة على الصادرات وعدم اتساق دعم القطاع العام. وتقع النظم الإيكولوجية الزراعية والحراجية والبحرية تحت تهديد متزايد من الضغط السكاني والآثار السلبية لتغير المناخ.

92- وأشار إلى أن خطة سياسات قطاع الزراعة لعام 2020 في فيجي التي أعدت مؤخرا وتستند إلى رؤية تتمثل في بناء سبل عيش مجتمعية مستدامة من خلال صادرات تنافسية والأمن الغذائي، تتضمن خطة تنمية خمسية لتحديث الزراعة وتحويل مزارعي فيجي ليكونوا الأكثر تنافسية ونجاحا في المنطقة. وأضاف أن فيجي تتطلع إلى العمل مع الجهات المانحة مثل الصندوق والبنك الدولي لتنفيذ خطة سياساتها الوطنية. ويؤدي الصندوق دورا فريدا في التغلب على مشاكل الفقر الريفي في فيجي والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وكدليل على التزام فيجي تجاه الصندوق، فإنها تتعهد بتقديم مبلغ 000 100 دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق.

93- **السيد نوري** (الجزائر) قال إن 2015 سيكون عاما حاسما للمجتمع الدولي. وأشار إلى أن وضع إطار التنمية لما بعد عام 2015 في ضوء الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية سيكون بلا شك أكثر صعوبة نظرا للزيادة المستمرة في عدد سكان العالم والخسارة الكبيرة للأراضي الزراعية، وتناقص الموارد المائية، والتآكل الكبير للتنوع البيولوجي والأحداث المناخية الرئيسية. وأدت الأزمات الاقتصادية في البلدان النامية على وجه الخصوص إلى زيادة ضعف السكان الريفيين، وانخفاض قدرتهم على الصمود وعرضتهم بشكل أكثر حدة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولذلك، يتعين أن تكون التنمية الريفية، وخاصة الزراعات صغيرة الحجم، أولوية رئيسية في المستقبل، وأن يستند التحول الريفي إلى الاستثمار المنتج والاستدامة والقدرة على الصمود والتكيف.

94- وفي هذا السياق، فإن الجزائر منخرطة في برامج طموحة للتنمية الزراعية والريفية تغطي جميع مناطق البلد. وقد تحسنت الظروف المعيشية للسكان الريفين، مع إقامة أنشطة اقتصادية وبناء آلاف المنازل في المناطق الريفية، والمدارس والمراكز الصحية في القرى النائية. وتم توصيل الغاز الطبيعي والمياه الجارية والصرف الصحي والكهرباء إلى المجتمعات الريفية. وتحسنت الدخول، وهو ما يعني أن بوسع الناس البقاء في المناطق الريفية والمساهمة في إعادة تنميتها. وأشار إلى أنه سيتم توضيح التقدم المحرز في بيان من المقرر تقديمه في حدث جانبي يعقد خلال الدورة الحالية بشأن خبرة الصندوق في تعزيز برنامج تجديد المناطق الريفية في الجزائر كمحرك للنمو. وأثنى على الرؤية الاستراتيجية للصندوق وإنجازاته حتى الآن، فأعاد تأكيد دعم الجزائر للصندوق.

95- **السيد إسلام** (بنغلاديش) قال إنه يتفق تماما على أن التنمية المستدامة غير ممكنة بدون التحول الريفي، وخاصة في البلدان النامية؛ ولذلك فإن الموضوع المختار لدورة مجلس المحافظين جاء في الوقت المناسب تماما. وأشار إلى أن بنغلاديش حققت في العقد الماضي نموا اقتصاديا قويا نسبته حوالي 6 في المائة سنويا على الرغم من الأزمة المالية العالمية، والكوارث الطبيعية، فضلا عن انخفاض في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من 48.9 في المائة في عام 2000 إلى 31.5 في المائة في عام 2010. كما تحقق تقدم كبير في مجال الإنتاج الزراعي منذ عام 1971، وذلك بفضل المزارع الأسرية لأصحاب

الحيازات الصغيرة التي يزيد عددها عن 10 ملايين مزرعة في البلد، والتي تمتعت بدعم متواصل من الحكومة. وليس هناك مجالا للتهاون على الرغم من ذلك ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بالوفاء بتعهدها لرؤية 2021 والقضاء على الفقر والجوع.

96- وأشار إلى أن بنغلاديش ستساهم بمبلغ مليون دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق، أي بزيادة نسبتها ما يقرب من 54 في المائة مقارنة بمساهمتها في التجديد التاسع لموارد الصندوق. وقد عزز الصندوق بشكل كبير التخفيف من حدة الفقر، والتنمية الريفية وبناء القدرات في بنغلاديش، بدعم كامل من الحكومة. وأعرب عن ثقته في أن يواصل الصندوق تأدية دور حيوي في دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في بنغلاديش، ولذلك أكد من جديد دعم بلده الكامل للصندوق وبرنامج عمله.

97- **السيد YANG** (الصين) معربا عن تأييده لموضوع الدورة الحالية، قال إن جهود مكافحة الفقر تتطلب نُهجا مبتكرة وأدوات جديدة. وعليه، فإن التحول الريفي ليس مفهوما جديدا تماما، وسيتعين إعادة مواءمة الموارد الحالية لتحقيق نتائج ملموسة على أفضل وجه.

98- وأشار إلى أن التنمية الريفية والزراعية في الصين، جنبا إلى جنب مع النظم الغذائية المستدامة، كانت دائما من أولويات الحكومة، وتستند عملية الإصلاح الاقتصادي والتنمية بأكملها إلى التحول الريفي. وأضاف أن الصين تعلمت عددا من الدروس في هذه العملية. والدرس الأول هو أنه يجب مراعاة التنمية الريفية والحد من الفقر في السياق الأوسع نطاقا للتنمية الاقتصادية الوطنية. وثانيا، يعتبر الاستثمار في البنية التحتية العامة أو الخاصة حاسما لتحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر. وأخيرا وليس آخرا، على صناع السياسات صياغة استراتيجيات وسياسات منذ البداية على المستوى الوطني، وعليهم تشجيع الأسواق العاملة وتهيئة البيئة السياساتية المواتية مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحلية المحددة. ويجب احترام حقوق المزارعين واحتياجاتهم وحمايتها بقوانين ولوائح مناسبة ووضع سياسات لتحفيز المزارعين.

99- وأوضح أن الصين تقدر تعاونها مع الصندوق وترى أن الصندوق يحتاج إلى موارد مالية كافية وهيكل للتسيير يعكس الديناميات المتغيرة للوضع العالمي لكي يكون فعالا. وأثنى على استراتيجية الصندوق المكونة من أربع ركائز وإعادة الهيكلة الداخلية والتقدم المحرز حتى الآن. وفي ضوء توافق الآراء الذى تم التوصل إليه بشأن التجديد العاشر لموارد الصندوق، ستتبرع الصين بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي، أي 122 في المائة أكثر من مساهمتها للتجديد التاسع لموارد الصندوق. كما ستقدم مساهمات إضافية في الموعد المناسب لمرفق التعاون بين بلدان الجنوب.

100- **السيد MERTENS DE WILMARS** (بلجيكا) متحدثا باسم بلدان البنلوكس، قال إن الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي أساسية للتغلب على الفقر، وإن تعزيز الأمن الغذائي وسيلة أساسية لزيادة قدرة الأشخاص المعرضين للخطر على الصمود. وأشار إلى أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في صدارة الجهود العالمية لمكافحة الفقر. وأضاف أنه جرى اختيار موضوع الدورة الحالية بعناية: المزارعون أصحاب مشروعات ويحتاجون إلى بيئة مواتية لأنشطتهم. ولذلك من الضروري توافر الأمن القانوني من حيث إدارة الأراضي والزراعة المستدامة. ويمكن أن توفر مناقشة مجلس المحافظين للموضوع مدخلات مهمة للتحضيرات لخطة أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

101- وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية شحيحة والجهات المانحة التقليدية لديها موارد محدودة، وبالتالي يُشجع الصندوق على مواصلة استكشاف طرائق تمويل بديلة مناسبة، مثل تمويل الديون والتمويل المشترك مع الجهات المانحة من القطاع الخاص. وأثنى على نهج الصندوق بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين، الذي يوفر حوافز للاستثمار الخاص ويسعى إلى تمويل خطط الأعمال التي تقدمها شركات القطاع الخاص بالتعاون مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم. وبالفعل، فإن دعم تنمية القطاع الخاص في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وعلى امتداد سلسلة القيمة، يمكن أن يطلق عملية التنمية الاقتصادية بأكملها. وبالتالي هناك حاجة إلى سياسات لتهيئة بيئة مواتية لأصحاب المشروعات يُجمع فيها تكثيف الزراعة مع أساليب الإنتاج المستدامة والابتكارات التكنولوجية والرقمية من أجل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي هذه العملية، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للمرأة في جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج.

102- وأضاف أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مستداما ويأخذ في الاعتبار حدود الكوكب. ولذلك تثني بلدان البنلوكس على الصندوق لريادته في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وعمله على تعميم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في حافظة الصندوق.

103- **السيد LEE** (جمهورية كوريا) قال إنه على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلا يزال العديد من الأشخاص في المناطق الريفية يعانون من مصاعب اقتصادية وعزلة اجتماعية لعدم توافر البنية التحتية والفرص التعليمية. وحتى في بلده، حيث زاد دخل الفرد زيادة كبيرة، انخفضت مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني من 50 في المائة إلى 2 في المائة، ويبلغ دخل الأسر الريفية حوالي ثلثي دخل الأسر الحضرية. وهذه الأوضاع منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهي نتيجة النمو غير المتوازن بين البلدان، وبين المناطق الحضرية والريفية، وينبغي معالجتها بسياسات فعالة.

104- وأشار إلى أن جمهورية كوريا استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين البنية التحتية الزراعية وتحويل الزراعة إلى "الصناعة السادسة"، مع تقارب الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي والسياحة الزراعية. وينبغي النظر إلى دعم الصندوق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية كاستثمار في محرك نمو جديد وكوسيلة لمكافحة الفقر ونقص الأغذية. وقال إنه يتطلع إلى تنسيق أوثق للسياسات وشراكات جديدة لتحقيق هذه الغاية.

105- وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية، تعتزم جمهورية كوريا زيادة مساهماتها الأساسية للتجديد العاشر لموارد الصندوق، بما في ذلك إطار القدرة على تحمل الديون، بنحو 15 في المائة. ومنذ عام 2012، قدمت جمهورية كوريا مساهمات تكميلية لمشروع تحسين الإنتاجية الزراعية في البلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادئ النامية. وفي عام 2015، ستشترك في مشروع جديد لتحسين نظم توزيع المنتجات الزراعية والسمكية في البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، بميزانية قدرها 2 مليون دولار أمريكي.

106- **السيد CHIMBOMBI** (بوتسوانا) قال إن الموضوع الرئيسي للدورة يتوافق مع الحقائق على أرض الواقع في بوتسوانا وبلدان أخرى، وإنه يضم صوته إلى الدعوة الرامية إلى التصرف بشكل ملائم وفي الوقت المناسب لضمان حياة أفضل للناس. ولهذا الغرض، دخلت بوتسوانا في شراكة مع الصندوق لتنفيذ مشروع دعم الخدمات الزراعية، الذي يهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي، والحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن

الغذائي، وتحسين سبل العيش في المجتمعات الريفية. واستهدف المشروع تحديدا 000 20 أسرة زراعية، أساسا من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأيضا النساء والشباب.

107- وأشار إلى أن رئيس غانا عبّر أيضا عن نقطة مهمة بشأن الاستهداف عند تنفيذ المشروعات. فمن المهم بالنسبة للصندوق أن يكون مرنا في دعمه للبرامج بحيث يمكن الوصول إلى السكان المستهدفين. وأضاف أنه عند السعي إلى تحقيق التسيير الرشيد والتقيد بالمبادئ التوجيهية للصندوق، تكون النُهج في كثير من الأحيان صارمة أكثر من اللازم، وبالتالي قد لا يتحقق الاستهداف المقصود.

108- وأضاف أن بوتسوانا ملتزمة بالحفاظ على مساهمتها عند المستوى الحالي، وتؤكد من جديد دعمها الثابت للصندوق.

109- **السيد BURAK** (تركيا) ذكّر بأن الأهداف المترابطة الأساسية للنشاط الزراعي تتمثل في إطعام سكان العالم المتزايدين وضمان الاستدامة البيئية للأجيال القادمة. ولذلك ينبغي وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية طويلة الأجل لإدارة الموارد الشحيحة بشكل أفضل وزيادة الإنتاجية الزراعية. وفي هذا السياق، وفي ضوء أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، فإن إحدى الأولويات ينبغي أن تكون إعادة النظر في السياسات والاستثمارات والشراكات الزراعية والريفية للتحول الريفي، واتخاذ إجراءات مشتركة على المستوى العالمي لصالح الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وهي النشاط الزراعي السائد في معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وقد ساهمت مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في الأمن الغذائي والتغذية والإنتاج الزراعي، وأدت دورا رئيسيا في إطعام العالم. وقد احتلت الصدارة في وجه تحديات عالمية مثل استخدام الأراضي، وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع أسعار الأسمدة والوقود، والحصول على الائتمان، وتغير المناخ وأوضاع السوق المتغيرة، ولكنها ستواصل العمل بالقرب من خط الفقر أو تحته ما لم يتم التغلب على تلك التحديات وما لم تحصل على الدعم المطلوب ونُهج السياسات المطلوبة.

110- وأشار إلى أن تركيا من جانبها أطلقت نموذج برنامج دعم استثمارات التنمية الريفية في عام 2006 لتحقيق التكامل بين الزراعة والصناعة. وفي إطار البرنامج، فإن الاستثمارات التي أدت إلى قيمة مضافة، وتحسين التنمية الريفية، وتعزيز سبل عيش المزارعين حصلت على منح تصل إلى 50 في المائة من الاستثمار. وهكذا وُضِع المزارعون على الطريق ليصبحوا أنفسهم من المستثمرين، وحصلوا على دعم للاستثمارات في مجالات التجهيز والتعبئة والتغليف وبناء المستودعات ونظم الري الحديثة.

111- **السيد KWETEY** (غانا) قال إن موضوع الدورة كان له صدى قوياً للغاية بسبب الأهمية البالغة للتحول الريفي بالنسبة لقطاعي الأغذية والزراعة في جميع البلدان النامية والناشئة في جهودها الرامية إلى تسريع وتيرة التنمية. وأشار إلى أن الاقتصادات الريفية لا تزال تؤدي دورا مهما في التنمية الشاملة في تلك البلدان، وتوفر الجزء الأكبر من الأغذية التي تستهلكها والمواد الخام المستخدمة في صناعاتها. وفي غانا، لا تزال الزراعة توظف أكبر عدد من الناس، على الرغم من أن نسبتها أصبحت أقل من الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف أن الحكومة مقتنعة بأن الزراعة هي مفتاح التنمية الاقتصادية في غانا وتسعى إلى تحويل الاقتصاد الريفي من أجل تحقيق هذا الهدف وعكس الاتجاه نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية بين الشباب، والتي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي. ولذلك، أيدت الحكومة القضايا الرئيسية الأربع التي حددها الصندوق والتي يمكن أن تحفز حولها خطة ما بعد عام 2015 التحول الريفي.

112- وأشار إلى أن الاستراتيجيات الأساسية للتحول الريفي في غانا تشمل زيادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية مثل الطرق والري ومرافق التخزين والتعبئة والتغليف، وإعطاء الجهات الرئيسية المعنية بالقطاع وأصحاب الحيازات الصغيرة حوافز وإكسابهم المهارات اللازمة لمساعدتهم على الاندماج في سلسلة إمدادات الأغذية، والأعمال الزراعية، وتوفير المزيد من الخدمات مثل المدارس والمياه والمرافق الصحية، وتشجيع انخراط الشباب في الزراعة. وبفضل الجهود الجماعية للحكومة وشركائها في التنمية في القطاع الزراعي، الذي يتألف أكثر من 90 في المائة منه من أصحاب الحيازات الصغيرة، خفضت غانا إلى النصف نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلد قبل العام المستهدف وهو 2015. وبالتالي حددت وتيرة العمل، ولكنها ستعتمد على استمرار الشراكة مع الصندوق. وقال إن مساهمة غانا للتجديد العاشر لموارد الصندوق تصل إلى 000 500 دولار أمريكي، أي 25 في المائة أكثر من مساهمتها للتجديد التاسع لموارد الصندوق.

113- **رفعت الجلسة في الساعة 1.50 بعد الظهر.**

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية للدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين المنعقدة يوم الاثنين 16 فبراير/شباط 2015 الساعة 6.15 مساء.

رئيس الجلسة: Pio Wennubst (سويسرا)
(نائب رئيس المجلس)

المحتويات

	الفقرات
خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال)	120-115
اقتراح إعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية (البند 12 من جدول الأعمال)	122-121
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	150-123
– مصر	124-123
– الدانمرك (نيابة عن دول الشمال)	126-125
– الهند	128-127
– المغرب	130-129
– إندونيسيا	132-131
– تشاد	134-133
– جنوب أفريقيا	136-135
– جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	138-137
– أنغولا	140-139
– جمهورية تنزانيا المتحدة	142-141
– الفلبين	144-143
– باكستان	147-145
– جمهورية الكونغو الديمقراطية	150-148

114- **دعي المجلس للانعقاد الساعة 6.15 مساء.**

خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 38/L.7 و Add.1)

115- **رئيس الجلسة** أشار إلى استثمار موارد حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة في الصندوق، الذي أنشئ في أعقاب القرار رقم 132/د 26، بما يتماشى مع القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير المطبقة على الاستثمارات النظامية في الصندوق. ولفت الانتباه إلى وجود بيان سياسة استثمار منفصل لحساب الأمانة، ومشروع قرار حول استثمار موارد هذا الحساب، يرد كلاهما في الوثيقة GC 38/L.7.

116- **السيد KELLET** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية في الصندوق) عند تقديمه لهذا البند، استذكر أنه وفي عام 2013 تجاوز حساب الأمانة التمويل المخصص له بنسبة 11 في المائة. وقد بلغت أصوله 69.6 مليون دولار أمريكي، في حين كانت خصومه 62.5 مليون دولار أمريكي. وقد تأكد هذا التوجه عام 2014. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن أموال حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء خدمة موظفي الصندوق قد تم استثمارها في السابق داخلياً وعلى أساس قصير الأجل من خلال ودائع مستمرة منذ إعداد استراتيجية استثمار مكرسة لحساب الأمانة هذا تستند إلى بيان سياسة الاستثمار في الصندوق، ونُفذت هذه الاستراتيجية منذ عام 2012 بغية الحد من أية فجوة في الموارد بين الأصول والخصوم. وقد أشارت دراسة مستقلة فوّض بها الصندوق في يونيو/حزيران 2013 إلى أن مخصصات الأصول الحالية هي في الوضع الأمثل للسنوات الخمس القادمة وأن الحافظة المثالية يجب أن تتضمن كلاً من الأسهم والأوراق المالية لديون الأسواق الناشئة بالعملة المحلية، وكلا الأمرين غير مسموح به حالياً ضمن بيئة الاستثمار في الصندوق.

117- وخلصت التوصيات إلى ضرورة الموافقة على بيان سياسة الاستثمار الخاص بحساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء خدمة موظفي الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق في الأهداف الاستثمارية، والأفق الزمني، والقدرة على تحمل المخاطر ذات الصلة. كما أشارت التوصيات أيضاً إلى وجوب أن يفوض مجلس المحافظين سلطة الموافقة إلى المجلس التنفيذي بما يتماشى مع التفويض الموجود لبيان سياسة الاستثمار الخاصة بموارد الصندوق العادية، وبالتالي خضوع جميع التغييرات اللاحقة لشرط موافقة المجلس التنفيذي عليها.

118- **رئيس الجلسة** دعا مجلس المحافظين للموافقة على الوثيقة GC 38/L.7، وتبنّي مشروع القرار الوارد فيها، كما هو معدّل تبعاً للضميمة الواردة في الوثيقة GC 38/L.7/Add.1.

119- **وافق المجلس التنفيذي على بيان سياسة الاستثمار في حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق. وتبنى القرار رقم 188/د 38 حول إنشاء حساب أمانة لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق.**

120- **رئيس الجلسة** قال بأنه قد تم حسب الأصول تسجيل موقف جمهورية فنزويلا البوليفارية والتي لم توافق على بيان سياسة الاستثمار في حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق.

اقتراح إعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية (البند 12 من جدول الأعمال) (GC 38/L.9)

121- **رئيس الجلسة** لفت الانتباه إلى مشروع القرار الخاص بإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية والملحق بالوثيقة GC 38/L.9، والمسوّغ وخريطة الطريق لمثل هذا الإعلان كما هي واردة في متن الوثيقة. ودعا مجلس المحافظين لتبني مشروع القرار ليتماشى مع التوصية التي خرج بها المجلس التنفيذي بعد استعراضه للموضوع في دورته الثالثة عشرة بعد المائة.

122- **تبنى مجلس المحافظين القرار رقم 189/د 38 الخاص بإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)

123- **السيد مدكور** (مصر) قال بأن الإجراءات الرامية إلى الحد من انعدام المساواة بين المناطق الحضرية والريفية كانت حيوية في تحقيق الهدف الإنمائي المستدام للوصول إلى عالم متحرر من الفقر، تتوفر فيه الأغذية الكافية وفرص العمل المحترم للجميع وتتمتع فيه الموارد الطبيعية بالحماية. وقال بأن الصندوق يسعى بالفعل إلى تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز بصورة مخصوصة على المناطق الريفية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. وتركز استراتيجية مصر للتنمية المستدامة للزراعة لعام 2030 على تعظيم الموارد الطبيعية بهدف تحقيق معدل نمو سنوي ثابت في الزراعة، وزيادة الأمن الغذائي، والوصول إلى المزيد من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية، وحجوم أكبر من الصادرات الزراعية بناء على الميزات النسبية والتنافسية لمصر. كذلك تهدف هذه الاستراتيجية أيضاً، من بين أمور أخرى، إلى الترويج للابتكارات ولنظم البحوث الزراعية ودور القطاع الخاص في التنمية، بما في ذلك في مجال التكنولوجيات الجديدة؛ وتقليص الخسائر الزراعية إلى الحد الأدنى؛ والعمل على الاستخدام المستدام للمياه والتربة.

124- وقال بأن التنمية الزراعية المستدامة تستدعي رؤية إقليمية تأخذ بعين الاعتبار نتائج تغير المناخ وشُح المياه بغية تعزيز الأمن الغذائي والتنوع الحيوي. وفي هذا السياق يسرّ مصر أن تكون من بين البلدان الأولى التي التزمت بتعهد قدره 3 ملايين دولار أمريكي في التجديد العاشر لموارد الصندوق، مما يعتبر إشارة إلى إيمانها بجهود الصندوق لاستئصال الفقر الريفي، وضمان حضور أصحاب الحيازات الصغيرة في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

125- **السيد JESPERSEN** (الدانمرك) تحدث نيابة عن بلدان الشمال مصادقاً بحزم على هدف الصندوق المتمثل في تخليص 80 مليون ريفي من الفقر، وتطلع إلى صياغة خطة استراتيجية للأنشطة المستقبلية للصندوق تعكس، إضافة إلى الرؤية الاستراتيجية للصندوق، فحوى تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. وبهدف تحسين النتائج بصورة مستمرة، يتوجب على الصندوق تشديد تركيزه الحالي على التحول الريفي من خلال مهمته الفريدة، مما يستوجب بدوره قدراً أكبر من الانتقائية القطرية والمواضيعية التي ستؤدي إلى تعزيز الكفاءة المؤسسية والقيمة مقابل المال المنفق والفعالية الإنمائية. وقال بأن نُهج الصندوق المتميزة بصورة متزايدة تلقى ترحيباً كبيراً ويجب أن تستهدف في المقام الأول البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة. ويعد تحقيق المزيد من الخيارات في الدول الهشة مهمة محفوفة بالتحديات تتطلب التزاماً طويل الأمد وتخفيفاً من المخاطر ومرونة فعلية وموارد كافية وشراكات صلبة. ويمكن للصندوق أن يحقق الفرق بصورة مساوية في البلدان متوسطة الدخل التي تتصف بوجود جيوب كبيرة من

الفقر الريفي من خلال التركيز على الابتكار والمعرفة وتوسيع النطاق، بما في ذلك عبر قدر أكبر من تقاسم التكاليف مع هذه البلدان.

126- وبالتأكيد على أهمية الموضوع الشامل للدورة الحالية، فقد أثنى على الصندوق لاستيعابه الاستباقي للمخرجات المتوقعة لعملية ما بعد عام 2015 في صياغته لبرنامج عمل التجديد العاشر للموارد. وقال بأن إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيم الزراعية يستوجب تأقلماً مع تغير المناخ وإجراءات للتخفيف من آثاره، وإيلاء الأولوية للتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقال بأن النتائج المشجعة التي حققها الصندوق فيما يتعلق بتعميم هذين الموضوعين الشاملين في برامجه يجب أن يوحي لنا بالمزيد من الطموح مدعوماً بموارد داخلية كافية. وفي أعقاب الجهود الناجحة لتحديد النساء المؤهلات وتحسين التوازن بين الجنسين بين موظفي الصندوق، ربما يرغب الصندوق حالياً في التفكير في تبني نهج يستند إلى حقوق الإنسان في برامجه كما أوصت به المجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة والذي انضم إليها الصندوق كعضو. ويمكن للصندوق أن يعوّل على الدعم المستمر من بلدان الشمال في سعيه لتحقيق مهمته الحاسمة خلال فترة التجديد العاشر للموارد.

127- **السيد BAJAJ** (الهند) أثنى على الصندوق لفعاليته كوسيلة للتحول الريفي تهدف إلى الترويج لقدر أكبر من المساواة والاستدامة والشمولية، ووافق على أن الموضوع الحالي للدورة له أهمية عالية لأن مفتاح سبيل التنمية المستدامة إنما يكمن بالفعل في التحول الريفي الشمولي. وقال بأن آثار مثل هذا التحول واضحة للعيان في بلده حيث بقيت الزراعة أكبر مصدر لسبل العيش والعمالة حتى تاريخه على الرغم من تراجع العدد المطلق للمزارعين وحصة الزراعة والقطاعات المتعلقة بها في الناتج المحلي الإجمالي. ولا يمكن الوصول إلى التحول الريفي بدون التطرق لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكلون الأغلبية الطاغية من المزارعين الهنود، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في تمكينهم من زراعة وتسويق المزيد من الأغذية والتي ستسهم بدورها في الحد من الفقر وخلق فرص العمالة الريفية. وبالتالي لا بد من إيلاء التركيز للترويج للتنوع والصمود في الأنشطة الاقتصادية الريفية؛ وتمكين الريفيين نساء ورجالاً وخاصة المهمشين منهم؛ والاستثمار في نظم الأغذية المستدامة.

128- وأضاف بأن الصندوق شريك هام في هذه الجهود الرامية إلى التحول الريفي. وبالفعل فإن الابتكار والتعلم في ظل مشروعات الصندوق تعتبر أدوات ضرورية للتطرق على وجه الخصوص للتحديات الإنمائية المتأصلة في المناطق الأشد نأياً. ويتوجب على الصندوق أن يسعى إلى انخراطه الحيوي مع البلدان متوسطة الدخل نظراً لوجود جيوب كبيرة للفقر المزمن فيها، وأن يضطلع بالدور القيادي في الترويج للتعاون بين بلدان الجنوب. وقد تعهدت الهند بمبلغ 37 مليون دولار أمريكي في التجديد العاشر لموارد الصندوق بزيادة قدرها حوالي الربع عن مساهمتها السابقة، مما يعكس التزامها العميق بالاستمرار في علاقتها الطويلة والمثمرة مع الصندوق التي تعود بالفائدة على الطرفين.

129- **السيد الصديقي** (المغرب) قال بأنه يتوجب على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي أن تركز بالضرورة على القرى والمناطق الجبلية والتي لن تتمكن من المساهمة في هذه الجهود ما لم يتم تزويدها بالوساطة الضرورية الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والمادية والأدوات المطلوبة للوصول إلى الأسواق. وقد عملت الشراكة الناجحة للصندوق مع المغرب بالفعل على هذا الأساس، في حين اشتمل

مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق عام 2008 على استراتيجية للتنمية الزراعية والريفية تهدف إلى تحسين الإنتاجية ودخول مزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتزويدهم بالمساعدة التقنية. كذلك فقد أدرج هذا المخطط أيضاً برامج الحد من عزلة المناطق الريفية.

130- وقد دعم الصندوق تنفيذ الخطة من خلال تمويل مشروعات تشاركية جديدة تستند إلى النُهج في الميدان ومن خلال آليات فعالة تم وضعها لهذا الغرض والتي أثبتت كونها ناجحة في محاربة الفقر الريفي. وبالفعل فإن مخطط المغرب الأخضر قد لعب دوراً حيوياً في نجاح المغرب في الوصول إلى الهدف الأولي من الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنتين من الموعد الأقصى المحدد له والمتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف. علاوة على ذلك فقد تستخدم هذه الخطة الآن كنموذج في أفريقيا وفي التعاون بين بلدان الجنوب. ويقدر المغرب عالياً التعاون المثمر والمساعدة البناءة للصندوق والتي يتوقع لها الاستمرار مع افتتاح مكتب اتصال للصندوق في الرباط. ولا بد من توجيه كل جهد ممكن نحو ضمان تزويد الصندوق بكل الموارد اللازمة لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

131- **السيد HADIYANTO** (إندونيسيا) أكد مجدداً على الدور الذي يلعبه الصندوق في البلدان النامية بما فيها إندونيسيا والذي يعتبر مثالاً يُحتذى حيث كانت المشروعات التي يمولها الصندوق أساسية في دعم جدول أعمال التنمية الوطني في المناطق الريفية. وتعتمد نسبة كبيرة من السكان في إندونيسيا على الإنتاج الزراعي كمصدر لدخلها، وتأمل، وبما يتماشى مع موضوع المائدة المستديرة للسادة المحافظين، بأن حضور الصندوق القوي في البلاد يمكن أن يسهم في المزيد من المشروعات والبرامج المنتجة عالية الأثر. وعلى وجه الخصوص فإن أصحاب المزارع وأصحاب الحيازات الصغيرة في حاجة للمساعدة الهامة من الصندوق من خلال تبني نهج استراتيجي لتمكين تلك الشريحة من المجتمع.

132- ومن المنظور العالمي فإن الصندوق يلعب دوراً حاسماً بصورة متزايدة في التأقلم مع الزيادة الكبيرة في تعداد سكان العالم والإبقاء على إنتاج زراعي مستقر في سياق تغير المناخ العالمي. وهو يواجه تحدياً يتمثل في كونه منخرطاً بصورة مباشرة في دعم تنفيذ مخرجات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 مما يجعله في حاجة لدعم مالي كاف. وبالتالي فإن مساهمة إندونيسيا في التجديد العاشر لموارد الصندوق ستبقى على نفس المستوى على الأقل كما كانت عليه في التجديد التاسع للموارد. وللاحتفال بالتعاون طويل الأمد بين بلاده والصندوق، يوشك الطرفان على إبرام اتفاقية البلد المضيف لإنشاء مكتب قطري للصندوق في إندونيسيا مما يعتبر شاهداً على التزام الصندوق بأولوية تنمية القطاع الزراعي لا في إندونيسيا وحدها وإنما أيضاً في بلدان أخرى عديدة في إقليم آسيا والمحيط الهادي.

133- **السيدة BAÎWONG DJIBERGUI** (تشاد) عبّرت عن امتنانها لشركاء تشاد، بمن فيهم الصندوق، على الدعم الموفر للحكومة في جهودها اليومية الرامية إلى محاربة انعدام الأمن الغذائي والفقر. وقالت إنه وفي السياق الأفريقي، يعتبر التحول الريفي لأغراض التنمية المستدامة الخطوة المنطقية التالية التي تعقب دعم الزراعة الأسرية، بما إن الزراعة الأسرية هي التي توفر الغذاء لحوالي جميع السكان، ويتوجب أن تبقى جوهر أي استراتيجية للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من الإمكانيات الزراعية الهائلة التي تمتلكها تشاد إلا أنها تعاني من ظروف مناخية وزراعية متقلبة تفاقمت بسبب تغير المناخ مما نجم عنه أزمات غذائية

وتغذوية. وقد تفاقم الوضع أكثر بسبب النزاعات المسلحة في البلدان المجاورة والتدفق الكبير للمهاجرين الذين يجلبون معهم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

134- ووفقاً للالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في مابوتو عام 2003، فقد استثمرت تشاد على مدى السنوات الخمس الماضية 70 مليار فرنك أفريقي بدعم كبير من شركائها في تعزيز صمود النظم الزراعية، مع إيلاء تركيز مخصوص على أدوار النساء والشباب. وكانت تدخلات الصندوق ناجحة في المناطق الأكثر تضرراً بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية حيث عزز الصندوق من دعمه من خلال مشروع جديد لتحسين صمود النظم الزراعية في البلاد. ودعت الشركاء الآخرين للاستثمار في الإمكانيات الزراعية الهائلة غير المستغلة في تشاد. وقالت بأن التقدم المحرز في أفريقيا في محاربة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يجب أن يكون بمثابة الأساس لبناء التحول الريفي الحقيقي مع إدماج النساء والشباب لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.

135- **السيدة VRIES** (جنوب أفريقيا) أثنت على عمل الصندوق في أفريقيا الجنوبية حيث ما زال المزارعون الريفيون بحاجة للمساعدة على تبني التكنولوجيات التي تخفف من ضعفهم. وقد أدى الدعم الذي يقدمه الصندوق لاستعادة النظم الإيكولوجية والخدمات ذات الصلة إلى تحسين صمود سبل العيش الريفية في البلدان التي تعاني من إجهاد مائي مثل بلدها. وبالتالي فإنها ترحب بالتزام الدول الأعضاء بهدف التجديد العاشر للموارد قدره 1.44 مليار دولار أمريكي من المساهمات لأغراض الاستثمار في المجتمعات الريفية في البلدان النامية. وفي جنوب أفريقيا تم تحديد الزراعة على أنها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث توفر الفرص لأكثر من 000 300 مزارع أسري. وبدعم مستهدف، ستتمكن الزراعة الأسرية من خلق فرص العمل في التجهيز الزراعي وفي رفع سوية ظروف العمل للعاملين في المزارع. وبغية تحقيق التحول الريفي فقد التزمت جنوب أفريقيا بإعادة هيكلة استصلاح الأراضي لديها لدعم مخططات أصحاب الحيازات الصغيرة، وترافق ذلك بدعم للبنى التحتية والتسويق والخدمات المالية والإرشادية، ورفع سوية ظروف العمل في الزراعة ودعم النمو في الزراعة الأسرية للمساهمة في الأمن الغذائي الوطني.

136- وتتطلب تعبئة الموارد المالية إرادة سياسية، ويجب أن تتم مناظرتها باستصلاح للأراضي وأمن للحيازات حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق. وسيحتاج شركاء التنمية والقطاع الخاص بشراكة مع الحكومات لإظهار التزام متزايد بتنمية البنى التحتية وتوفير الدعم المالي والتقني للمزارعين وللبرامج ذات الصلة ببناء القدرات. ويتم حث الصندوق على الاستمرار في العمل مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة، كذلك يلقى التعاون المستمر مع المنظمتين الأخرتين في روما ترحيباً. وبالفعل فقد أدت القروض بشروط تيسيرية إلى البلدان النامية إلى إحداث فرق لذلك فهي تشكر الصندوق على توفير منحة لجنوب أفريقيا لإدخال تحسينات على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض الصمود في وجه تغير المناخ.

137- **السيدة CHANTHAVONGSA** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) رحبت بولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو والجبل الأسود كأعضاء جدد في الصندوق، وشكرت الصندوق على دوره النشط في مساعدة بلادها على تحقيق أهدافها الإنمائية. فقد لعبت قطاعات إدارة الزراعة والموارد الطبيعية دوراً رئيسياً في التنمية

الاقتصادية في بلادها حيث ينخرط أكثر من 80 في المائة من قوة العمل في الزراعة ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية. وتتسق استراتيجية الصندوق في بلدها مع سياسة التنمية الريفية المحلية ويستحق الصندوق الثناء على قيادته لتنسيق الجهود متعددة الشركاء ومتعددة القطاعات لضمان الأمن الغذائي والتغذوي المستدام وسبل العيش الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء، وللدور الرئيسي الذي يلعبه في مساعدة الحكومة على الحصول على مخصص قدره 30 مليون دولار أمريكي بموجب البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ويعتمد مستقبل البلاد على الاستثمار في المزارعين الذين ييسر الصندوق انتقالهم التدريجي من زراعة الكفاف إلى إنتاج أكثر تجارية.

138- وقالت بأنها على ثقة بأن الصندوق سيستمر في الابتكار وتوفير الدعم الملموس لاقتصادات أصحاب الحيازات الصغيرة والمساعدة على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والصمود في وجه تغير المناخ. وعبّرت عن دعمها القوي للمرتكزات الأربعة للصندوق الحديث وخاصة تبنيه نموذج أعمال يركز على البلدان ويتمحور بصورة أقل على المقر في روما، وعلى رؤية الصندوق لعالم ريفي بعد عام 2015 يتسم بالتحول الريفي الشمولي والمستدام. وقالت بأن حكومتها قررت زيادة مساهمتها في التجديد العاشر لموارد الصندوق بما يعادل 20 في المائة.

139- **السيد CANGA** (أنغولا) سلط الضوء على أهمية موضوع الدورة الحالية للمجلس والمواضيع التي غطتها مناقشات فرق الخبراء والمائدة المستديرة، وعلى وجه الخصوص لتطوير الروابط بين الإنتاج والتسويق، وهي استراتيجية تتبعها أنغولا بنجاح. وقال بأن الحكومة تتخذ خطوات إضافية لتنويع اقتصادها. وتلعب الزراعة وتربية الحيوانات والصيد وتربية الأحياء المائية والمزارع الأسرية ومصايد الأسماك الحرفية على وجه الخصوص دوراً هاماً في تيسير عملية الاستقرار بحكم كونه أحد عواملها، والترويج للاكتفاء الذاتي من الأغذية والمساعدة على الحد من ثقل الواردات على ميزان التجارة. وقال بأن بلاده يمكن أن تتعلم أكثر من خبرة الصندوق في التنويع.

140- وفي اقتصاد السوق العالمي يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تنمية قطاعي الزراعة والتجارة، يمكن أن يوفر دعماً قيّماً للمزارع الأسرية. وهو يصادق على التوصيات التي خرج بها تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق وعلى وجه الخصوص الحاجة للاستمرار في تزويد البلدان متوسطة الدخل بما يلزم للوصول إلى تمويل الصندوق ومعرفته. واعترف بأهمية توسيع مصادر تمويل الصندوق بما في ذلك الوصول إلى القروض السيادية والاستمرار في تحري حسنات وجدوى الأشكال الأخرى من الائتمان بما في ذلك القروض التجارية. ونظراً للوضع الاقتصادي والمالي العالمي غير المواتي، وعلى وجه الخصوص للصعوبات التي تواجهها البلدان التي تنتج المواد الخام، فإن الوصول إلى مستوى كاف من المساهمات في التجديد العاشر للموارد أمر حاسم. وأنغولا ستسهم بصورة ملائمة كما فعلت في السابق وسوف تعلن عن مساهمتها في الوقت المناسب.

141- **السيد WASIRA** (جمهورية تنزانيا المتحدة) استعرض التطورات الأخيرة في الشراكة الناجحة الطويلة الأمد بين الصندوق وحكومة بلاده والتي كان لها أثر كبير على تحسين البنى التحتية وخلق بيئة تمكينية للتنمية الزراعية. وحول موضوع التحول الريفي كمفتاح للتنمية المستدامة، هنالك مفصل حاسم سنصله عام 2015 مع صياغة أهداف التنمية المستدامة مما يوفر فرصة لإعادة تركيز السياسات والاستثمارات والشراكات

بهدف تحقيق تنمية شاملة مستدامة تتمحور حول البشر وتضمن حصول كل شخص على الأغذية المغذية الكافية وعلى وظيفة محترمة.

142- وعلى الرغم من إمكانيات بلاده لإنتاج حصة كبيرة من المحاصيل الغذائية الضرورية لإطعام البلدان المجاورة إلا أن عدم كفاية البنى التحتية لتسويق الحبوب يعني بأن العديد من التجار المحليين والأجانب يعملون في مراكز الإنتاج الرئيسية وبخاصة خلال موسم الحصاد. ولا يعطي الافتقار إلى القدرة على المساومة والشفافية ومهارات المبادرات الفردية التي تمنع المزارعين من الحصول على أسعار أفضل إلا النذر الضئيل من الحوافز لإنتاج المزيد من الحبوب وبخاصة في الأقاليم التي تتمتع بفوائض. وتنفذ الحكومة حالياً إجراءات إصلاحية طويلة الأمد لتحسين هذا الوضع، وتمضي في الوقت نفسه قدماً في برنامجها لإيجاد مراكز أسواق استراتيجية ولبناء مرافق التجهيز المرحلية على المواقع الحدودية بحيث تكون وسائل آنية لتمكين التجار الأجانب من شراء محاصيل الأغذية والقيام بالمعاملات التسويقية الأخرى على الحدود.

143- **السيد DE LOS REYES** (الفلبين) قال بأنه على الرغم من المكاسب الاقتصادية غير المسبوقة في بلاده في السنوات الأخيرة، إلا أن معظم السكان الريفيين بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ما زالوا فقراء. ويمكن اقتفاء جذور الفقر الريفي في العديد من البلدان إلى الحقبة الاستعمارية السابقة حيث تمركزت الأراضي وغيرها من الموارد في أيدي القلة، وهو نمط استمر بعد الحقبة الاستعمارية بوقت طويل. كذلك لم يؤد إصلاح الأراضي الذي أعقب هذه الحقبة إلى تحرير أوتوماتيكي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من قبضة الفقر، ولم تكن الخطوات التي اتخذتها الحكومات المختلفة لمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة متماشية على الاطلاق مع العالم المتحرر المعولم الذي تخلص من القيود التنظيمية.

144- ويمتلك الصندوق الكثير مما يمكن أن يسهم به في هذا المجال حيث يمكن له أن يساعد الحكومات على إيجاد التوليفة السياساتية الملائمة للتخفيف من الفقر الريفي وقيادة النمو الاقتصادي الشمولي. ودعم دعوة الصندوق إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية لتمكين التحول الريفي الشمولي والمستدام. وتتمثل الخطوة الأولى في الاعتراف بالإمكانيات الهائلة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لقيادة التنمية المستدامة. ويعد الاستثمار في المزارعين الأسريين مفتاح الحد من الجوع وحماية التنوع البيولوجي ومساعدتهم على التأقلم مع تغير المناخ وتوفير الدخول المحترمة وشروط العمل الملائمة للريفيين رجالاً ونساء. ومن جهتها فقد تبنت الفلبين نهجاً شمولياً للاستثمار لتحسين البنى التحتية الريفية بحيث توفر للمزارعين الموارد لزيادة إنتاجية أراضيهم ولتعزيز منظمات المزارعين بحيث يغدو المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في موقع أفضل للمساومة مع المستثمرين والمشترين وصناع السياسات.

145- **السيد KHAN BOSAN** (باكستان) بعد أن رحب بولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو والجبل الأسود كدول أعضاء جدد في الصندوق، قال بأن مناقشة مجلس المحافظين للموضوع المختار لهذه الدورة سوف يوفر مدخلاً مفيداً لخطة التنمية لما بعد عام 2015. وهو يعتقد يقيناً بأن الصندوق سيلعب دوراً فعالاً في تنفيذها بفضل خبرته وتجاربه.

146- الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد الباكستاني حيث تسهم بحوالي 21.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل 45 في المائة من قوة العمل في البلاد. ويشكل أصحاب الحيازات الصغيرة 97 في المائة

من مالكي الأراضي، في حين يعيش ثلثا السكان في المناطق الريفية. وقد نجم عن جهود باكستان في ضمان قدر أكبر من النمو في هذا القطاع وتعزيز الأمن الغذائي واستئصال الفقر والترويج للتنمية الريفية نتائج ممتازة بفضل مساهمة الصندوق. ويعتبر فوز مشروع باكستان بجائزة الصندوق للتمايز بين الجنسين لعام 2014 في إقليم آسيا والمحيط الهادي شهادة على جودة التعاون بين الصندوق وباكستان حيث يتشاطر الطرفان الأولويات ذاتها في التنمية الريفية، ألا وهي التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة والوصول إلى الخدمات المالية والتدريب المهني وتعزيز المهارات لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب وتوفير الفرص للنساء.

147- باكستان وهي دولة عضو مؤسسة للصندوق من أكبر البلدان النامية مساهمة من هذا الإقليم على الرغم من القيود المالية التي تعاني منها. وقد قامت على الدوام بزيادة مساهمتها في كل تجديد من تجديدات موارده، وكانت من بين أول الدول التي أعلنت تعهدها للتجديد العاشر للموارد. وشجع الصندوقَ على تحري سبل توليد موارد مالية إضافية بهدف زيادة إنجاز برنامجه بما فيه فائدة للجميع.

148- **السيد KABWE MWEWU LONGO** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) شكر الصندوق على دعمه للسكان الريفيين الفقراء في جميع أنحاء العالم وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقال بأن الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية في بلاده قد ازدادت اتساعاً بسبب انعدام كفاية أو الافتقار أصلاً إلى البنى التحتية الرئيسية والصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية وما ينجم عن ذلك من هجرة جماعية من المناطق الريفية. وهنالك حاجة للاستثمارات وللشراكات الاستراتيجية بين حكومات البلدان الأقل ثروة وتقدماً بهدف تحديث زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبالتالي تمكين المشروعات التجارية الزراعية والزراعية الصناعية التي يمكن جذبها من خلال الظروف الموائمة لتطوير سلاسل القيمة وتيسير الوصول إلى الأسواق ومرافق التمويل الصغري. وسيدعم صندوق التنمية الزراعية الوطني المنشأ حديثاً ويضمن القروض الموفرة لصغار المزارعين.

149- وقال بأن السكان الريفيين بمعظمهم في بلدانه يعتمدون أساساً على الزراعة البعلية وهم عرضة على وجه الخصوص لآثار تغير المناخ وتبعاته من انعدام الأمن الغذائي. ولا بد من السعي للحصول على مصادر مبتكرة للتمويل لأغراض التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته. وبخاصة في مناطق الغابات من خلال شراكة دولية منسقة. ومثل هذه الشراكة التي يمكن للصندوق أن يلعب فيها دوراً رئيسياً ضرورية أيضاً لتنمية البنى التحتية والتي لا يمكن لأي إجراء أن يكون مستداماً بدونها.

150- وبالنسبة لحوكمة القطاع الزراعي، يتمثل نهج حكومته في التركيز على اللامركزية استناداً إلى هيكلية للتشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين مع خارطة طريق للتحول الريفي. وقال بأن الدعم التقني ومشروعات التنمية سوف يتم إرساؤها في المجتمعات الريفية التي ستكون مسؤولة عن تطوير أنشطة مستدامة مدرّة للدخل، بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي توفير مستقبل جذاب للشباب في المناطق الريفية.

151- **رُفع الاجتماع الساعة 7.30 مساء.**

(3) المحضر الموجز المؤقت للجلسة الثالثة للدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين التي عقدت في الساعة 9.40 صباحا يوم الثلاثاء الموافق 17 فبراير/شباط 2015.

رئيس الجلسة: Afonso Pedro Canga (أنغولا)

(نائب رئيس المجلس)

ومن بعده: Luc Oyoubi (الغابون)

(رئيس المجلس)

المحتويات

	الفقرات
سلسلة محاضرات الصندوق: مستقبل المعونة	153
انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين للمجلس التنفيذي (البند 11 من جدول الأعمال)	161-154
الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 12 من جدول الأعمال)	164-162
مسائل أخرى (البند 14 من جدول الأعمال)	165
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)	196-166
– سوازيلند	168-166
– السودان	170-169
– أوغندا	172-171
– كوبا	174-173
– الجمهورية الدومينيكية	176-175
– نيجيريا	178-177
– البرازيل	180-179
– موزامبيق	183-181
– الأرجنتين	186-184
– غينيا الاستوائية	188-187
– كينيا	190-189
– بوروندي	192-191
– توغو	194-193
– ليسوتو	196-195
مناقشة فريق خبراء لقصص من الميدان: الابتكارات في الشمولية المالية	197
تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين	199-198
مناقشة فريق خبراء حول: تمكين النساء الريفيات في العمليات التي يدعمها الصندوق	200
اختتام الجلسة	204-201

152- **دعي المجلس للانعقاد في تمام الساعة 10.20 صباحا.**

153- **رئيس الجلسة** شكر السيدة Byanyima (المديرة التنفيذية لأوكسفام إنترناشيونال) على إلقاء محاضرتها الافتتاحية في سلسلة محاضرات الصندوق حول "مستقبل المعونة"، وهي مبادرة جديدة أمِل أن يراها تتكرر في المستقبل. ويرد النص الكامل للمحاضرة في الفصل 4 في حين يمكن الحصول على الموضوعات البارزة لهذا الحدث في التقرير المعنون "التحول الريفي – مفتاح التنمية المستدامة" وقائع أحداث مجلس المحافظين بالتزامن مع انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، فبراير/شباط 2015."

انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين للمجلس التنفيذي (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 38/L.8 و Add.1)

154- **رئيس الجلسة** قال بأن فترة شغل الأعضاء الحاليين للمجلس التنفيذي لعضويتهم ستنتهي بنهاية الدورة الحالية لمجلس المحافظين. وينص الجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق على وجوب انتخاب 18 عضواً جديداً و18 عضواً مناوباً جديداً أو تعيينهم: ثمانية أعضاء وثمانية أعضاء مناوبون من القائمة ألف، وأربعة أعضاء وأربعة أعضاء مناوبون من القائمة باء، وستة أعضاء وستة أعضاء مناوبون من القائمة جيم. وترد قائمة بالدول الأعضاء التي يوجد مقابلها إجراء محاسبي بموجب المادة 40-1 في ذيل الوثيقة GC 38/L.8.

155- **السيد برتيف** (سكرتير الصندوق) قال بأن تشكيلة المجلس التنفيذي التي اقترحها منسقو القوائم الثلاث موجودة في الوثيقة GC 38/L.8/Add.1.

156- وبالنسبة للقائمة ألف، فقد تم اختيار البلدان التالية كأعضاء في المجلس وهي: كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والسويد وهولندا والولايات المتحدة، في حين أن الأعضاء المناوبون هم على التوالي: آيرلندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا والدانمرك والنرويج والمملكة المتحدة وإسبانيا. وتتناوب النرويج والسويد بين عضو المجلس والعضو المناوب كل ثلاث سنوات، في حين تتناوب هولندا والمملكة المتحدة كل سنتين. وبالتالي ستكون السويد هي العضو والنرويج هي العضو المناوب للفترة من 2015 إلى 2017، وفي عامي 2015 و2016 ستكون هولندا هي العضو في حين ستكون المملكة المتحدة هي العضو المناوب، ليتم التدوير بينهما عام 2017.

157- وبالنسبة للقائمة باء فقد تم اختيار الدول التالية كأعضاء في المجلس: الكويت ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجمهورية فنزويلا البوليفارية، في حين أن الأعضاء المناوبون هم على التوالي: الإمارات العربية المتحدة وقطر وإندونيسيا والجزائر.

158- وحيث أن هنالك ثلاث قوائم فرعية ضمن القائمة جيم، وبالنسبة للقائمة الفرعية جيم – 1 (أفريقيا) فقد تم اختيار أنغولا وليبريا كعضوين وكينيا ومصر كعضوين مناوبين على التوالي لعام 2015، في حين تم اختيار أنغولا ومصر كعضوين وكينيا وغانا كعضوين مناوبين لعام 2016، وتم اختيار كينيا وغانا كعضوين وأنغولا ومصر على التوالي كعضوين مناوبين لعام 2017. وبالنسبة للقائمة الفرعية جيم – 2 (أوروبا وآسيا والمحيط الهادي) تم اختيار الصين والهند كعضوين وباكستان وجمهورية كوريا كعضوين مناوبين على التوالي. أما بالنسبة للقائمة الفرعية جيم – 3 (أمريكا اللاتينية والكاريبي) فقد تم اختيار البرازيل والمكسيك كعضوين والأرجنتين والجمهورية الدومينيكية كعضوين مناوبين على التوالي.

159- وتسجل الوثيقة GC 38/L.8/Add.1 الاتفاقات التي تم التوصل إليها ضمن القوائم فيما يتعلق بتوزيع المقاعد في المجلس التنفيذي للفترة 2015-2017.

160- لم يرد أي اعتراض، وأعلن **رئيس الجلسة** انتخاب هؤلاء الأعضاء والأعضاء المناوبين في المجلس التنفيذي.

161- **صادق المجلس التنفيذي على الانتخابات.**

الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 13 من جدول الأعمال) (GC 38/L.10 و Add. 1)

162- **السيدة MENON** (نائبة الرئيس المساعد لدائرة خدمات الصندوق) استعرضت الوضع الخاص باستضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والقرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف بنقل الآلية العالمية من الصندوق إلى الأمانة العامة للاتفاقية في بون في ألمانيا، وحساب الضمان الذي يحتفظ فيه الصندوق بمبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي لتغطية الالتزامات المحتملة الناجمة عن الدعاوى المرفوعة في الشأن. وتصف الوثيقة GC 38/L.10، المعروضة على مجلس المحافظين للعلم، التطورات التي طرأت على الوضع عام 2014، وهي الوثيقة التي صادق عليها المجلس التنفيذي في دورته الثالثة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2014، والتي خضعت لتحديث طفيف في الوثيقة GC 38/L.10/Add.1 لتعكس القرارين اللذين سلمتهما المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في فبراير/شباط 2015.

163- وإدارة الصندوق ملتزمة بحل جميع القضايا العالقة الخاصة بالآلية العالمية بتنسيق وثيق مع الأمين العام التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأموال المحتفظ بها في حساب الضمان.

164- **أحاط مجلس المحافظين علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقتين GC 38/L.10 و Add.1**

مسائل أخرى (البند 14 من جدول الأعمال)

165- لم تتم إثارة أية مسائل أخرى تحت هذا البند.

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

166- **السيد VILAKATI** (سوازيلند) قال بأن المشروعات التي مولها الصندوق في بلاده على مدى السنوات الماضية قد خلّفت آثاراً إيجابية لجهة الأمن الغذائي والحد من الفقر والنمو الاقتصادي. وأضاف بأن قطاع الزراعة في بلاده والذي يوفر سبل العيش للغالبية من سكان سوازيلند يمر بمرحلة انتقالية، وبالتالي يتطلب كل الدعم الممكن. ورحب بالنهج المتكامل الذي تبناه حديثاً صندوق البيئة العالمية للبرنامج الريادي لتعزيز الاستدامة والصمود لأغراض الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء والذي سيساعد العديد من البلدان على التخفيف من آثار تغير المناخ والوصول إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وقال بأنه ممتن للصندوق لدعمه الرامي إلى تمكين سوازيلند من الاستفادة من هذا البرنامج.

167- ومن شأن هذا البرنامج أن يربط قرضاً تفاوضت عليه سوازيلند مؤخراً مع الصندوق لتمويل مشروع الإنتاج الذي تقوده السوق لأصحاب الحيازات الصغيرة والذي له صلة مباشرة بالموضوع المختار لمجلس المحافظين هذا العام في أنه يهدف إلى إيجاد نظم إنتاج مستدامة ومستقرة تلبي متطلبات السوق. ولتحقيق هذه الغاية

فقد بدأت سوازيلند بتدريب المزارعين على الممارسات الزراعية الجيدة التي لن تزيد من الإنتاجية فقط، وإنما ستعزز أيضاً من النفاذ للأسواق وإيجاد روابط تسويقية مستدامة.

168- وسيبقى مستوى مساهمة سوازيلند في التجديد العاشر لموارد الصندوق على حاله دون تغيير. وستسدد سوازيلند كالعادة مساهمتها في الوقت المحدد لها.

169- **السيد الأمين محمد** (السودان) عبّر عن دعمه للقرار الذي تم تبنيه لإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية والذي سيتجه نحو الترويج للاستثمارات والتنمية الريفية. وقال أنه وفي السودان، صُممت سياسات التنمية الزراعية لضمان التنمية الريفية المستدامة من خلال إعادة تنظيم منظمات المزارعين والمربين ضمن تعاونيات إنتاجية. كذلك فقد وُضعت استراتيجية لبناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة بغية تحويل القرى إلى وحدات اقتصادية على المستوى القاعدي لمساعدة التنمية. وقد تحسنت مخرجات الحد من الفقر وحياة سكان الريف بصورة فعالة، والأكثر من ذلك، من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات الصندوق.

170- ويتطلع السودان قدماً للبناء على النجاح المتحقق سنة 2014، التي كانت سنة غزيرة بالهطولات المطرية بحيث ارتفعت مردودات المحاصيل والحبوب بصورة كبيرة بفضل الجهود المشتركة للحكومة والصندوق وغيرهما من الشركاء، ولا أقل من ذلك من خلال أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم. وقد كان حصاد المياه والبذور والأسمدة المحسنة من بين التكنولوجيات التي غطتها الحزم التقنية المتكاملة المعدة للسودان. وقد ازداد التمويل الصغري بصورة كبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة للتمويل من البنك الزراعي في البلاد. علاوة على ذلك، فقد تم وضع سياسة تسعيرية وإعفاء أصحاب الحيازات الصغيرة من الضرائب. وبعزمها على أن تغدو سلة الأغذية في أفريقيا، فإن السودان ملتزمة بالصندوق وبتنفيذ برامج الصندوق للأمن الغذائي، بما في ذلك في البلدان المجاورة.

171- **السيد RWAMIRAMA** (أوغندا) قال بأنه ونظراً لطبيعتها متعددة الأبعاد، فإن الإجراءات الرامية إلى محاربة الفقر لا بد وأن تنفذ على جبهات عديدة، وبالتالي يتوجب على الصندوق تحري إمكانيات تنمية البنى التحتية لدعم التجهيز الزراعي على طول سلسلة القيمة مما من شأنه أن يعزز كلاً من التجارة والأمن الغذائي. كما يتوجب عليه إيلاء الاهتمام الملائم للتكنولوجيات المناسبة للتجهيز الزراعي والتي يمكن الوصول إليها وتشغيلها وصيانتها بيسر وسهولة من قبل الأسر الريفية والمجتمعات الريفية التي تعتبر الهدف الأولي للصندوق. وستحد هذه التكنولوجيات من الفاقد ومن انعدام الكفاءة مع التقليل من التفاوتات بين الجنسين في التنمية.

172- والصندوق أحد شركاء التنمية الرئيسيين لأوغندا. وتتضمن إنجازاته المتعددة التحول في المنظور من تيسير سبل العيش إلى مبادئ التنمية المستدامة وتعزيز البيئة والحوكمة السليمة. وتركز السياسة في أوغندا على تحسين البنى التحتية لتيسير التجارة الحرة والأسواق المفتوحة بهدف ضمان الكفاءة والإمدادات التي يمكن الوثوق بها. ولن تكون التكنولوجيا وحدها كافية، بل ما هو مطلوب هو تحقيق نقلة سياساتية حسنة التسيير لدعم تقنيات الإنتاج الأسري بغية تحسين الدخول وسبل العيش، وهي استراتيجية تسعى أوغندا لتحقيقها. وقد شجعت الجملة المتنوعة من مصادر الطاقة المتجددة والمناخ الملائم وأسواق الأغذية الإقليمية الموثوقة، إضافة القيمة على طول سلسلة القيمة الزراعية بأسرها. وبالتالي فإن الشركاء الإنمائيين والمستثمرين

مدعوون لمساعدة أوغندا على استغلال هذه الإمكانيات وتحويل كل مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلاد إلى مشغل أعمال على نطاق صغير.

173- **السيدة ÁLVAREZ ROSSELL** (كوبا) استذكرت بأن عام 2012 كان عاماً هاماً بالنسبة لبلدها على وجه الخصوص إذ أن كوبا أعادت انخراطها في الصندوق في ذلك العام، وبرهنت على استعدادها لاحترام التزاماتها السابقة للصندوق. وفي عام 2013 تم التعبير عن قوة الشراكة بين الصندوق وكوبا من خلال إطلاق مشروع لدعم تنمية التعاونيات الزراعية في المنطقة الشرقية من البلاد. وقد اتسق هذا المشروع مع جهود الحكومة لتحسين الإنتاجية والإبقاء على التقدم الاجتماعي في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم. ولأن الرغبة تحفز كوبا على مشاطرة ثروتها غير المادية مع أولئك الذين يحتاجون إليها وبدون التفرقة على أساس العرق أو المعتقد أو النظام، فقد أتاحت كوبا للبلدان والشعوب الأخرى، علاوة على الصندوق، أعظم الأصول الموجودة لديها، ألا وهو رأس المال البشري الماهر. والغرض الوحيد من ذلك هو إتاحة هذه المساهمة المتواضعة لأغراض تنمية الآخرين من خلال المشاركة في مواردها، وفقاً للرؤية المشتركة للصندوق للترويج لتحسين ظروف معيشة صغار المنتجين الزراعيين.

174- وتعتبر كوبا الآن أنه من الضروري الاستمرار في تعزيز التزاماتها تجاه الصندوق. وكإثبات إضافي على إرادتها السياسية للعمل مع الصندوق والدول الأعضاء فيه، فقد قررت أن توفر مساهمة متواضعة في التجديد العاشر لموارد الصندوق كتأكيد على أن بإمكان الصندوق أن يستمر في الاعتماد على استمرار كوبا في عملها الهام دعماً لأولئك الذين هم بأمسّ الحاجة إليه.

175- **السيد TAVERAS ARBAJE** (الجمهورية الدومينيكية) شكر الصندوق على دعمه للسياسة الرئاسية الرامية إلى الترويج لتنمية اقتصاد ريفي جديد، يستند إلى بناء قدرات منظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بهدف تمكينهم من الوصول إلى سلاسل القيمة وإلى الأسواق الدولية والمحلية، وهي أولوية أساسية عند التطرق للحد من الفقر الريفي. وتتمثل أهمية الصندوق بالنسبة للجمهورية الدومينيكية لا في التمويل الذي يوفره فحسب، وإنما أيضاً في دعمه لحوار السياسات وتيسيره للتعاون الأفقي. إذ تسهم المشروعات التي موّلها الصندوق في تحول ريفي رئيسي لمحاربة الفقر على المستوى الهيكلي. وقد تم الترويج لاستراتيجيات متكاملة، تضم مؤسسات حكومية متعددة ومبادرات بين القطاعين العام والخاص، لأغراض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية. كذلك فإن حكومة بلاده ملتزمة بإيجاد مؤسسة متخصصة في التنمية الريفية لتوفير الدعم المستدام وفي الوقت الملائم للمنظمات الإنتاجية التي تمثل فقراء الريف.

176- وتعتزم الجمهورية الدومينيكية الاستمرار في تطوير شراكتها الديناميكية مع الصندوق وفي المساهمة في التجديد العاشر لموارده. وفي هذا السياق فإن انتخاب الجمهورية الدومينيكية كعضو مناوب في المجلس التنفيذي يحظى بترحيب كبير، كذلك الأمر بالنسبة لتعيين السيدة Josefina Stubbs كأحد نواب الرئيس المساعد في الصندوق. وستستمر حكومة بلاده في المساهمة ضمن حدود إمكانياتها في أهداف الصندوق المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفيين الفقراء وتخليصهم من قبضة الفقر بصورة مستدامة.

177- **السيد OLANIRAN** (نيجيريا) عبّر عن تقديره للدعم الذي يوفره الصندوق لنيجيريا على مدى السنوات، وأثنى على المساهمة النشطة للصندوق في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والتغذية من خلال التنمية الزراعية. وقال بأن الدورة الحالية لمجلس المحافظين توفر فرصة ممتازة للتمعّن في القضايا التي تعد

حاسمة في بناء الأمن الغذائي والزراعة العالمية التي تتسم بالصمود، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات مواءمة إنتاج الأغذية مع الزيادة المطردة في تعداد سكان العالم. وقد أحرزت نيجيريا تقدماً كبيراً نحو معاملة الزراعة كعمل تجاري، ويعد جدول أعمال تحويل الزراعة الذي أطلقه الرئيس النيجيري عام 2011 المبادرة الرئيسية التي زادت من إنتاج الأغذية المحلية بأكثر من 20 مليون طن. وهنالك أولوية أخرى موازية للتحوّل الزراعي وهي تحوّل النظام المالي بغية ضمان حصول المزارعين على الموارد المطلوبة. وقد استجاب القطاع الخاص بصورة إيجابية للغاية للمناشدة التي جرت من خلال استقطاب أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي كاستثمارات من القطاع الخاص في القطاع الزراعي في الثمانية عشر شهراً الماضية.

178- وهنالك مبادرة رئاسية هامة أخرى في نيجيريا تتمثل في عمالة الشباب في البرنامج الزراعي، والتي ينصب هدفها على خلق جيل جديد حديث من المزارعين التجاريين الشباب وأصحاب المبادرات الفردية الزراعية. وفي الختام فقد أثنى على العمل الذي يقوم به الصندوق مع غيره من الشركاء الإنمائيين.

179- **السيد PUTY** (البرازيل) بعد الترحيب بالدول الأعضاء الجدد في الصندوق، قال بأنه ما من موضوع أكثر ملاءمة لاختياره لمجلس المحافظين أكثر من موضوع هذا العام، إذ إن البرازيل ملتزمة بصورة قوية بمحاربة الفقر والجوع وانعدام العدالة وقد أعادت توجيه جهودها الوطنية في السنوات الاثنتي عشرة الماضية نحو نموذج شمولي اقتصادي اجتماعي يهدف إلى توليد فرص العمالة، وتعزيز الزراعة الصغيرة النطاق، وتوسيع الائتمان، وزيادة الدخول، وتطوير شبكة أمان اجتماعي كبير. وقد استطاعت بالفعل تخليص 40 مليون شخص من قبضة الفقر و22 مليون من قبضة الفقر المدقع في السنوات الأربع الماضية.

180- ويعد الصندوق شريكاً قيّماً في الحرب ضد الفقر الريفي، إذ إن الخبرة التي يوفرها كانت حاسمة لعمل وزارة التنمية الزراعية في المناطق شبه القاحلة من المنطقة الشرقية الشمالية من البرازيل. والبرازيل ملتزمة بالاستدامة المالية والأهمية السياسية للصندوق، وبالتالي فإنه يسرها أن ترى النتائج الإيجابية لمشاورات التجديد العاشر للموارد وبخاصة القرار المتخذ بإبقاء برنامج القروض والمنح بمستوى 3 مليارات دولار. وهي توافق على أنه يتوجب على الصندوق تعزيز دعمه للبلدان منخفضة الدخل مع البقاء ملتزماً بمحاربة الفقر الريفي الذي ما زال يؤثر على مناطق شاسعة من البلدان متوسطة الدخل مثل البرازيل والتي ما زالت تعاني من انعدام التوازن بين الأقاليم مما يتوجب التطرق له في خطة التنمية لما بعد عام 2015. وفي السنوات القادمة يتوجب على جميع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أن تعمل معاً لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وقد صادق مجلس المحافظين على محاولة الصندوق الجارية للبحث عن آليات ابتكارية وموارد جديدة للتمويل، بما في ذلك الاقتراض من السوق. ويوافق على أنه لا بد لجميع الخيارات التي يتم النظر فيها من أن تمتثل لجملة من المبادئ التوجيهية المبنية على الشفافية والمساءلة.

181- **السيدة MUCAVI** (موزامبيق) قالت بأن موزامبيق قد تمتعت بنمو اقتصادي مستقر على مدى العشرين سنة الماضية، مع استمرار قطاع الزراعة، المكون أساساً من أصحاب الحيازات الصغيرة، في لعب دور هام. وقد أسهم الصندوق أيضاً بصورة كبيرة في هذا الإنجاز، من خلال توفيره للخدمات الإرشادية ومساعدة المزارعين على تحسين الإنتاج والإنتاجية، والترويج لتربية الأسماك على نطاق صغير، وللخدمات المالية للأنشطة الزراعية الريفية بما في ذلك مصايد الأسماك. إلا أنه ما زالت هنالك تحديات مفزعة، مع الحاجة لزيادة

إنتاج الأغذية لأغراض الأمن الغذائي وتوليد الدخل مما يبقى على قمة جدول أعمال التنمية، وبخاصة في سياق تغير المناخ.

182- وفي ظل برنامج الصندوق الجديد للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تتضمن أنشطة المشروعات في موزامبيق إنشاء بنى تحتية متينة كفؤة لإدارة المياه، وإدخال تحسينات على شبكات محطات الطقس المحلية، وبناء قدرات منظمات المزارعين المحليين، وإدخال تقنيات زراعية مقاومة لتغير المناخ وخطط مجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية. ويتمثل الهدف الإجمالي في مساعدة السكان الريفيين، وأصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص، لكي يغدوا أكثر قدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وقد أثبتت أنشطة هذا البرنامج على أنها ذات أهمية على وجه الخصوص بالنسبة لموزامبيق.

183- واعترافاً بالشراكة الاستراتيجية مع الصندوق، ستستمر موزامبيق في دعم مبادرات الصندوق التي أدت فعلاً إلى إحداث فرق في البيئة الريفية. وبالتالي فإننا سنسهم بنفس المبلغ في التجديد العاشر لموارد الصندوق كما أسهمنا في التجديد التاسع للموارد، وسنعلن عن تعهدنا في المستقبل القريب.

184- **السيد ROZENCWAIG** (الأرجنتين) قال بأن الأسس التي تستند إليها الإجراءات متوسطة الأجل لعام 2015 تعتمد على ثلاثة مرتكزات للتنمية المستدامة وهي: الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تشكل فرصة لمضاعفة الجهود للتقدم في مسار النمو الذي يتسم بالعدل والمساواة. وقال بأن الوقت والأموال التي نمتلكها يتوجب أن تركز أكثر من أي وقت مضى على مأساة أشد الناس ضعفاً لأنه من دواعي الغضب الأخلاقي أن نجد بعض الأشخاص الذين يتضورون جوعاً على الرغم من أنه يتم إنتاج أغذية تكفي للجميع. وقد كانت تقارير الصندوق واضحة بهذا الخصوص، إذ إن ثلاثة أرباع الفقراء الذين يعانون من الجوع أيضاً يعيشون في المناطق الريفية من البلدان النامية، ومعظمهم يقتنص معيشته من الزراعة. ولذلك فإن موضوع التحول الريفي حاسم لاستئصال الجوع والفقر، وتحقيق التنمية المستدامة مع تقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

185- وتسعى الأرجنتين لتنفيذ سياسة التنمية الريفية المتكاملة التي تروج للزراعة الأسرية نظراً لأن التحول الريفي والزراعة الأسرية هما وجهان لعملة واحدة. ومنذ عام 2003 حولت الأرجنتين نموذجها الإنمائي المستند إلى النمو من القاعدة إلى القمة إلى نموذج يستند إلى الشمولية الاجتماعية والمساواة والتوازن بين المناطق. وفي الأرجنتين، وفي أمريكا اللاتينية على وجه العموم، غدا الصندوق حليفاً هاماً للنمو الريفي العادل الذي يتسم بالحساسية لقضايا التمايز بين الجنسين مع شمولية اجتماعية. ومن الأمثلة الناجحة في الأرجنتين برنامج موّله الصندوق للتنمية الريفية الشاملة وهو يهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية وظروف الإنتاج وزيادة دخول الأسر الريفية الفقيرة، وأمل بأن يتم توسيع نطاق هذا المشروع وتكراره في السنوات القادمة.

186- وأكدت الأرجنتين مجدداً على التزامها بالصندوق، كما أكدت على أنها ستسهم بمبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي في التجديد العاشر للموارد.

187- **السيد MITOGO MITOGO ADA** (غينيا الاستوائية) أكد على أهمية التعاون الدولي في مواجهة التحدي الرئيسي المتمثل في استئصال الجوع وسوء التغذية، وناشد المنظمات الثلاث في روما للاستمرار في توفير المساعدة التقنية للحكومات الوطنية مما تحتاج إليه لاتخاذ الإجراءات الفعالة. وقال بأن النهج والاستراتيجيات التقنية والتعاونية الابتكارية لا بد من وجودها للترويج لاندماج أفضل وتضامن أكبر، إذ إن

من شأن إطعام أولئك الذين لا يقدرون على إطعام أنفسهم أن يؤدي إلى عالم أكثر عدالة وسلاماً، كما أن دعم أصحاب الحيازات الصغيرة من شأنه أن يحسن من أفق عالم أكثر إنسانية. وقال بأن جهود الصندوق التي يستحق الثناء عليها لتحسين مستويات معيشة السكان الريفيين، وإطلاق العنان لقدرات أصحاب الحيازات الصغيرة وتمكين النساء يتطلب دعماً من الحكومات المعنية، وأن حكومته بالتالي تجدد من التزامها بالصندوق وستعلن عن مساهمتها في تجديدي الموارد التاسع والعاشر في الوقت المناسب.

188- وقال بأن الحرب على الفقر وانعدام الأمن الغذائي يجب أن يكون جوهر الشواغل الوطنية والدولية. فحكومته على سبيل المثال قد أسهمت مؤخراً في إيجاد حساب أمانة وطني للاستثمار المشترك بمساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والهدف من حساب الأمانة هذا وقيمته مليار دولار أمريكي الترويج للاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة ومصايد الأسماك والخدمات المالية. وقد ناشدت الحكومة جميع شركائها الاستراتيجيين، بما فيهم الصندوق، للتعاون مع هذا البرنامج. ولإدراكها لأهمية الدور الذي يلعبه أصحاب الحيازات الصغيرة في إطعام السكان، فقد خططت الحكومة لتحويل المزيد من الأموال نحوهم في جهد للترويج للتنمية الوطنية المتكاملة. وقد ناشدت جميع الوكالات المتخصصة مثل الصندوق على المساعدة على إيجاد رأس المال لمثل هذه الاستثمارات.

189- **السيدة KARIUKI** (كينيا) قالت بأن الدورة الحالية لمجلس المحافظين عززت الحوار حول التحول الريفي كمفتاح للتنمية المستدامة والعادلة. إذ إن الوصول إلى مثل هذا التحول يتطلب جهوداً متضافرة للاستثمار في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويعتمد فقراء الريف بصورة كبيرة على الزراعة لتأمين سبل عيشهم، في الوقت الذي يعتبر فيه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أيضاً أوصياء على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الحيوي، وعنصراً محورياً في التخفيف من مخاطر تغير المناخ والتأقلم معه.

190- وينتج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في كينيا ما يربو عن 75 في المائة من الناتج الزراعي الإجمالي، وحوالي 70 في المائة من المنتوج الزراعي المسوّق، ومع ذلك فهم يواجهون العديد من التحديات بما في ذلك رداءة البنى التحتية، وعدم كفاية الوصول إلى المدخلات، والافتقار إلى الائتمان والتمويل الكافيين، والصعوبات في الوصول إلى الأسواق. ويتطلب تطوير بيئة تمكينية المزيد من الجهود التي تبذلها الحكومات في القطاع الخاص وشركاء التنمية، بما فيهم الصندوق، والمجتمعات للعمل معاً على خلق الاتساق ضمن سياق أطر إقليمية وعالمية موجودة لأغراض التنمية الزراعية المستدامة. وفي كينيا فقد أُعطيت الأولوية لإيجاد البيئة التمكينية السياساتية والقانونية بالتركيز على الإنتاجية والوصول إلى الأسواق وإصلاح المؤسسات، بهدف إجمالي يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي. وتشكر كينيا الصندوق على مساهمته الفعلية الكبيرة جداً والتي قدمها لتنمية القطاع الزراعي في البلاد، بما في ذلك مشاركته في صياغة السياسات على المستوى الوطني. وبهدف إيضاح دعم كينيا المستمر للصندوق وشراكتها معه، فإنها تعتزم المساهمة في التجديد العاشر للموارد وستعلن عن هذه المساهمة في المستقبل القريب.

191- **السيدة KAYITESI** (بوروندي) قالت بأن الصندوق هو الموفر الأساسي للنهوض بالأمن الغذائي في بوروندي حيث يدعم الصندوق أربعة مشروعات جارية كان لها أثر مرئي في تعزيز حياة قاطني الأرياف، وعلى وجه الخصوص في زيادة إنتاج الأرز والحليب، والوصول إلى الخدمات المالية، والتدريب الحرفي لصالح الشباب، والتحسينات المدخلة على البنى التحتية. وبحكم كونها بلد منخفض الدخل خارج من

النزاعات تبقى بوروندي هشة وبحاجة ماسة للموارد لإعادة بناء الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية. ونظراً لطغيان الريفيين في تشكيلة السكان في معظم البلدان النامية، فإن الاستثمار في التحول الريفي إنما يشكل محرّك التنمية الإجمالية، وبالتالي ستستمر بوروندي في دعمها للمبادرات التمويلية للصندوق في القطاع الزراعي.

192- ويمكن أن تتضمن محرّكات تعزيز أثر استثمارات الصندوق في المناطق الريفية تبنّي نهج تشاركي بهدف الترويج للملكية والاستدامة، وزيادة دور النساء في تنفيذ المشروعات، والتدريب الحرفي المتاح للشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من السكان، ووصول الأسر الريفية إلى الائتمان، والترويج للسلاسل الزراعية، وبالتالي تعزيز الإنتاج. وبالفعل فإن مثل هذه الإجراءات قد طُبقت في بوروندي وكان لها أثر كبير. وتعهدت بوروندي بمساهمة قدرها 000 10 دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق، على الرغم من هشاشة الوضع الاقتصادي فيها، وهي بالفعل ممتنة للصندوق لاستثماره في التنمية الريفية في البلاد.

193- **السيد AGADAZI** (توغو) قال بأنه ومع الدعم التقني والمالي الذي يقدمه الصندوق يتم تنفيذ مشروع واسع النطاق للتنمية الزراعية في توغو بأسرها بهدف بناء القدرات الإنتاجية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتعزيز إنتاجية منظمات المزارعين، ورفع دخول معظم المنتجين الضعفاء وضمان الأمن الغذائي. وعلى مدى ثلاث سنوات منذ استهلال المشروع، تم تحقيق عوائد مرتفعة على استثمارات كل من الصندوق والحكومة مما يعطي مثالاً على الارتفاع الكبير في الإنتاجية، وتحسنت المنظمات من خلال التعاونيات الزراعية الجديدة وتيسير الوصول إلى الأسواق، وحصول صغار المنتجين على دخول أعلى بصورة كبيرة، وإيجاد مشروعات صغرى ريفية ومنتديات متعددة الوظائف.

194- وقال بأن موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين ينسجم بصورة كاملة مع التوجهات التي أطلقها رئيس توغو لتنمية القطاع الزراعي، ومع وجود المبادئ التوجيهية لتجهيز المنتجات الزراعية بما يتماشى مع المعايير الدولية للجودة. وناشد جميع أصحاب المصلحة لوضع سياسات طموحة لخلق الوظائف في القطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار شواغل السكان الريفيين على وجه العموم، والمجموعات المهمشة على وجه الخصوص، بما في ذلك النساء والشباب، وبإشراك واسع للقطاع الخاص. وقد تلقت توغو الدعم المالي والتقني من الصندوق، وهي شديدة الامتنان لهذا الدعم لأغراض تنمية مشروع المشروعات الريفية المصمم للترويج للتوظيف الريفي الذاتي. وقد تمت دعوة رئيس الصندوق بحرارة لحضور مناسبة إطلاق هذا المشروع والمقرر عقدها في توغو في نهاية الأسبوع القادم.

195- **السيد MAILE** (ليسوتو) قال بأن التنمية الريفية هي مفتاح التنمية المستدامة مما يستدعي وجود استراتيجيات لتمكين المجتمعات الزراعية الريفية من تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، وسلط الضوء على الاعتماد المتبادل للاقتصادات الريفية والحضرية. ومن هنا فالحاجة ملحة لصنع السياسات الملائمة والبيئات المواتية ولتحسين البنى التحتية الريفية لتيسير الاستثمار والنمو الاقتصادي في المناطق الريفية. وقد تم استهداف هذه الأهداف من خلال إجراءات رئيسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسة اللامركزية الجديدة في البلاد مما تم التركيز عليه أيضاً في سياق تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشامل في أفريقيا الذي يرعاه الاتحاد الأفريقي والذي تلتزم به ليسوتو التزاماً كاملاً. وليسوتو الآن بصدد استكمال برنامج زراعي وطني ذي صلة بأهداف خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية الجارية والتي تشمل وجهات نظر

المجتمعات الزراعية وتستند إلى مقولة أن التنمية الزراعية والتمكين الريفي هما أداتان حاسمتان لاستئصال الفقر والجوع في نهاية المطاف.

196- وقال بأن ليسوتو تقدّر عالياً دعم الصندوق المستمر، كما أنها تؤكد على التزامها بتنفيذ برنامج تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الجاري الذي يموله كل من الصندوق والبنك الدولي ومشروع الصندوق الجديد الخاص بالترويج للصوف والموهير. وقد مرت ليسوتو بظروف سياسية مليئة بالتحديات إلا أن أداءها في مجالات الزراعة والتنمية الريفية لم يتضرر نتيجة لذلك. وقد منعت المعوقات المالية البلاد من زيادة مساهمتها في موارد الصندوق والتي ستبقى على مستواها الحالي.

مناقشة فريق خبراء لقصص من الميدان: الابتكارات في الشمولية المالية

197- دعا **رئيس الجلسة** المجلس للمضي في الحدث المقرر الخاص بقصص من الميدان فيما يتعلق بالابتكارات في الشمولية المالية. وترد تفاصيل المناقشات في تقرير منفصل بعنوان "التحول الريفي – مفتاح التنمية المستدامة: وقائع أحداث مجلس المحافظين بالتزامن مع الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين، فبراير/شباط 2015."

تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين

198- **رئيس الجلسة** استذكر أنه قد تم عقد مائدة مستديرة للسادة المحافظين حول التغلب على التحديات التي يواجهها التحول الريفي من خلال أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، والتي عُقدت في اليوم السابق وطلب من السيد Wennubst الذي ترأس هذا الاجتماع تقديم تقرير عن مناقشاتها.

199- **السيد WENNUBST** (رئيس اجتماع المائدة المستديرة للسادة المحافظين) أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

مناقشة فريق خبراء حول تمكين النساء الريفيات لتحويل المناطق الريفية

200- **رئيس الجلسة** دعا مجلس المحافظين للانتقال إلى مناقشة فريق الخبراء المقررة. وترد تفاصيل هذه المناقشة في تقرير منفصل بعنوان "التحول الريفي – مفتاح التنمية الريفية: وقائع أحداث مجلس المحافظين بالتزامن مع انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين، فبراير/شباط 2015."

اختتام الجلسة

201- **ترأس السيد OYOUBI (الغابون) الجلسة.**

202- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) أدلى ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

203- **رئيس المجلس** أدلى ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

204- وأعلن اختتام أعمال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين.

205- **رُفع الاجتماع في تمام الساعة 2.15 من بعد الظهر.**

الفصل الثالث

باء – المائدة المستديرة للسادة المحافظين: حول التغلُّب على التحديات التي يواجهها التحوُّل الريفي من خلال أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015

موجز لمداولات المائدة المستديرة للسادة المحافظين

عقدت المائدة المستديرة للسادة المحافظين بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2015، وحضرها أكثر من 100 محافظ من الدول الأعضاء ورؤساء الوفود. وخلال مناقشات هذه المائدة، تقاسم السادة المحافظين التجارب والخبرات من بلدانهم. وفي ما يلي موجز للمناقشات التي أسهمت فيها إدارة الصندوق أيضا.

تتم صياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 على خلفية عالم يتغيَّر باطراد، عالم نرى فيه تنامي انعدام المساواة و تفشي الفقر واستمرار انعدام الأمن الغذائي على الرغم من المكاسب الإنمائية الفعلية التي تحقّقت في السنوات الأخيرة. وما زال الفقر والجوع متمركزان في المناطق الريفية، المعرضة على وجه الخصوص أيضاً لآثار تغيُّر المناخ، والتدهور البيئي، وشُح المياه. ويُنتج المزارعون الأسريون أصحاب الحيازات الصغيرة الحجم الأكبر من الأغذية في العالم النامي، إلاّ أنهم يتعرّضون للإعاقة من خلال الافتقار إلى الوصول إلى الأسواق والمدخلات والتمويل والتكنولوجيا والمعرفة.

تتسم المناطق الريفية والحضرية بالارتباط الوثيق أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فهنالك حاجة لإجراءات للترويج للتحول الريفي المستدام والشمولي، وإلاّ فإن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقّق.

ويتجاوز مفهوم التحوُّل الريفي مجرد زيادة الاستثمارات ورفع الإنتاج، على الرغم من الحاجة لكليهما. ويتمثل الأمر الأساسي في وجود نهج اقتصادي اجتماعي جديد يتسم بالاستدامة، ويعطي الأولوية للبشر الذين يعيشون في قبضة الفقر– وثلاثة أرباعهم يعيشون في المناطق الريفية– كما يتسم بالشمولية بحيث يضم لا التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً التنمية الثقافية والاجتماعية.

ويستمر الافتقار إلى البنى التحتية في منع السكان الريفيين من تحسين سُبل عيشهم. وبصورة مشابهة، ما زالت المؤسسات المالية على الغالب تحجم عن التعامل مع السكان الريفيين الذين يفتقرون إلى الأصول. وما لم تولي الاستثمارات الأولوية للنساء فسيستمر تهميشهن واستبعادهن. وما لم تعطي الأولوية للشباب فإنهم سيستمرون في الهجرة بعيداً عن المناطق الريفية. وما لم تحلّ هذه الاستثمارات مشكلة الحاجة إلى الطاقة المستدامة منخفضة التكاليف فلن تتمكن الاقتصادات الريفية من التوسُّع.

وبالتالي لا بد من أن ينظر النهج التحوُّلي في جودة الاستثمارات عبر القطاعات، كما لا بد أن يستهدف بها أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين. ويُعتبر القطاع الخاص المسؤول شريكاً أساسياً في التحوُّل الريفي. وقد أثبت الصندوق قدرته على التوسُّط في إرساء الشراكات بين الشركات والمنتجين الريفيين، وبناء

منظمات المزارعين، وتوفير التدريب والمعرفة بحيث يتمكّن المزارعون من العمل مع وتلبية متطلبات سلاسل العرض الحديثة، وبالتالي الحد من المخاطر على الطرفين.

وقد أظهرت التجربة بأن التنمية الزراعية يمكن لها أن تقود التنمية الوطنية والحدّ من الفقر عندما تكون السياسات والاستثمارات الصحيحة في موقعها المناسب. وقد نجحت بلدان عديدة في تأطير الخطط الوطنية التي تجمع وتوائم بين الإجراءات في جملة من القطاعات التي تتمتع جميعها بأثر حاسم على الحياة والمجتمعات والاقتصادات الريفية.

وضمن الأقاليم، وحتى ضمن البلدان، تتفاوت الظروف الريفية بصورة كبيرة. وقد نجحت بلدان في تطبيق توليفة من الاستثمارات المالية والسياسات والتشريعات الاجتماعية والدعم لسُبُل العيش الريفية المتنوِّعة لتحقيق هدف الحدّ من الفقر والترويج للتلاحم الاجتماعي.

ويلعب الصندوق دوراً محورياً في التحوُّل الريفي الشمولي من خلال النُهُج التي تمكِّن من نمو الإنتاجية المستدام وادماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الاقتصاد الزراعي والتدريب والتثقيف والوصول إلى التكنولوجيا. ومن خلال تعميم التأقلم مع تغيُّر المناخ في مشروعاته، فإن الصندوق يساعد على التطرُّق لهشاشة البلدان في وجه تحدّيات المياه وغيرها من الموارد والتي تقوِّض لا الزراعة فقط وإنما الاستقرار الاجتماعي أيضا.

وللصندوق سِجِلٌّ يُعتَبر مثالاً يحتذى في بناء وضمان ملكية البرامج التي يدعمها، وهو أمر حاسم لضمان استمراريتها واستدامتها. ومن خلال التركيز على الاستثمار في البشر فإنه يُشرِك المستفيدين في تنميتهم الخاصة بهم مما يُعتَبر جزءاً لا يتجزأ من التحوُّل الريفي.

ويتم الاعتراف بالصندوق بالفعل كقائد عالمي في التنمية الريفية، ولكن بإمكانه أن يوسِّع دوره هذا أيضاً، كذلك فإنه يتمتّع بميزة نسبية كوسيط موثوق، ويتوجب عليه القيام بالمزيد لتعبئة الموارد من الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص لأغراض الاستثمارات في المناطق الريفية. ومع معرفته وخبرته يتوجَّب عليه أيضاً زيادة جهوده الرامية إلى نشر النُهُج المثبتة وتصميمات المشروعات، والمساعدة على مواءمتها مع السياقات المحلية والوطنية. ويتوجَّب عليه أيضاً الاستمرار في العمل كمصدر هام للمشورة السياساتية، وفي دعم نشر وتقاسم المعرفة والمعلومات.

وبحكم كونه مؤسسة مالية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة في آنٍ معاً فإن الصندوق يتمتّع بموقع فريد من نوعه لا كمستَقطِب للتأييد للتحوُّل الريفي فقط، وإنما لتوليد الزخم والالتزام والموارد الضرورية لتحقيق ذلك كله.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى

بيان ممثل بوركينا فاسو

يشفرني أن ألقي كلمة أمام هذا الاجتماع الموقر وأن أنقل مساهمة بلدي في نجاح مداولات الاجتماع عن موضوع *"تحول العالم الريفي، مفتاح التنمية المستدامة"*. اسمحوا لي أن أوجه الشكر إلى الصندوق، وتحديدا للسيد الرئيس والأفرقة التقنية فضلا عن المكاتب القطرية للدعم المالي والتقني الذي لا يتوقفون عن تقديمه للسكان الريفيين الفقراء في البلدان الأعضاء وفي بوركينا فاسو على وجه الخصوص.

وأود أيضا أن أشيد بحضور جميع البعثات والوفود للاجتماعات الحالية، وخاصة ممثلي البلدان النامية والتي يؤدي فيها انخفاض مستويات الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع الزراعي إلى انعدام الأمن الغذائي لسكانها وفقرهم.

كما تعلمون، فقد شهد بلدي في يومي 30 و31 أكتوبر/تشرين الأول 2014 انتفاضة شعبية نتيجة سخط اجتماعي بعد 27 عاما من بقاء السلطة في أيدي نفس النظام. وأدى هذا الوضع إلى أن يتخذ أبناء بوركينا فاسو إجراءات متعددة لإخراج البلد من الأزمة التي تعرضت لها.

ومن أبرز هذه الإجراءات، نلاحظ صياغة ميثاق انتقالي أسفر عن تشكيل حكومة انتقالية مسؤولة عن تنظيم انتخابات ديمقراطية وشفافة وحرة ونزيهة في أكتوبر/تشرين الأول 2015. وهناك أيضا إجراءات لاستحداث فرص عمل للشباب والنساء صاحبات المشروعات، وخاصة في القطاع الريفي.

ومن مكاني هذا، أوجه الشكر مرة أخرى، باسم شعب وحكومة بوركينا فاسو، للشركاء التقنيين والماليين بشكل عام، والصندوق بشكل خاص، الذين استمرت ثقتهم في بلدنا على الرغم من هذا الوضع.

إن بوركينا فاسو بلد معظمه زراعي. ويعمل بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية حوالي 70 في المائة من السكان ويسهم بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن يؤدي انخفاض الغلة الزراعية، وأساليب الزراعة القديمة والمخاطر المناخية إلى ضعف هذا الجزء من السكان.

ويعاني مزارعو بوركينا فاسو بالفعل من ضعف كبير أمام المخاطر المناخية التي تترجم في كثير من الحالات إلى انعدام تام للإيرادات في بعض السنوات وإلى مجاعات مستمرة في شمال البلد. وعلاوة على ذلك، فإن الآفات التي لا يمكن السيطرة عليها مثل الجراد والطيور الآكلة للحبوب، التي شهدها بلدنا هذا العام تسببت في انخفاض كبير في المحاصيل والإيرادات الزراعية.

في مثل هذا السياق، من الضروري العمل على تحويل العالم الريفي من أجل تمكينه من مواصلة تعزيز التنمية في البلد. ولذلك، من المهم بناء بنية تحتية مائية لتحسين إدارة المياه، والاستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة، والبحث عن بذور تتكيف بشكل أفضل مع مناخنا، فضلا عن تشجيع الأنشطة الزراعية بين الشباب والنساء من خلال توفير ما يكفي من تدريب وتمويل.

وأكرر تقديري العميق للصندوق ورئيسها لدعمهما المستمر لتنمية القطاع الزراعي والقضاء على الجوع في العالم، وخاصة في البلدان النامية مثل بلدي.

ولهذا السبب تلتزم بوركينا فاسو، من خلالي، بالمساهمة في التجديد العاشر لموارد الصندوق.

وأود أن أشيد أيضا بالشركاء التقنيين والماليين الذين يدعمون بوركينا فاسو من خلال الصندوق للدعم المقدم إلى بلدي لتنفيذ أنشطة مستهدفة في العالم الريفي، وفقا لاستراتيجية النمو المتسارع والتنمية المستدامة.

وأتمنى كل النجاح لأعمال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين.

بيان ممثل فرنسا

إن عام 2015 بالغ الأهمية من نواح كثيرة. فهو بالغ الأهمية للبلدان النامية وللعالم كله أيضا، وبالتأكيد للصندوق وللنظام المتعدد الأطراف ككل.

فالصندوق يمر بفترة انتقالية. وعليه أن يطور نموذجه للتغلب على التحديات الإنمائية الحالية، والمحافظة على استدامة عمله وتعزيز دوره الفريد في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وانتهى الصندوق من التجديد العاشر لموارده بدعم من جهاته المانحة، التي قررت تجديد ثقتها فيه بإبقاء مساهماتها على مستوى يسمح بضمان وضع برنامج عمل طموح للتغلب على تحديات الأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية. وأوجه الشكر إلى يوهانس لين رئيس هيئة مشاورات التجديد العاشر للموارد الذي أدى مهمته ببراعة وتصميم، وأيضا إلى جهود الأمانة بأكملها، وخاصة محمد بيافوغي.

وفي فترة تتسم بقيود شديدة على الميزانية، أدت إلى وضع ضغوط على الأموال المخصصة للمساعد الإنمائية، تود فرنسا أن تكرر على الرغم من ذلك الأولوية التي تعطيها للصندوق في النظام الدولي للوقاية والاستجابة للتحديات الغذائية وتعزيز الزراعة الأسرية، من خلال إبقاء مساهمتها على نفس مستوى التجديد السابق للموارد. ويعتبر ذلك بالنسبة لنا وسيلة لتشجيع الصندوق على مواصلة الطريق الذي يسلكه وتهنئته على العمل الجيد الذي أُنجز في الميدان وكذلك للإصلاحات التي نفذها في السنوات الأخيرة والتي كانت حساسة في بعض الأحيان. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه الشكر لأفرقة الصندوق ورئيسه، السيد كانايو نوانزي، لحشد الجهود كل يوم للحد من الفقر والعمل لصالح أكثر السكان ضعفا.

وبالنسبة للصندوق، فإن عام 2015 سيكون عاما مهما لتوسيع نطاق مصادر تمويله، بما في ذلك من خلال اللجوء إلى الاقتراض السيادي. وتعتبر هذه التطورات إيجابية نظرا لأنها تسمح بتوسيع برنامج عمل الصندوق، وخاصة لصالح البلدان الفقيرة دون المساس باستدامته المالية على المدى الطويل.

وعام 2015 أيضا هو العام الذي سيشهد، كما نأمل، الاستفادة من تجاربه وخبراته المتعلقة بتحويلات المهاجرين المتزايدة على الساحة الدولية بمناسبة الحدث الكبير الذي سيعقد في ميلانو في يونيو/حزيران 2015، وإطلاق اليوم العالمي للتحويلات الأسرية، وهما مبادرتان تحققتا بفضل الحشد الذي قام به الصندوق. وأتمنى كل النجاح لهاتين المبادرتين اللتين ستسمحان بإيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية في المناطق الأكثر حرمانا.

وعام 2015 أيضا كما تعلمون عام حيوي بالنسبة للمجتمع الدولي من الجهات المانحة والبلدان النامية. وعلينا أن نحدد هذا العام معا الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة والحلول المبتكرة اللازمة لتمويل هذه الالتزامات في بيئة اقتصادية متغيرة. وعند تعريف هذه الخطة الجديدة، تأمل فرنسا أن توضع التنمية الريفية في الاعتبار بشكل أفضل مما كانت عليه في الماضي، عن طريق تعزيز التكامل بين الأمن الغذائي والتغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، ووضع هدف مخصص لذلك في قائمة أهداف التنمية المستدامة.

وكمنظم للمؤتمر الحادي والعشرين بشأن المناخ في باريس في ديسمبر/كانون الأول 2015، فإن فرنسا تولي بالطبع اهتماما خاصا للعلاقة الصحيحة بين خطة "التنمية" وخطة "المناخ". وعلينا أن نتوصل في باريس إلى اتفاق طموح، ولتحقيق ذلك، فإننا بحاجة إلى مشاركة نشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة في مكافحة تغير المناخ. ويمكن

أن يؤدي الصندوق دورا حاسما بتقديم خبرته في مجال التكيف مع تغير المناخ في القطاعين الريفي والزراعي والمساعدة في تعزيز العلاقة بين الأمن الغذائي وتغير المناخ، عن طريق مراعاة القضايا المتعلقة بأصحاب الحيازات الصغيرة بشكل أفضل.

وأود أن أختتم كلمتي داعيا الصندوق إلى مواصلة تأدية دوره القيادي لصالح النمو الريفي الشامل والتنمية الزراعية المستدامة، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا الصدد، فإن موضوع هذه الدورة لمجلس المحافظين يحدد القضايا الأساسية، ونحن نعول على الصندوق مواصلة تعزيز رؤية بشأن التحول الريفي، وخاصة في أفريقيا، تعتمد على الزراعة الأسرية الحديثة والمستدامة، والمربحة والموفرة لفرص عمل للشباب، إلى جانب الأنشطة المتنوعة والخدمات الريفية الجديدة. ولقد دعمنا الصندوق وسنواصل دعمه بقوة في عمله من أجل المزارعين الفقراء والزراعة الأسرية، ومنظمات المزارعين، وتنمية سلاسل القيمة الزراعية، وتعزيز قدرة فقراء الريف على مواجهة الصدمات.

بيان ممثل إيطاليا

إنه لمن دواعي سروري أن أشترك في هذا الحدث السنوي الهام. ويكتسب هذا الاجتماع أهمية وقيمة أكبر هذا العام لأنه العام الأخير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والعام الذي سيتم فيه وضع أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

إننا نؤكد اهتمامنا بتطوير الصندوق، ولهذا السبب، فإننا على استعداد للالتزام بالموارد الضرورية لتنفيذ برنامج عمل التجديد العاشر للموارد. ونظراً للوضع المالي الصعب الذي تعاني منه بلادنا، فقد اخترنا أن نقوم ببعض الوفورات في بعض القطاعات ولكن ليس في هذا المجال بالذات، وستبلغ مساهمتنا في التجديد العاشر لموارد الصندوق 63.8 مليون يورو، مما يمثل زيادة وإن تكن متواضعة، عن مساهمتنا البالغة 58 مليون يورو في التجديد السابق.

وقد صادق البرلمان الإيطالي مؤخراً على قانون جديد للتعاون الدولي يمكننا من استخدام أكثر فعالية للموارد المخصصة لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه فإنه سيسمح لنا أيضاً بزيادة ممكنة في تخصيص الموارد بفضل الانخراط مع كيانات القطاع الخاص ومع Cassa Depositi e Prestiti. وفي هذا الصدد نأمل بأن نرى تعاوناً متنامياً بين الصندوق ووكالة التعاون الدولية التي ستنشأ بموجب هذا القانون.

في فترة التجديد العاشر للموارد، يتملكنا الشعور بأنه يتوجب على الصندوق أن يبقي تركيزه على مهمته وتأكيده في المقام الأول على السكان الريفيين الفقراء في البلدان منخفضة الدخل، ونحن نعترف بوجود الفقر أيضاً في البلدان متوسطة الدخل، إلا أننا نشعر بأن انخراط الصندوق مع هذه البلدان يجب أن ينحصر أساساً في المساعدة والتعاون للترويج لتبنّي الممارسات السليمة والسياسات الأكثر فعالية.

ولا بد من استخدام المساهمات التي توفرها الدول الأعضاء في الصندوق بصورة كبيرة لفائدة أشد الناس فقراً في أشد البلدان فقراً.

إنه وقت ملائم مع اقترابنا من نهاية فترة التجديد التاسع للموارد لنستفيد من التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

على وجه الخصوص، اقترحنا هدفاً يتمثل في تخليص 80 مليون شخص من قبضة الفقر. وهي المرة الأولى التي يضع الصندوق لنفسه مثل هذا الهدف المحدد زمنياً والذي يمكن التثبت من حدوثه بصورة ملموسة. ومع قرب استكمال برنامج الفترة 2013-2015، يبدو أنه من غير المحتمل وجود تقييم دقيق للنتائج على خلفية هذا الهدف الموضوع. ويتوجب أن يحفزنا ذلك في المستقبل القريب على إيجاد نظم أفضل لتقييم أثر عملياتنا بغية إيجاد القدرات على تصحيح الأخطاء خلال التنفيذ، وزيادة مساءلة الصندوق أمام الدول الأعضاء فيه والمجموعات المستهدفة في آن معاً.

من جهة أخرى، لدينا سبب كافٍ لنشعر بالرضا الكامل بأن الأهداف التي حددناها لأنفسنا عام 2013 قد تحققت. على سبيل المثال، فإن الأهداف التي تضمن أنه وبحلول عام 2015 ستحظى 90 في المائة من مشروعات الصندوق بتصنيف مرض على الأقل للفعالية واستدامة الفوائد وإمكانيات التكرار والاستدامة البيئية والترويج للمساواة بين الجنسين هي على المسار الصحيح. وفي بعض الأحيان فقد تم الوصول إلى الهدف بالفعل.

ومع أن الصندوق يركز أنشطته على المناطق الريفية، إلا أنه يعترف بالتكامل المتنامي والاعتماد المتبادل بين المناطق الريفية والحضرية، والتوسع غير المسبوق للزراعة لضمان استدامة المدن التي يعتمد نموها بدوره على توفير فرص جديدة لزيادة الدخول الريفية.

وبناء عليه، يقترح الصندوق جدول أعمال مبرمج ومتوازن يهدف إلى تعزيز الارتباط بين المدن والمناطق الريفية، ويؤسس على الفرص الجديدة على طول سلسلة القيمة لربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.

وسيكثف الصندوق من تعاونه مع القطاع الخاص لأقصى حد ممكن، وتشكيل تحالف فعلي مع القطاع الخاص سواء لأغراض تحقيق الربح أو دون السعي لتحقيق الربح وهو القطاع الذي غدا مع مرور الوقت يلعب دوراً أكثر أهمية في تنمية عمليات التعاون ومحاربة الفقر. وفي هذا السياق فإننا نشجع المؤسسة على الاستمرار في تنفيذ استراتيجيتها للقطاع الخاص وإرساء شراكات جديدة وملموسة معه.

بموجب التجديد العاشر للموارد، سنستمر في التماس اهتمام أكبر بالأهداف والإجراءات التي تدعم النساء اللواتي يعشن في فقر مدقع في المناطق الريفية، حيث أظهرت البحوث الاجتماعية الاقتصادية وخبرة الصندوق بأن إشراك النساء في مبادرات الادخار والاستثمار الصغيرة، وعندما ترتبط هذه المبادرات بالإجراءات، يضمن حقوق الإنسان الرئيسية للنساء والشابات مما يخلف أثراً كبيراً لجهة النمو.

وفي هذا السياق، فإننا نقدر عالياً التعاون الذي بدأ بين الصندوق والمنظمة الدولية لقانون التنمية، وهي وكالة حكومية دولية مسؤولة عن الترويج لسيادة القانون في برنامج لدعم وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أسواق التجارة العادلة في أمريكا اللاتينية.

ويعتبر التشغيل الفعال للمؤسسات الاقتصادية الأساسية جزءاً هاماً من السياسات الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي فإننا نثق بهذا التعاون المبدئي بين الصندوق والمنظمة والذي سيتعزز ويتسع ليشمل القارات الأخرى.

إننا نقدر جهود الصندوق لإيضاح صورة الأمم المتحدة في جميع المجالات أثناء معرض إكسبو 2015، وقيادتها في مواضيع تتعلق بالتنمية الريفية المستدامة والتحويلات والتنمية والتي ستشكل موضوعاً للمنتدى العالمي لعام 2015 الذي سينظم في ميلانو بناء على اقتراح من الصندوق.

وأخيراً دعوني أعطي بعض الملاحظات القصيرة عن فعالية الصندوق. إذ إننا نقدر الحد المتوقع لنسبة التكاليف الإدارية إلى الحجم الإجمالي للقروض والمنح من 12.3 في المائة عام 2010 إلى 11 في المائة عام 2015، على الرغم من أن النمو في العمليات يتطلب زيادة ضئيلة في التكاليف الإدارية. إننا نناشد الصندوق أن يقوم بجهود معززة للإبقاء على هذا المستوى من الكفاءة أو حتى لتحسينه بصورة أكبر.

بيان ممثل اليابان

تُدرك اليابان بأن مجلس المحافظين اليوم يتيح فرصة غاية في الأهمية لاتخاذ القرارات الحاسمة، مثل قرار انتخاب الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي، والترويج لجهود الصندوق في مجال التنمية الريفية والزراعية الدولية. وتولي اليابان الأولوية لثلاث ركائز من سياستنا للترويج للزراعة والتنمية الريفية، والتي تقود أيضاً الشراكة بين الصندوق واليابان.

أمّا الركيزة الأولى فهي دعم تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، دعمت اليابان جهود التحالف بشأن مبادرة التحالف من أجل تنمية الأرز الأفريقي والتي أُطلِقت في ظِلّ المؤتمر الدولي الرابع في طوكيو المعني بإطار التنمية الأفريقية عام 2008، وذلك بغرض مضاعَفة إنتاج الأرز في أفريقيا جنوب الصحراء في فترة عشر سنوات حتى عام 2018. وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الخامس المعني بإطار التنمية الأفريقية عام 2013، عبَّرت اليابان عن نيّتها الإبقاء على دعمها لهذه المبادرة، وستستمر في دعم مثل هذه الجهود بصورة أكثر فعالية من قِبَل الحكومة بأسرها، ومن خلال استخدامها لمذكرة التفاهم بين الصندوق والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

وأمّا الركيزة الثانية فتتمثّل في إنشاء سلاسل قِيَم الأغذية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالاستناد إلى استراتيجيتنا لسلاسل قِيَم الأغذية العالمية التي تم تبنّيها في يونيو/حزيران الماضي، ستروِّج اليابان لإيجاد هذه السلاسل التي تربط جملة القِيَم المضافة الناشئة عن مجموعة كاملة من الأنشطة من الإنتاج الزراعي إلى التصنيع والتجهيز والتوزيع والاستهلاك، أي من خلال نقل القيمة التي يخلقها المُنتِج إلى المُستهلِك. ويروِّج الصندوق أيضاً لمشروعات تتعلّق بسلاسل القيمة من خلال الشراكات بين المُنتِجين والقطاع العام والقطاع الخاص. وتتطلّع اليابان قُدماً لتحقيق نتائج كبيرة من خلال المزيد من التعزيز للشراكات بين القطاع الخاص في اليابان والصندوق، بما في ذلك باستخدام المساهمات العينية.

وأمّا الركيزة الثالثة فهي الترويج للاستثمارات المسؤولة في نُظم الزراعة والأغذية. ويتوجَّب القيام بالاستثمارات المسؤولة بأساليب تحقِّق المواءمة وتُعَظِّم من الفوائد التي تجنيها البلدان المتلقية، والمجتمعات المحلية، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة، والمستثمرين لأغراض التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وترحِّب اليابان بمبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنُظم الغذائية التي اتُّفِق عليها في الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وتقدِّر اليابان مساهمات الصندوق المستمرة في عملية المفاوضات الخاصة بهذه المبادئ، وتتطلّع قُدماً لمزيد من المساهمات للترويج للاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونُظم الأغذية.

وأخيراً، تعترَف اليابان بأن ترويج الصندوق للتنمية الزراعية والريفية يسهم في زيادة صمود الزراعة وفي الحد من مخاطر الكوارث. وتستضيف اليابان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث حول الحدّ من مخاطر الكوارث في مارس/آذار هذا العام في مدينة سنداي، وتقترح تعميم الحدّ من مخاطر الكوارث.

وضمن هذه الظروف، تتقدَّم اليابان بأحرّ تهانيها للصندوق على نجاح الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي. وفي هذه الدورة الختامية، وعلى الرغم من ظروفنا المالية الصعبة التي أدّت إلى تراجع مساهمات اليابان في معظم المنظمات الدولية، تقدّر اليابان عالياً جهود الصندوق وتُعلِن عن تعهُّدها بمبلغ يعادل ما قدّمته في التجديد التاسع لموارد الصندوق بالينّ الياباني، وذلك لأغراض الترويج للشراكة بين اليابان والصندوق كشريك أساسي لها.

واستناداً إلى مبدأ الأمن البشري، فإن اليابان ستستمر في المساهمة بصورة نشطة في تحقيق أهداف التنمية الدولية مثل الحدّ من الفقر وضمان الأمن الغذائي والتغذوي كما يقوم به الصندوق أيضاً. وعلى وجه الخصوص، يُعتبر عام 2015 عاماً غاية في الأهمية لإعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015. وعلى ضوء هذه الأهمية، سوف تستمر اليابان في تعزيز شراكاتها مع الدول الأعضاء في الصندوق، وتقود الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية الريفية والزراعية.

بيان ممثل كيريباتي

يشرفني أن أُمَثِّل حكومة وشعب كيريباتي في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين، وأتقدَّم بأحَرّ التحيّات لكم على الطريقة المحلية "*Kam na bane ni Mauri*". سيدي الرئيس، أودّ أن أنضَم إلى زملائي المحافظين في الترحيب بالأعضاء الجُدد في الصندوق وهم ولايات ميكرونيزيا الموحَّدة وجمهورية بالاو والجبل الأسود. وتعكس زيادة عدد أعضاء الصندوق من خلال انضمام هذه البلدان الثلاثة زيادة الاعتراف والأهمية المولاة لانخراط الصندوق في إقليمي المحيط الهادي وجنوب شرق أوروبا.

وفي واقع الأمر، وكما أشير إليه في تقرير التجديد العاشر لموارد الصندوق، فإن الصندوق يحظى بصورة متزايدة بالاعتراف في العالم بأسره كلاعب رئيسي في مجال التنمية على الصعيد العالمي، بمهمة فريدة تتجلّى في تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والحدّ من الفقر الريفي، وسجلّ قوي مُثبَت في الأداء والأثر الإنمائي. وأودّ أن أُعرب عن تقديري لرئيس الصندوق وموظفيه على مثل هذا الإنجاز نتيجة لعملهم المكرّس والرائع المستمر.

سيدي الرئيس، أودّ أن أشكر رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق على العمل العظيم الذي أنجزه في استكمال التقرير وتوصياته المفيدة. وإننا نلاحظ نجاحات الأداء التشغيلي للصندوق، علاوة على التحدّيات التي يواجهها، ومنها على وجه الخصوص موارده التي قد لا تكون كافية لتلبية الطلب عليه من الدول الأعضاء في المستقبل. ونظراً لهذه القضية الهامة، فإني أشجّع الصندوق على العمل لا بالتشاور مع الدول الأعضاء فقط، وإنما أيضاً بشراكة مع المنظمات ذات الصلة في هذا المجال، لبناء نموذج ماليّ جديد يضمن استدامته، وفي نهاية المطاف يدعم إنجاز خطة التنمية لما بعد عام 2015.

سيدي الرئيس، أودّ أن أثني على العناصر والمبادئ المقترحة لخطة التنمية لما بعد عام 2015 والتي ستقوم بصياغة عمليات الصندوق خلال فترة التجديد العاشر للموارد. إلاّ أنه وفي حين أن أهداف وغايات خطة التنمية لم تُستكمَل بعد، فإنني أشجّع الصندوق على التعلُّم من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، وحيثما كان ذلك ضرورياً، التقدُّم بأهداف وغايات جديدة أقل طموحاً، ولكن أكثر عملية وقابلية للتطبيق، نظراً للقدرة الفعلية للصندوق والدول الأعضاء فيه، والإطار الزمني للهدف النهائي المتمثِّل في استئصال الفقر بحلول عام 2030. كذلك فإني أشجّع أيضاً النظر في الظروف المتميِّزة والخاصة للدول الأعضاء الصغيرة وخاصة الدول الجزرية الصغيرة مثل كيريباتي، عند استكمال وضع هذه الأهداف والغايات. فتعرّضنا لكل من المخاطر الطبيعية والاقتصادية معاً، بما في ذلك آثار تغيُّر المناخ، ووجودنا في مناطق نائية وانعزالنا، وضَعف قدراتنا ونُظمنا المؤسسية، هي مجرّد أمثلة على سبيل الذِكر لا الحصر.

وعندما يتم استكمال أهداف وغايات خطة العمل، سيتمثّل التحدّي التالي في تنفيذ هذه الخطة. ولن يحتاج ذلك لجهود الصندوق وحده، وإنما أيضاً لدعم الدول الأعضاء فيه، من خلال تشاطرهم المسؤوليات والالتزامات. ولهذه الغاية فإنني أدعم الإطار المالي المقتَرح لفترة التجديد العاشر للصندوق على وجه العموم. إلاّ أنني أودّ أن أشجِّع الصندوق، وأكثر من الصندوق، الدول الأعضاء فيه، على التركيز على تحسين مساهمات العضوية، بما في ذلك العنصر المُقتَرح للمساهمات التكميلية غير المقيَّدة التي لا بد من تحديدها بصورة أفضل مع شروط ومعايير واضحة بحيث يتم اجتناب أية تبعات سلبية محتملة لها على الأعضاء الأصغر على وجه التحديد. وبهذه الطريقة فقد تساعد

على تعظيم مساهمات الدول الأعضاء، وبالتالي على تقليص الاقتراض من الدول السيادية أو من الأسواق الرأسمالية التي تزيد تكاليفها عن تكاليف المساهمات.

سيدي الرئيس، أخيراً وليس آخراً، أودّ أن أتقدَّم بالشكر الخالص لحكومة وشعب إيطاليا، علاوة على رئيس وموظفي الصندوق على حفاوة الضيافة التي حظي بها وفد بلادي، وعلى الترتيبات الممتازة لاجتماعنا هذا العام. وتؤكّد كيريباتي، شأنها في ذلك بدون شك شأن الدول الأعضاء الجزرية الأخرى في المحيط الهادي، للصندوق على دعمنا لانخراطه في إقليم المحيط الهادي، بما في ذلك النهوض بخطة التنمية لما بعد عام 2015 سعياً لتحقيق هدفنا النهائي المشتَرك والمتمثّل في استئصال الفقر بحلول عام 2030.

بيان ممثل مدغشقر

السيد الرئيس، يسعد مدغشقر أن تراك مرة أخرى تتولى رئاسة المجلس. ونحن على ثقة من نجاح عملنا في ظل رئاستكم القديرة وبفضل مهاراتكم.

وتواجه أفريقيا حاليا تحديات كبيرة على الرغم من أنها مليئة بالثروات، والموارد الطبيعية المواتية للتنمية، والمياه، والشمس، والشباب. ومن المفارقات أنه على الرغم من كل هذه الإمكانات الإيجابية، فإن عليها أن تواجه حالة تتطلب جهودا كبيرة لمكافحة الفقر: لا يزال جزء كبير من السكان يعاني من الجوع وسوء التغذية رغم التقدم المحرز حتى الآن.

ويعتبر التحول الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الريفي أمرا حتميا لأنه يحتل مكانا مهما في اقتصادنا.

وعلى التحول الريفي أن يأخذ في الاعتبار إدماج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وعلينا ألا نغفل قضايا الفقر في المناطق الريفية، والأمن الغذائي والتغذوي، وتوظيف الشباب، فضلا عن دور المرأة، التي تسهم في التنمية البشرية المستدامة.

فالقضايا كبيرة – من الضروري وضع سياسات مبتكرة تحدد التوجهات، والاستفادة من الممارسات الزراعية الجيدة، وكذلك إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة فاعلة لتحقيق نمو شامل ومستدام.

ووصلت مدغشقر إلى المرحلة الأخيرة من برنامجها الوطني للاستثمار الزراعي وفقا لإطار البرنامج المفصل لتنمية الزراعة الأفريقية. وبحثا عن تحويل زراعة الكفاف إلى زراعة تجارية، دمجنا العديد من المشروعات الصناعية ومشروعات الزراعة الأسرية، لتحقيق تنمية شاملة. ولا يمكن أن يتحقق هذا النموذج بدون إشراك جميع الجهات الفاعلة. وبصفة خاصة، أولينا اهتماما خاصا في سياستنا بشأن التنمية الزراعية للنساء والشباب. وفي الواقع، يمثل الشباب قوة عمل ومصدر ابتكارات هامة، سواء بالنسبة للتنمية قصيرة الأجل أو للمستقبل.

وفي رؤيتنا لتحديث الزراعة، فإننا نرى أن التحول الريفي لن يتحقق بدون إدماج التطور التكنولوجي، الذي أصبح لا غنى عنه في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية، وخاصة لزيادة القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ.

وأخيرا، فمن الواضح أن التجديد العاشر لموارد الصندوق يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل الصندوق واستدامة أنشطته. وتعلن مدغشقر اليوم، استمرارا لتضامنها مع المجتمع الدولي، عن مساهمتها، وإن كانت متواضعة، بمبلغ 50 000 دولار أمريكي للتجديد العاشر لموارد الصندوق.

بيان ممثل نيبال

إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أُلقي هذا البيان من نيبال في هذا التجمُّع الكبير. وبالنيابة عن وفد نيبال، أودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدّم بالتهنئة لكم سيدي رئيس المجلس على انتخابكم ولأتقدّم بالشكر الجزيل للصندوق على الإعداد الممتاز لهذه الدورة.

يُعَد موضوع الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق، التحوُّل الريفي: مفتاح التنمية المستدامة، سبيل المستقبَل لتحسين سُبل عيش ومداخيل السكان الريفيين. وتلعب الزراعة دوراً محورياً في التحوُّل الريفي. ومن شأن تبنّي الصندوق لهذا الموضوع أن يولِّد المزيد من الاستثمارات وأن يخلق البيئة السياساتية التمكينية نحو الزراعة والتنمية الريفية.

وتتسم الزراعة في نيبال بالعدد الكبير من المزارع الأسرية التي يملكها أصحاب الحيازات الصغيرة. وتمتلك حوالي 52 في المائة من الأُسر الزراعية لدينا أقل من نصف هكتار من الأراضي. ويعيش غالبية السكان في نيبال في المناطق الريفية حيث تبقى الزراعة أساس سُبل عيشهم، علاوة على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. ومعظم المزارعين الريفيين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلاّ أنهم المساهم الأساسي في التنمية المستدامة أيضاً.

والآن اسمحوا لي أن أوجز لكم بعض المبادرات التي اتخذتها حكومة نيبال للحدّ من الفقر والجوع. إذ نجحت نيبال في الحدّ من الفقر بصورة كبيرة مما نسبته 42 في المائة عام 1991 إلى 23.8 في المائة عام 2013. ولكن هنالك مخاوف متزايدة من فجوة الفقر بين المناطق الريفية والحضرية التي تشتد اتساعاً. كذلك يتزايد التفاوت في توزيع الدخل بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. وقد غدا إبقاء الشباب في الزراعة تحدّياً بالنسبة لنا، وأعتقد بأن ذلك ممكن فقط من خلال الدمج بين الزراعة والتنمية الريفية.

وللتغلُّب على هذه التحدّيات، بدأنا ببعض الإصلاحات السياساتية في القطاع الزراعي. وتتمثّل هذه المبادرات فيما يلي: استراتيجية التنمية الزراعية على مدى 20 عاماً، الرؤية الوطنية للبذور للفترة 2013–2025، خطة التغذية متعددة القطاعات، خطة عمل الأمن الغذائي والتغذوي. كذلك فقد أطلقت حكومة نيبال مؤخراً مبادرة تحدّي التحرُّر من الجوع بعد 10 سنوات في نيبال. وتهدف هذه المبادرات السياساتية إلى التطرُّق للقضايا الناشئة في التحوُّل الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي في نيبال.

وتتمتّع حكومة نيبال بأكثر من ثلاثة عقود من الشراكة مع الصندوق لأغراض تنمية القطاع الزراعي والتنمية الريفية. وقد كانت الخبرة العالمية للصندوق في العمل مع المزارعين الريفيين الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة أداةً رئيسيةً لإعداد تدخُّلات فعّالة لأغراض التنمية الزراعية في نيبال.

وعلى ضوء التحدّيات الناشئة التي يواجهها المزارعون الريفيون أصحاب الحيازات الصغيرة، على شاكلة زيادة التعرُّض للتغيُّرات المناخية، وعدم كفاية الاستثمارات في الزراعة، وانخفاض مستويات تنمية البُنى التحتيّة، ومحدودية الوصول إلى الموارد، فإننا بحاجة لإرساء تحالفات استراتيجية فعّالة بين الجهات الفاعلة، من الحكومة إلى التعاونيات إلى شركاء التنمية إلى القطاع الخاص، بما في ذلك المزارعين الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة. وأعتقد بأن الاستثمارات المعزَّزة هي الخطوة الأولى للتطرُّق للتحدّيات المذكورة أعلاه، واجتذاب الجيل الشاب للعمل في الجهود الزراعية، وتحديث سلاسل قِيم الأغذية الزراعية. وأودّ بالنيابة عن الوفد النيبالي أن أُعبِّر عن التزامنا العميق بتحقيق ذلك.

وقبل أن أختتم بياني، أودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأُعلِن عن تعهُّد بزيادة مساهمة نيبال في التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتبقى نيبال جهة مساهمة منتظمة في تجديدات موارد الصندوق السابقة وهي تقف على الدوام مع مهمة الصندوق، وستزيد من مساهماتها بما لا يقل عن 25 في المائة.

أخيراً، أودّ أن أختتم بياني هذا بالشكر الجزيل للصندوق على دعمه المستمر والتزامه بالزراعة والتنمية الريفية في نيبال، كما أودّ أن أتمنّى لكم نجاح دورة مجلس المحافظين الثامنة والثلاثين هذه.

بيان ممثل باكستان

اسمحوا لي أن أتقدَّم بتهانيّ الحارة لكم على انتخابكم. كما أننا نرحِّب بجمهورية ميكرونيزيا وبالاو والجبل الأسود الذين انضموا إلى الصندوق كأعضاء جُدد.

يسمح موضوع دورة مجلس المحافظين هذا – *التحوُّل الريفي: مفتاح التنمية المستدامة*" بمزيد من المناقشات المركَّزة وإعداد مُدخلات مفيدة لتبنّيها في خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015 في الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرّرة في وقت لاحق من هذا العام.

ومن شأن مداولاتنا في هذه الدورة، حول التحدّيات التي يواجهها القطاع الزراعي والتنمية الريفية، أن تساعد على إيلاء الاعتراف الواجب والأهمية التي تستحقها هذه القضايا في أهداف وغايات التنمية لما بعد عام 2015. ومع وجود الدراية والخبرة، فإننا مقتنعون بالدور الفعّال الذي يمكن للصندوق أن يلعبه في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015.

الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد في باكستان. وهي تشكِّل 21.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتشغّل 45 في المائة من قوة العمل في البلاد. وكغيرها من العديد من البلدان النامية، تواجِه باكستان تحدّيات لضمان قدر أكبر من النمو في القطاع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي، واستئصال الفقر والتنمية الريفية. وهي أمور من بين أولويات حكومة بلادي. ونقدّر عالياً مساهمة الصندوق في جهود الحكومة نحو تحقيق هذه الأهداف.

أدّى تعاوننا في الماضي إلى تحقيق نتائج ممتازة. وأمّا البرهان على "جودة التعاون بين الصندوق وباكستان" كما عبَّر عنه الرئيس بصورة صحيحة في أحد لقاءاتنا فهو جلي من خلال مَنح الصندوق لجائزة التمايز بين الجنسين لعام 2014 في إقليم آسيا والمحيط الهادي لأحد مشروعاتنا وهو برنامج زيادة التمويل الصغري المستدام.

يعيش ثلثا سكان باكستان وعددهم 200 مليون نسمة في المناطق الريفية، ويشكِّل صغار المزارعين 97 في المائة من مالكي الأراضي في باكستان. وبالتالي فإن لدينا اهتمام مخصوص بالتركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة.

وتتزامن أولوياتنا مع تركيز الصندوق على التنمية الريفية، وتركيزه على أصحاب الحيازات الصغيرة، والوصول إلى الخدمات المالية، والتدريب المهني، وتعزيز مهارات أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب، علاوة على خلق الفرص للنساء.

وإننا على ثقة من أن الصندوق سيساعد في دعم جهودنا للاستجابة للتحدّيات المضاعَفة المتمثّلة في القضاء على الفقر الريفي وضمان الازدهار للملايين في المناطق الريفية.

يُعَدّ دَعم مهمة الصندوق أمراً مُسلّماً به في باكستان كأحد الدول الأعضاء المؤسِّسة للصندوق. ومن بين البلدان النامية، تُعتَبر باكستان من بين أكبر المساهمين في الموارد المالية للصندوق من إقليمنا، إذ إن مساهمتها في تجديدات موارد الصندوق المالية تتزايد بصورة متسقة. وبالنسبة للتجديد العاشر لموارد الصندوق، فقد كانت باكستان من بين أول البلدان القليلة التي أعلنت تعهُّداتها على الرغم من المعوّقات المالية وضغوطات التقشف.

وأودّ أن أناشد جميع الدول الأعضاء في الصندوق على الإيفاء بالتزاماتها له، والمساهمة في موارده المالية. وأودّ أن أشجّع إدارة الصندوق على تحرّي سُبل توليد موارد مالية إضافية.

المعادَلة واضحة، فالمزيد من الموارد يعني إيصال برنامج أكبر مما يعود بالفائدة على الجميع.

إنني أتمنّى للرئيس نوانزي كل النجاح في الإيفاء بالتجديد العاشر لموارد الصندوق وفي المضي قدماً بالصندوق، الذي يُعَدّ شريكاً موثوقاً للتنمية الريفية.

بيان ممثل المملكة المتحدة

إننا نؤمن جميعاً بأهمية مهمة الصندوق: ألا وهي تمكين بعض أكثر الأشخاص تهميشاً في العالم من التخلص من قبضة الفقر بصورة مستدامة وإلى الأبد.

نعلم جميعاً بأن الصندوق يحقّق النتائج، ونعلم أيضاً بأن بمقدوره الاستمرار في التحسُّن: وزيادة تركيزه على تغيُّر المناخ، وتعميم برنامجه للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ودعم النساء والفتيات، وضمان تغذية أفضل.

ومعاً اتفقنا على أولويات الصندوق. ومعاً اتفقنا أيضاً على وجوب أن يصل الصندوق إلى 130 مليون شخص ويساعد 80 مليون منهم للتخلُّص من قبضة الفقر. وبالتالي اتفقنا معاً على مستوى مستهدَف للتجديد العاشر لموارد الصندوق بحدود 1.44 مليار دولار أمريكي.

وهنا يكمن السبب في كون المملكة المتحدة سعيدة بزيادة مساهمتها الأساسية في التجديد العاشر لموارد الصندوق لتصل إلى 95.355 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادِل 57.077 مليون جنيه استرليني. وتؤكد هذه الزيادة الدولارية بما يعادل 15 في المائة على التزام المملكة المتحدة بدعم عمل الصندوق.

العام 2015 هو العام الذي يُفتَرَض أن نصل فيه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أننا قد حقّقنا بعض التقدُّم، إلاّ أنه ما زال أمامنا طريقاً لنسلكه. ومع إعدادنا لولوج طريق الكرامة بحلول عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فقد اتفقنا جميعاً على وجوب ألاّ يقلِّل الصندوق من مستوى برامجه، وبالتالي فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء في الصندوق على تعبئة المزيد من الموارد الأساسية للوصول إلى هدفنا المشتَرك.

إننا نتطلّع للاستمرار في العمل معكم جميعاً مع إيصال الصندوق لالتزامات تجديد موارده، وتنفيذ خطة عمله لتحقيق الفعالية، وضمان وصول مواردنا لأولئك الذين تشتد حاجتهم إليها. الصندوق شراكة وإذا تمكَّنا من العمل معاً عندها فقط سنحقّق هدفنا المتمثّل في تحويل المناطق الريفية إلى مناطق نابضة بالحياة تصل إلى الفرص الاقتصادية، بغية تحقيق تنمية أكثر شمولاً، وعالم لا يتخلَّف فيه أحد عن الركب.

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة

السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

صاحب الجلالة الملك Tupou VI ملك تونغا

فخامة الرئيس John Dramani Mahama، رئيس جمهورية غانا

معالي وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية السيد Pier Carlo Padoan

البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة معالي السيد Pier Carlo Padoan وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية

إنه لشرف كبير لي أن أرحِّب بمعالي السيد Pier Carlo Padoan وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. اسمحوا لي بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الصندوق أن أعبِّر عن تقديرنا العميق لموافقتكم على إلقاء كلمة أمام الدورة اليوم.

تُعَدّ إيطاليا أحد أكبر الداعمين للصندوق في محاربة الفقر والجوع. وإننا نقدِّر عالياً التزام إيطاليا بالأمن الغذائي، وبخاصة مدينة روما، التي كانت موطناً للصندوق على مدى أكثر من 38 عاماً.

في مسيرتكم المهنية الغنية لعبتم دوراً حاسماً في توفير المشورة الاقتصادية السليمة. وإننا نستفيد من خبرتكم كأستاذ في الاقتصاد، وأيضاً من خلال انخراطكم الكبير في التطرُّق للقضايا الاقتصادية الأكثر أهمية في الوقت الحالي بحكم شغلكم لوظيفة نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدون إغفال دوركم الحالي كوزير للاقتصاد والمالية في البلد السخي المضيف لنا وداعمنا على الدوام.

دعوني أعبِّر مرة أخرى عن شكري العميق لحضوركم معنا اليوم.

وإننا نتطلّع للبيان الذي ستقومون بإلقائه.

الكلمة الافتتاحية لمعالي وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية السيد Pier Carlo Padoan

السيد رئيس المجلس،
المحافظون الموقرون،
السيد الرئيس،
المندوبون الموقرون،

إنه لشرف عظيم لي أن أفتتح الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق وأرحِّب بكم باسم حكومة إيطاليا.

السيدات والسادة،

سيداتي وسادتي، يُعتَبر عام 2015 عاماً محورياً للتنمية على ثلاثة مستويات: المستوى الأول وهو المستوى العالمي إذ أن عام 2015 هو منعطف هام للتمعُّن في التقدُّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإطلاق سبيل المضي قُدماً. إننا بحاجة لأن نصوغ جدول عمل طموح جديد لأغراض استئصال الفقر والتنمية المستدامة. والصندوق بأدائه القوي يُسهم بصورة ملموسة في الحد من الفقر في المناطق الريفية، كذلك فإنه يلعب دوراً هاماً في الإبقاء على الأمن الغذائي والتغذية على قمة أولويات خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ثانياً، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد تم إعلان عام 2015 سنة أوروبية للتنمية، وهذه هي المرة الأولى التي تُعلَن فيها سنة أوروبية لمثل هذا المنظور المنفتح على الخارج.

التضامن الأوروبي يتنامى. فمساعدة الأشخاص في البلدان النامية يُعتَبر هاماً للغالبية العظمى من الأوروبيين (85% منهم) حسب آخر إحصاء. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من استمرار التحدّيات الاقتصادية إلاّ أن العديد من الأوروبيين يؤمنون بأنه من الواجب علينا زيادة المعونة.

وستشكِّل السنة الأوروبية للتنمية فرصة رئيسية لزيادة الوعي بالتنمية في أوروبا، ولإقناع جميع دافعي الضرائب الأوروبيين بأن كل يورو يتم إنفاقه على التنمية يعود بالفوائد على كل من الناس الذين يعيشون في أفقر بلدان العالم، وعلى مواطني الاتحاد الأوروبي أنفسهم.

ومن خلال القيام بهذا يمكن لأوروبا أن تشير بصورة مثمرة لتاريخها. وبالفعل فإن العديد من المشاريع السياسية للاندماج الأوروبي انتقلت من مرحلة الاقتناع بأن تحقيق الرفاهية المستدامة لا يتم إلاّ من خلال إتاحة نفس القدر من الرفاهية لجيرانها.

إننا نقدِّر التعاون الطويل الأمد بين الصندوق والاتحاد الأوروبي. ففي عام 2012 وقّع الطرفان مذكرة تفاهم لتعزيز تعاونهما بصورة أكبر. وإننا نتطلع قُدماً لرؤية نتائج ملموسة لهذه الشراكة المتجدِّدة.

ثالثاً، فإن عام 2015 هو عام إكسبو في مدينة ميلانو في إيطاليا. وسوف يوفِّر إكسبو فرصة للتذكير بمتناقضات عالمنا. فمن جهة يعاني حوالي 800 مليون شخص من سوء التغذية المزمن، ومن جهة أخرى هنالك العديد من الأشخاص الذين يموتون بسبب أمراض تتعلّق بحميات غذائية غنية للغاية، كما أن ثلث الغذاء الذي يُنتَج في العالم تقريباً يُهدَر أو يضيع كل عام.

ولحلّ هذه التناقضات، فإننا بحاجة لأن نتخذ سياسية واعية، ولأن نرفع الوعي بين مستهلكينا. إننا بحاجة لاستخدام أفضل التكنولوجيات لزيادة الإنتاج الغذائي وخلق التوازن بين الأمن الغذائي وكفاءة السوق مدركين بأن تفاوت أسعار الأغذية قد يؤثّر على حياة العديدين.

ويتطلّب هذا كله العمل والشراكات. فإرث إكسبو سيشكل ميثاق ميلانو، قانون للالتزامات يوقّعه لأول مرة المواطنون والمؤسسات والشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية.

والصندوق، مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والعديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى مشارك هام ونشط في إكسبو. وفي هذا السياق سيشارك الصندوق في تنظيم المنتدى العالمي للتحويلات والتنمية لعام 2015.

إننا نقدِّر قيادة الصندوق ونرحّب باقتراحه لإعلان اليوم العالمي للتحويلات الأسرية والذي سيتم الاحتفال به للمرة الأولى بتاريخ 16 يونيو/حزيران عام 2015. وتلك طريقة للاعتراف بالمساهمة الواضحة للتحويلات في التغلُّب على الفقر والترويج للتنمية المستدامة ذاتياً في العديد من البلدان الفقيرة.

يمثِّل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015 تحدّيات معقّدة، ولكنه يمثّل في نفس الوقت فرصة لإعادة تحديد السبيل الذي يتوجَّب علينا السير فيه معاً لتحقيق أهدافنا المشتركة.

والقيادة القُطرية والملكية القُطرية أمران رئيسيان. إذ أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ السياسات الاقتصادية المستدامة، ويتضمن ذلك تعبئة واستخدام الموارد العامة بصورة كفؤة.

ولكنّ الجهود المحلية بحاجة للتعزيز من خلال التعاون والتضامن.

ستستمر المساعدة الإنمائية الرسمية في لعب دور تحفيزي ورئيسي، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وأكثرها ضعفاً. وفي هذا السياق دعوني أؤكّد مجدداً على أهمية المزيد من الفاعلية والاستهداف الأفضل للمعونة الإنمائية الرسمية.

كذلك هنالك حاجة لإجراءات آنية ملحّة لتعبئة الموارد الكبيرة من القطاع لرصد المساعدة الرسمية وإيصال الأهداف التنموية. وهنالك حاجة لاستثمارات طويلة الأمد في قطاعات حاسمة، بما في ذلك الطاقة المستدامة والبنى التحتية والنقل، علاوة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وفي تمويل التنمية يتوجَّب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وحسابات الأمانة أن تلعب دوراً هاماً والصندوق من بينها.

وقد أكّدت الدول الأعضاء في الصندوق مؤخراً مرة أخرى على دعمها للصندوق بتعهُّدات سخية في التجديد العاشر لموارده مما سيسمح له بتنفيذ برنامج عمل بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي في الفترة 2016–2018. ومن جهته فقد أخذ الصندوق التزاماً طموحاً بتغيير حياة 80 مليون شخص يعيشون في المناطق الريفية وتخليصهم بصورة دائمة من قبضة الفقر.

سيداتي وسادتي، وفي ختام حديثي، أعتقد جازماً بأن السنوات التي تنتظرنا محفوفة بالتحدّيات. ونحن مطالبون بصياغة شراكة عالمية جديدة لأغراض استئصال الفقر والتنمية المستدامة. ولكي تنجح مثل هذه الشراكة، يتوجَّب على الجميع المساهمة، وإيطاليا على استعداد لتنفيذ الجزء المنوط بها وأنا على يقين من أن الأمر كذلك بالنسبة لكل واحدٍ منكم.

شكراً لكم.

الكلمة الترحيبية التي ألقاها رئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة صاحب الجلالة Tupou VI ملك تونغا وفخامة الرئيس John Dramani Mahama رئيس جمهورية غانا

أنه لشرف لي أن أرحِّب بالضيوف المميَّزين في دورة مجلس المحافظين الثامنة والثلاثين.

أولاً، أودّ أن أتقدَّم بترحيب حار بجلالة الملك Tupou VI ملك تونغا.

لقد لعب جلالته دوراً محورياً في تعزيز إنتاج القطاع الزراعي وقطاع مصايد الأسماك المحلي، وفي دعم تمكين النساء الريفيات.

وقد كان صوتاً قائداً في التطرُّق للتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المتنامية التي يفرضها تغيُّر المناخ. وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أذكر دعمه لوصول الدول النامية الجزرية الصغيرة للموارد المالية المتزايدة في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

عام 2012، بدأ الصندوق بتمويل مشروع الابتكارات الريفية في تونغا. ويسعدني إبلاغكم بأننا قد قدّمنا مساهمة مؤثّرة في تعزيز قدرات المجتمعات على تخطيط وإدارة أولوياتها الإنمائية الخاصة بها.

واليوم فإن انخراط الصندوق في المحيط الهادي آخذ في التوسع، كما هو واضح من الموافقة على قبول كل من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجمهورية بالاو كعضوين في الصندوق، ونحن نتطلع قُدماً لزيادة تعاوننا في هذا الإقليم.

نيابة عن الصندوق، أود أو أرحّب بجلالتكم وإنني أتطلّع قُدماً للإصغاء للخطاب الذي ستقومون بإلقائه أمام المجلس.

كذلك فإنه من دواعي سروري أن أرحِّب بفخامة الرئيس John Dramani Mahama رئيس جمهورية غانا.

في دوره الحالي، أظهر الرئيس Mahama التزاماً قوياً بالقضاء على الفقر والجوع. وتمتلك غانا أحد أهم قصص النجاحات في العالم فيما يتعلق بالتنمية الزراعية التي حققت متوسط نمو سنوي يعادل 5 في المائة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، مقترناً بحدٍ كبيرٍ ومتسارع من الفقر.

تمتلك غانا ثالث أكبر برنامج قطري للصندوق في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى. وهي حقيقة نشعر بالفخر بها، إذ يدعم هذا البرنامج المؤسسات المستدامة والشمولية، تسانده الاستثمارات والسياسات المناصرة للفقراء. وهو يبني على جدول أعمال تقاسم النمو والتنمية في غانا.

على مدى السنوات العديدة الماضية، شاهدت بأمّ عيني التزام فخامة الرئيس Mahama بالزراعة والتنمية الريفية، لا في غانا وحدها، وإنما أيضاً في قارة أفريقيا بأسرها. وفي عام 2013 مُنِح فخامته جائزة أفريقيا للتميُّز في الحد من الفقر والأمن الغذائي، وهو شرف يستحقه عن جدارة.

وبحكم كونه مزارعاً في الأصل، فقد كان الرئيس Mahama مستقطباً للتأييد لا يعرف الكلل والملل لتحسين الإنتاجية الزراعية ولتشجيع الشباب على اعتبار الزراعة عمل تجاري مجدٍ.

إنه لشرف وميزة كبيرة للصندوق أن نحظى بفرصة الترحيب بفخامة الرئيس في مداولاتنا هذه.

الكلمة الرئيسية لفخامة الرئيس John Dramani Mahama، رئيس جمهورية غانا

شكراً جزيلاً لكم، أودّ أن أشكر رئيس المجلس وصاحب الجلالة Tupou VI، ملك تونغا ومعالي السيد Pier Carlo Padoan، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية.

وأودّ أيضاً أن أشكرك سيدي رئيس الصندوق، وأن أشكر مجلس محافظي الصندوق على دعوتي للتحدّث أمام الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس.

لقد تطوّر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مدى السنين ليغدو مؤسسة إنمائية قوية. وأنا أقدِّر عالياً الدول الأعضاء في الصندوق والجهات المانحة المختلفة لدعمها المستمر لبرامجنا.

يترك الصندوق بصمة عالمية واضحة للغاية يمكن للبشر من جميع مناحي الحياة التواصل معها والتصديق عليها. إذ حوّلت برامج الصندوق حياة العديد من البشر في غانا، وهي بلد واحد من 119 بلداً آخر.

منذ عام 1980، عندما بدأت عمليات الصندوق في بلدي، تلقت غانا دعماً لـ 17 مشروعا وبرنامجا بما تقدر قيمته الإجمالية من الاستثمارات بحدود 782.7 مليون دولار أمريكي، واليوم فإننا نمتلك ثالث أكبر برنامج قطري للصندوق في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى.

كما لا بد لي من أن أعبِّر عن تقديري لمجلس المحافظين على موافقته على إنشاء مكتب قطري للصندوق في غانا عام 2011. وذلك لأننا وفي السنوات الثلاث الأخيرة شهدنا زيادة في التعاون بين وكالاتنا والصندوق.

يعيش حوالي 76 في المائة من أشد الناس فقرا في المناطق الريفية من البلدان النامية، في حين يعيش 80 في المائة من أشد الناس جوعاً في العالم في المناطق الريفية، ومعظمهم في البلدان النامية.

كذلك تُنتج هذه المجتمعات الريفية بعينها حوالي أربعة أخماس الأغذية، من خلال العمل المضني الذي يمارسه أكثر من 500 مليون مزارع أسري من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وفي الوقت الذي نعترف فيه بأن العالم قد حقّق تقدُّما كبيراً في الحدّ من الجوع، إلاّ أننا نُدرك أيضاً بأن هنالك حوالي 805 مليون شخص يفتقرون إلى ما يكفي من الأغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية، مما يؤدّي إلى 45 في المائة من وفيات الأطفال سنوياً نتيجة لسوء التغذية.

وكنّا سنحقِّق قدراً أكبر بكثير من التقدُّم لولا السياسات التي تبعتها المؤسسات النقدية الدولية خلال عمليات التعديل الهيكلي خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي. إذ طُلِب من المزارعين الريفيين الفقراء التنافس مع المزارعين الأغنياء الذين يتلقون دعماً كبيراً في أوروبا وأمريكا الشمالية.

لقد أدّت هذه الفترة إلى زعزعة الزراعة في معظم بلداننا، وخلقت طبقة جديدة من السكان الريفيين. وبدون أي عمل أو أمل هاجر هؤلاء الأشخاص إلى المُدن، وخلقوا طبقة جديدة من فقراء المُدن تعيش في العشوائيات وفي أماكن منعزلة من المُدن في العديد من البلدان النامية في يومنا هذا.

وعلينا أن نركِّز على مناطقنا الريفية لعكس هذه التوجُّهات المخيفة. وسيعني التركيز على مناطقنا الريفية إيجاد التدخُّلات التي تستهدف الضعفاء الذين يعيشون في هذه المواقع.

ولذلك فإن جهودنا للإبقاء على عملية التنمية المستدامة تتعلّق بالبيئة الريفية، وكيف يمكن لنا أن نحوِّل ذلك الفضاء ليستجيب لفرص التنمية الوطنية.

وقد أثبتت غانا إمكانية تحقيق ذلك، إذ أننا نقوم بصورة متدرّجة بتمكين السكان الريفيين في عملية صنع القرار والحوكمة الإجمالية من خلال عملية اللامركزية التي توصل حق تقرير التوجُّه السياسي والاجتماعي والسيطرة عليهما إلى الريفيين الفقراء في عُقر دارهم.

ويشجِّع ذلك على المزيد من مشاركة السكان الريفيين في العمليات التي تؤدّي إلى اتخاذ قرارات تؤثّر على حياتهم، وتحدد ماهية الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحويل الفضاء الريفي والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذه العملية، تعمل الحكومة المركزية من خلال المقاطعات والبلديات لتنفيذ برامج ومشروعات تحويلية متنوّعة.

في غانا، نستمر في الاستثمار مباشرة في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال المبادرة بنماذج أعمال تؤدّي إلى إيصال سلاسل قِيَم زراعية مستدامة وفعّالة بدعم من الشركاء.

ومن بين الخدمات الأخرى التي نستمر في إتاحتها للمزارعين إيصال المعرفة والمعلومات، وتيسير توفير التكنولوجيا والتمويل والروابط مع الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ولم يكن ذلك ممكناً لو فشلنا كبلد في الاستثمار بصورة متسقة في تحويل المناطق الريفية من غانا. وأودّ أن أثني على الصندوق وغيره من الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص على هذه الشراكة القوية.

تُمكّن رؤيتي كرئيس لغانا في تحويل المناطق الريفية من البلاد بهدف خلق اقتصاد ريفي أكثر تنوّعاً وحداثة واندماجاً، اقتصاد يُغلِق الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية لجهة الوصول إلى الخدمات والفُرص ومستويات المعيشة والازدهار.

ولتحقيق كل ذلك، فإننا بحاجة للبرامج التي تحوِّل الفوائد المباشرة إلى الأسر الريفية. وكنائبٍ للرئيس فقد سعدت عندما رفضنا برنامجاً للدعم بما يتعدّى 40 مليون دولار أمريكي كان المقصود به الترويج للزراعة.

إذ كان في هذا البرنامج مخصصات للاستشارات ولحلقات العمل والتدريب، ولمركبات كبيرة لرصد البرنامج بحيث لا يذهب إلاّ 5 ملايين دولار أمريكي منه كدعم مباشر للمزارعين. والتكنوقراط في البلدان النامية وموظفو دعم البعثات سعيدون بتجميع البرامج على هذا النحو بسبب معرفتهم بمن ستعود عليه فوائدها.

فالمركبات تُستخدَم للاستعمال الشخصي للتكنوقراط، أمّا حلقات العمل والاستشارات فتفيد نفس الطبقة.

وفي هذه الحالة على وجه التحديد تمت إعادة تجميع هذا البرنامج وعرضه مجدّداً مع نسبة أعلى من الفوائد الموجّهة للمزارعين.

ما تحتاجه الأسر الريفية الزراعية لدينا هو تمويل صغري محسَّن يمكن تحمُّل تكاليفه، وبذور محسّنة، ومشورة إرشادية وتراكتورات لحرث الأراضي وحصادات ودرّاسات، إنهم بحاجة لآليات الحفظ الملائمة للحد من خسائر بعد الحصاد. إنهم بحاجة لنظم التسويق التي تسمح لهم بتغطية تكاليفهم وربح ما يمنحهم عيشاً لائقاً.

إنهم ليسوا بحاجة إلى حلقات العمل ولا الاستشارات ولا المركبات الرباعية ولا إلى التقارير التي لا نهاية لها التي غالباً ما تتراكم على الرفوف ويلفها الغبار. وقد كنت حريصاً في إدارتي على ضمان أن تعود الفوائد من برامج الدعم للمزارعين عوضاً عن البيروقراطيين.

ويتوجَّب عليّ القول بأن الصندوق يستحق الثناء والشراكة بهذا الصدد لأن برامجه تساعد على تخليص العديد من الأسر الريفية في غانا من قبضة الفقر. ونحن الآن بصدد الموافقة على برنامج لتحسين القطاع الزراعي في غانا بقيمة 36 مليون دولار أمريكي والذي سيعزّز من سلاسل القيمة الزراعية في البلاد.

كذلك فإننا نعمل على إيجاد تبادل سلعي في غانا لتيسير نظام إيصالات مستودعات الحبوب، ولتحسين جودة المنتجات.

ثلاثة ممّنْ تلقوا جائزة أحسن المزارعين الوطنيين في غانا هم من المزارعين أصحاب المبادرات الفردية من الشباب في الأربعينات من عمرهم: لقد كانت لديهم شركات كبيرة وفّرت فرص العمالة وسُبل العيش في المناطق الريفية.

ومن خلال جهودهم، ومع دعم من الحكومة فقدّ حوّلوا مظاهر مختلفة من بيئتهم الريفية، وبالتالي أثبتوا إمكانية تكرار هذه العملية التي ستؤدّي بنا إلى المستقبل الذي نبغاه.

ومع أن خبرتنا في غانا تُثبِت قوة تحويل المناطق الريفية، فإننا نتذكّر دائماً الانتشار الأخير لمرض فيروس الإيبولا الذي يستمر في التأثير بصورة ثقيلة على المناطق الريفية في البلدان الثلاثة الأكثر تأثراً به، مما يثبت أن تجاهل تحويل المناطق الريفية يمكن أن يكون أكثر كلفة من تحويلها.

تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن أكثر من 500 22 من العدد الإجمالي للحالات التي يُشتَبه بها أو الحاملة للفيروس أو المؤكّد إصابتها بالمرض، وأكثر من 000 9 حالة وفاة مسجّلة حتى تاريخه هي بمعظمها في المناطق الريفية، مما يعد أمرا مفزعا.

ونحن نعلم ايضاً بأن من أهم العناصر التي أسهمت بصورة كبيرة في هذا الوضع هو عدم توفُّر البنى التحتية للمرافق الصحية في المناطق الريفية، مما يؤكّد على أن تجاهل الفضاء الريفي له تبعات وخيمة.

إنني أتطلّع إلى المستقبل سيداتي وسادتي، وعلى وجه الخصوص فإنني أصبو إلى المستقبل الذي نريده جميعاً والذي يجب أن يطل علينا في عام 2050 حيث تشير التوقُّعات إلى وصول عدد سكان العالم إلى 9.6 مليار يعيش 70 في المائة منهم في المناطق الريفية، عندئذ لا يمكننا أخذ الارتباط القوي بين الفضاء الريفي والحضري على أنه من المسلّمات.

وشكراً لكم وأتمنى لكم دورة مثمرة.

الكلمة الرئيسية التي ألقاها صاحب الجلالة الملك Tupou VI ملك تونغا

أشكركم على دعوتي للتحدّث أمام الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين. وحيث أن هذه الزيارة هي أول زيارة لي إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأعبِّر عن خالص التهاني لكم السيد رئيس الصندوق على قيادتكم القديرة في النهوض بالهدف الاستراتيجي للصندوق المتمثّل في تمكين السكان الريفيين من تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي، وزيادة مداخيلهم وتعزيز صمودهم.

كذلك أودّ أن أهنّئ أيضاً رئيس مجلس المحافظين. وأنا أعرف أيضاً الذين سيتحدثون اليوم معي وهم فخامة الرئيس John Dramani Mahama رئيس غانا، ومعالي السيد Pier Carlo Padoan وزير المالية والاقتصاد في الجمهورية الإيطالية.

أودّ أن أنقُل دعمي لموضوع المجلس لهذا العام وهو *التحوُّل الريفي: مفتاح التنمية المستدامة*.

السيد رئيس الصندوق، تطمح تونغا للسعي للاستفادة من المبادئ الموجّهة الرئيسية للصندوق وخاصة تلك التي تروِّج لما يلي:

- النُهج الذكية بيئياً في التنمية الريفية؛
- الترويج للمزيد من الاهتمام بالمخاطر والصمود بهدف إدارة البيئة؛
- الترويج للانخراط في سلاسل القِيَم لقيادة نمو أخضر؛
- الترويج لتنويع سُبل العيش بهدف الحدّ من الضعف وبناء الصمود لأغراض الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- الترويج لزيادة وصول المجتمعات الريفية إلى التمويل المخصص للبيئة وتغيُّر المناخ.

ويمكن لهذه المبادئ أن تخلِّف آثاراً إيجابية بعيدة المدى نحو تحقيق التحوُّل الريفي والتنمية المستدامة على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية.

السيد رئيس الصندوق، كغيرها من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي، تعتمد تونغا أساساً على القطاع الزراعي كمصدر رئيسي لسُبل العيش، علاوة على تحقيق الأمن الغذائي.

وتنظّم تونغا منذ عدة عقود حدثاً سنوياً باسم "المعرض الزراعي"، وهذا المعرض هو الحدث الوطني الوحيد الذي يمكّنني من الوصول إلى الجزر النائية الخارجية والاجتماع بالمجتمعات المختلفة هناك، ورؤية العروضات المختلفة في هذا المعرض الزراعي.

وقد كان هذا المعرض الزراعي السنوي قوة دافعة للترويج للتنمية المستدامة في تونغا.

وتقدِّر تونغا تعاونها مع الصندوق من خلال البرامج الإقليمية على شاكلة تعميم ابتكارات التنمية الريفية والبرامج القطرية في مشروع الائتمان الريفي السابق، وحالياً في مشروع الابتكار الريفي في تونغا.

وآمل بإخلاص أن تتوسّع هذه الشراكة الناجحة بين الصندوق وإقليم المحيط الهادي، بما في ذلك تونغا، وتتطوّر أكثر في المستقبل.

اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأعبِّر عن خالص الشكر لحكومة الجمهورية الإيطالية ولرئيس الصندوق وموظفيه على استضافتي والوفد المرافق لي خلال زيارتنا لروما.

وأخيراً، أتمنّى لكم مداولات مثمرة وناجحة.

بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي

جلالة الملك،
فخامة الرئيس Mahama
معالي رئيس المجلس،
أصحاب المعالي والسعادة،
معالي المحافظين الموقّرين،
السيدات والسادة،

أودّ أن أرحِّب بكم ترحيباً حاراً في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين.

اليوم نتشرف باستقبال أعضاء جدد في أسرة الصندوق – ولايات ميكرونيزيا الموحَّدة، جمهورية بالاو، وجمهورية الجبل الأسود.

ومع ميكرونيزيا وبالاو يصل عدد بلدان المحيط الهادي التي تقدمت بطلبات عضوية للصندوق منذ عام 2013 إلى خمسة بلدان، مما يعكس التزامنا بالدول الجزرية الصغيرة النامية في وجه تغير المناخ.

اسمحوا لي أن أتقدّم بترحيب خاص لأولئك الممثلين الذين تكبّدوا عناء رحلة طويلة، وفي بعض الأحيان شاقة، لحضور منتدى الشعوب الأصلية الأسبوع الماضي، والتي تؤكّد مشاركتهم في مجلس محافظي مؤسستنا على التزام الصندوق بعكس أصوات السكان الريفيين في الخطاب الإنمائي. وأننا نتطلّع للإصغاء إليكم.

دعوني أيضاً أنتهز هذه الفرصة لأقدِّم لكم نائب الرئيس المساعد الجديد لدائرة إدارة البرامج السيد John McIntire، وأيضاً نائبة الرئيس المساعد وكبيرة استراتيجيي التنمية السيدة Josefina Stubbs، علاوة على مستشارنا العام الجديد السيد Gerard Sanders.

أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

يدفع العالم اليوم ثمن التقاعس عن العمل لسنوات طويلة.

إننا ندفع ثمن تقاعسنا فيما يتعلّق بالإيبولا، مع كارثة حصدت حتى تاريخه حياة أكثر من 000 9 شخص، وجعلت حوالي 000 23 آخر منهم يعانون من المرض، وقد فُجعت المجتمعات في البلدان الثلاثة الأكثر تأثرا بالمرض– غينيا وليبريا وسيراليون، وتراجعت الاقتصادات، ويلوح انعدام الأمن الغذائي والجوع ككارثة ثانية، وكل ذلك لأنه ولأكثر من 40 سنة، كان وباء الإيبولا مرض العالم المنسي، العالم غير المرئي، العالم الريفي.

لماذا يتوجَّب لمشكلة ما أن تصبح أزمة قبل أن نقوم بأي عمل بشأنها؟

ما زلنا ندفع ثمن إهمال الزراعة والتغذية من خلال حياة 160 مليون طفل دون سن الخامسة الذين يتعرضون للتقزُّم لأنهم لم يتلقوا التغذية الكافية في الأيام الألف الأولى من حياتهم. ولا يؤثّر هذا البلاء على حياتهم الغضّة للأبد، وإنما يتهدد أيضاً مستقبل أمتهم الذي يتعرّض للتقزُّم أيضاً.

والنتيجة –– فجوة في الدخل بحدود 125 مليار دولار أمريكي سنويا بين أولئك الأطفال ونظرائهم الأفضل تغذية، ما أن يصلوا سن العمل.

كذلك فإننا ندفع ثمن تقاعسنا عن منع التفاوت في الدخول. ومنذ أن التقينا العام الماضي أخذ هذا الموضوع باكتساب الزخم. وقد سلّط تقرير لمؤسسة أوكسفام الشهر الماضي المدى الفظيع لانعدام المساواة في العالم. ويأتي ذلك بعد أسابيع قليلة فقط من دراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي حذرت من أن اتساع فجوة الدخل ترتبط بالتباطؤ الاقتصادي.

واليوم فإن فجوة الدخل هي أوسع مما كانت عليه لأكثر من 30 سنة، إذ يتمركز حوالي 48 في المائة من ثروات العالم في أيدي 1 في المائة فقط من سكانه. وأمّا الـ 52 في المائة الباقية فتتركّز على الغالب في أيدي الـ 20 في المائة من أغنى سكان العالم.

وللتطرُّق لانعدام المساواة في الدخول، ولمعالجة سوء التغذية المُزمن بين الأطفال، ولتجنُّب النتائج الوخيمة، لا بد لنا من التطرُّق للفقر والحرمان اللذين ما زالا متأصلان في المناطق الريفية حيث يعيش ثلاثة أرباع غالبية أفقر البشر في العالم.

لقد قلت ذلك من قبل ولكن دعوني أعيد ما قلته – في المناطق الريفية لا الحضرية يتوغّل الفقر في أكثر صوره عُمقاً.

علينا أن نحوِّل المجتمعات الريفية ـ بحيث يتوفَّر العمل المحترم والظروف المحترمة والفرص المحترمة كي تتمكّن أممنا من النمو المتوازن، وكي يتمكن الذين يعيشون في المناطق الريفية وعددهم ثلاثة مليارات شخص من تحقيق كامل قدراتهم.

لا تخطئوا فهمي. إننا بحاجة لمناطقنا الريفية، ومع نمو مُدننا فإننا بحاجة أمسّ لها. إننا بحاجة إليها لنزرع غذاءنا، ولنبقي على نُظمنا الإيكولوجية التي تسهم في نظافة مياهنا وهواءنا. ولا يمكن لمدننا أن تكون صحية إذا لم تكن مناطقنا الريفية كذلك.

تتطلب الاقتصاديات الريفية النابضة بالحياة شبانا وشابات متحمسين ونشطين. ولكن لماذا يبقى شاب أو شابة في قريتهما حيث لا تتوفّر الكهرباء ولا المياه النظيفة؟ حيث لا تتوفّر عيادة صحية ولا مراكز للتدريب المهني؟ حيث لا توجد أية آفاق للعمالة بما يتعدى العمل المُضني الشامل في الحقول بمعدات استخدمها آباؤهم وأجدادهم، معدات تناسب متحفاً أكثر مما تناسب حقلاً في القرن الحادي والعشرين؟

لسنا بحاجة للمزيد من الهجرة من المزارع والقرى إلى المُدن. لسنا بحاجة لمدن أكبر مع عشوائيات أكبر.

ولكننا بحاجة إلى التحوُّل الريفي بحيث يتوفَّر التوزيع الأكثر عدالة للعمالة والخدمات والفرص والثروات بين المناطق الريفية والحضرية.

أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

إنني ممتن للعديد منكم، لدولنا الأعضاء، التي أشارت إلى استعدادها لاتخاذ ما يلزم من خلال دعم برنامج عمل فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، وتعهّداتها للتجديد العاشر للموارد.

ويسعدني أن أبلغكم بأنه بنهاية مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، تمكّنا من الإبقاء على برنامج للقروض والمِنح بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، بنفس المستوى الذي كان لدينا في فترة التجديد الثامن للموارد، وفترة التجديد التاسع للموارد، بمستوى مستهدف من المساهمات يصل إلى 1.44 مليار

دولار أمريكي. وبالنسبة للمجتمعات الريفية التي تستفيد من المشروعات التي يدعمها الصندوق، فإن ذلك خبرٌ سارٌ للغاية.

الصندوق يستثمر في السكان الريفيين، الصندوق يستثمر في الفضاءات الريفية، الصندوق يستثمر في التحول الريفي.

ووفقا لآخر تقرير عن الفعالية الانمائية للصندوق، تشير التقديرات إلى استفادة **98.6 مليون** شخص من خدمات الصندوق مما يتجاوز بالفعل الهدف الموضوع للتجديد التاسع وقدره 9 ملايين.

إنهم الرجال والنساء الذين بمقدورهم الآن الوصول إلى الخدمات المالية الريفية، الذين تلقّوا تدريباً على التقنيات الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية، الذين تم تدريبهم على الأعمال التجارية والمبادرات الفردية، الذين بإمكانهم الإسهام في تحويل مجتمعاتهم.

وبفضل شركاء الصندوق القيِّمين، الذين يدعمون عملنا ويشاطروننا رؤيتنا لعالم متحرر من الجوع والفقر، تمكّنا من الوصول إلى هؤلاء الأشخاص.

كذلك فإن الفضل يعود إليكم، إلى الدول الأعضاء في الصندوق، التي تحضر اجتماعنا اليوم في قدرة الصندوق على توسيع انتشاره.

تم الاعتراف بالدور القيادي للصندوق في التحول الريفي في عددٍ من الأحداث رفيعة المستوى العام الماضي، والتي تتراوح بين الجائزة العالمية للغذاء في أيوا، احتفالا بالذكرى الأربعين للمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية في أديس أبابا. وهذا الأسبوع فإننا نتشرّف باختيار شبكة Leadership 4 Agriculture ـ وهي مبادرة لمؤسسة روكفلر والاتحاد الأفريقي ـ عقد اجتماعها الثاني لوزراء الزراعة الأفارقة هنا في مقر الصندوق.

وكما تعلمون، فإن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 تركِّز على استئصال الفقر، مع التأكيد على النمو الشمولي والحدّ من انعدام المساواة وتحسين الصمود. وتضعنا خبرة الصندوق المعتبرة في الحد من الفقر والزراعة المستدامة والنمو الشمولي في موقع جيد للعب دور محوري في حقبة ما بعد 2015.

في هذا العام سوف يشارك الصندوق ويسهم في عددٍ من الأحداث العالمية الهامة، بما في ذلك إكسبو 2015 هنا في إيطاليا، ومؤتمر التمويل لأغراض التنمية في أديس أبابا، وقمة الأمم المتحدة لتبنّي خطة التنمية لما بعد عام 2015 في نيويورك، ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ في باريس.

كذلك فإننا نعمل بصورة متضافرة مع الوكالتين الشقيقتين في روما لضمان إبقاء الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة والزراعة المستدامة كأولوتين في الحقبة الإنمائية لما بعد عام 2015.

أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

في العام الماضي تحدثت عن الأعمدة الأربعة التي يرتكز عليها الصندوق الحديث، ثلاثاً منها غدت متجذرة تماماً.

العمود الأول وهو نموذج العمل المتغيِّر الذي جعل من الصندوق أكثر تركيزاً على البلدان، وأقل تمحورا في روما مع افتتاح 40 مكتباً قطرياً.

والثاني، هو إعادة التنظيم الداخلي للعمليات وللهيكل التنظيمي والإداري وإصلاح الموارد البشرية.

والثالث، هو إعادة تنظيم دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة لتوفير الأفكار الجديدة والدلائل والأدوات للمجتمع الانمائي بغية تحقيق انخراط أكبر في حوار السياسات لتحويل حياة وسُبل عيش السكان الريفيين.

واليوم، أودّ أن أعطيكم تحديثاً للتقدُّم المحرز نحو تجذير العمود الأخير، الذي يتمثّل في المزيد من الابتكارية في تعبئة واستخدام التمويل. فالحاجة إلى مصادر جديدة للتمويل ليست بالأمر الجديد. وقد غدا واضحاً ولسنوات عديدة أن المستويات العالية للمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة لن تعود إلى ذروتها التي بلغتها في الثمانينات من القرن الماضي، وأن المعوِّقات النقدية الحالية في اقتصادات عديدة تفرض ضغوطات على الجهات المانحة التقليدية.

في الوقت نفسه، فإن الجوع والفقر يبقيان مشكلتين حادتين في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا حيث الطلب على خدمات الصندوق أعلى من أي وقت مضى.

ويقود ذلك الاعتراف بامتلاك زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لإمكانية الإيفاء باحتياجات الأمن الغذائي، مع الإسهام في الحد من الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر ورفاهية اجتماعية أفضل.

في السنوات الأخيرة حاولنا ردم هذه الفجوة من خلال الأموال المكرّسة لأغراض معيّنة مثل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وحساب الأمانة الإسباني. وقد كان لهاتين الوسيلتين فائدة للسماح للصندوق بتوسيع برنامج عمله، والإيفاء بالطلب المتزايد عليه والاحتياجات الناشئة، إلاّ أنهما لم توفّرا على الدوام تدفّقات عائدة من القروض تدعم النمو المستدام في مؤسستنا.

وكجزء من مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق، فإن الصندوق يطوِّر الآن إطاراً للاقتراض من المصادر السيادية. وقد بدأنا بالفعل بإرساء شراكاتنا في هذا المجال مع مصرف التنمية الألماني من خلال إبرام اتفاقية تمويل مبتكرة بما يصل إلى 400 مليون يورو في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي.

كمؤسسة تتسم بكونها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية في آن معاً، يحتل الصندوق بالفعل موقعاً فريداً من نوعه. ومن شأن هذه القدرة الجديدة على الحصول على الموارد من خلال مصادر سيادية أن تضفي إلينا المزيد من التميُّز مع توفير احتمالات أفضل لاستقطاب وإدارة الموارد بطريقة أكثر سلاسة ومرونة في المستقبل.

أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

كنت أتمنّى لو كان لدي الوقت لأتقاسم معكم جميع القصص من زياراتي الميدانية عام 2014. النساء الإثيوبيات اللواتي ينمين أعمالهن ويطعمن أسرهن لأنهن حصلن على فرصة للوصول إلى التمويل الصغري الشمولي، مزارعات الأرز في غامبيا اللواتي حققن قفزات كبيرة في الحد من مستويات الجوع الأسري مع ترسيخ صمودهن في وجه تغيُّر المناخ، ضحايا التسونامي في تاميل نادو الذين تعلّموا الإدارة المستدامة للموارد والسلامة البحرية والذين يقومون بجمع كيلو ونصف من حيوانات السلطعون لبيعها في الأسواق الدولية، ومزارعو القهوة في مرتفعات نيكارغوا الذين زادوا من مردوداتهم كمّاً ونوعا بصورة كبيرة بحيث يستطيعون الآن البيع للولايات المتحدة.

ولو تمكنت من أخذكم إلى الميدان لأمكنكم من رؤية قوة التحوُّل الريفي، الذي يغيِّر حياة البشر ومجتمعاتهم واقتصاداتهم.

ومن خلال دعمكم وصل الصندوق إلى عددٍ أكبر من البشر في السنوات الماضية من أي وقت مضى، وقام بمساهمة أكبر في التنمية المستدامة الشمولية من أي مساهمة له في السابق.

يتمتّع الصندوق بمهمة فريدة من نوعها تتمثل في التركيز على المناطق الريفية. ولكن عمل الصندوق لا يقتصر على المناطق الريفية، إذ أننا نقوم على الدوام بإرساء الشراكات وإيجاد الطرق الجديدة للنهوض بأهدافنا، وفوق ذلك كله للوصول إلى عددٍ أكبر من البشر. وفي يومنا الحالي، انضم إلى عمل الصندوق الحيوي ثلاث حكومات جديدة، وأنا على يقين من أنه سيكون هنالك المزيد. مما يؤدي لفائدة ملايين أكثر من البشر.

إن إنقاذ المجتمع يتطلّب أكثر من مجرد المال. إنه يتطلّب إرادة مشتركة للحكومات لتوفير السلع العامة، وللمؤسسات المالية للاعتراف بأن السكان الريفيين هم مخاطرة جيدة وليسوا مجرد قضية خاسرة، ولشركات القطاع الخاص التي لا ترغب فقط في جني الأرباح وإنما أيضاً في إحداث الفرق، وفوق ذلك كله الإيمان بأنهم بشر مثلي ومثلكم.

لدينا رؤية للتحوُّل الريفي ومعكم، مع الدول الأعضاء في الصندوق، سنجعل من هذه الرؤية حقيقة واقعة.

أنا فخور بالعمل في الصندوق، فخور بمهمتنا، فخور بموظفينا، في روما وفي الميدان، فخور بما أنجزناه.

أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

الصندوق أيضا مؤسستكم، وآمل ان تشاركونا فخرنا وتصميمنا على بناء عالم ريفي أفضل.

وشكرا لكم.

موجز لمداولات

الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

12-13 فبراير/شباط 2015

إننا، الشعوب الأصلية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والمحيط الهادي، نمتلك نظم أغذية فريدة من نوعها، متأصّلة في الممارسات المستدامة لسُبل العيش، ومتوائمة مع النظم الإيكولوجية الخاصة بأراضينا. وتتضمّن هذه الممارسات الزراعة على نطاق صغير، والرعي، والزراعة المتنقلة، وصيد الأسماك، والصيد البري وجمع الثمار. وعلى مدى تعاقب الأجيال، ضَمِنت سُبل العيش هذه السيادة الغذائية والرفاهية لمجتمعاتنا، وبالتالي فهي ترتبط في نهاية المطاف بهويّاتنا وثقافاتنا وروحيتنا ونُظم تعليمنا وحوكمتنا.

وعلى الرغم من القيمة التغذوية العالية للأغذية الأصلية، والمساهمة التي لا يمكن نكرانها لسُبل العيش الأصلية في الحفاظ على التنوُّع البيولوجي والتنمية المستدامة، إلاّ أن سبل عيشنا لا تحظى بفهم وتقدير جيدين حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، فإن الممارسات غير المستقرة وغير التجارية ما زالت تتعرّض للإهمال وللتحيُّز ضدها.

علاوة على ذلك، يفتقر العديد من مجتمعات الشعوب الأصلية إلى اعتراف قانوني وحماية لأراضيها وأقاليمها ومواردها. وما زال الاستيلاء على الأراضي بالقوة وتهجير الشعوب الأصلية لأغراض صناعات التعدين ومشروعات البنى التحتية والزراعة الصناعية واستثمارات المضاربة بالأراضي ومناطق الصون مستمرة بمعدلات مفزعة. ويفاقم من ذلك الآثار المدمّرة لتغيُّر المناخ، مما يؤدّي إلى تغييرات مطردة في الحميات المتبعة، وخسارة نظم الأغذية التقليدية، والاعتماد على الأغذية الصناعية والمستوردة، وسوء التغذية، والمشاكل الصحية الجدية. وبالتالي لا بد للاستجابات من أن تكون شمولية ومتعددة الأوجه والتخصّصات.

وفي هذا السياق، نؤكّد مجدّداً على تقديرنا العميق للشراكة الجارية التي تعود بالفائدة على الطرفين مع الصندوق. إذ أن سياسة الصندوق المتمثّلة في استهداف السكان الريفيين الذين يعيشون في فقر مدقع وانعدام للأمن الغذائي تقوده بصورة لا مفر منها إلى مجتمعاتنا. ومن جانبنا فإننا نرفد هذه الشراكة بمعارفنا التقليدية، ونظمنا الغذائية، وسُبل عيشنا المستدامة كأساس لإرساء الحلول المثمرة.

ساعد منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق على وضع توجُّه استراتيجي لشراكتنا، التي غدت تترجم بصورة متزايدة في إجراءات على أرض الواقع. إذ يزيد الصندوق من قدرته على العمل على قضايا الشعوب الأصلية؛ حيث أجرى تقييماً موجزاً لعمله مع الشعوب الأصلية وأَدرَج مطلباً القبول المُسبَق الحُرّ المستنير في إجراءاته المحدّثة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وبصورة مشابهة تنعكس احتياجاتنا وأولوياتنا بصورة متزايدة في الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات القطرية. ويدعم مرفق مساعدة الشعوب الأصلية عدداً متزايداً من المشروعات، كاستجابة مباشرة لاحتياجات وأولويات مجتمعاتنا.

على المستوى العالمي، فقد أسهم دعم الصندوق في المخرجات الإيجابية للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية الذي عُقد عام 2014 حيث التزمت الدول "بالاعتراف والنهوض والفصل في حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلّق بالأراضي والأقاليم والموارد"، "وتطوير السياسات والبرامج والموارد لدعم مهن الشعوب الأصلية وأنشطتها التقليدية للكفاف واقتصادياتها وسُبل عيشها وأمنها الغذائي والتغذوي". ونتوقّع أن نرى هذه الالتزامات تؤكَّد مرة أخرى وتنعكس في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، والإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق.

وتحفِّزنا هذه التطورات على تعزيز المزيد من أثرنا على أرض الواقع. ونؤكِّد مجدّداً على التزامنا بالعمل مع الصندوق للتطرُّق لتحدّيات التنفيذ المتبقية، ونتقدم بالتوصيات والالتزامات التالية:

توصيات مشتركة للصندوق والحكومات والشعوب الأصلية:

- اتخاذ نهج شمولي لدعم وتعزيز النظم الغذائية للشعوب الأصلية، وممارساتها لسُبل العيش المستدامة، ونظمها في الحوكمة وقيمها الروحية والثقافية.
- رفع الوعي بقيم نظم أغذية الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال حملات رفع وعي المستهلكين ومعارض الأغذية والمناهج الدراسية.
- تيسير الحوار مع القطاع الخاص لاحترام النظم الغذائية للشعوب الأصلية وسُبل عيشها المستدامة.

توصيات للصندوق:

- دعم المبادرات الرامية إلى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد وحمايتها، والابتعاد عن المشروعات التي تؤثِّر سلباً على هذه الحقوق.
- توفير بناء القدرات وتيسير الحوار بين الشعوب الأصلية والحكومات حول سُبل العيش المستدامة بما في ذلك ممارسات الرعي وغيرها من الممارسات المتنقلة.
- تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في جميع مراحل دورات المشروعات والبرامج، بما في ذلك فرق إدارة البرامج القطرية وتصميم المشروعات والإشراف عليها.
- ضمان الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة المستنيرة بصورة منتظمة وملائمة في سياق المشروعات التي يموّلها الصندوق، التي تستهدف أو تؤثّر على الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال المبادئ التوجيهية الإجرائية وبناء قدرات الموظفين وشركاء التنفيذ.
- دعم البحوث والتوثيق والتدريب وتبادل الخبرات وتوسيع نطاق الممارسات الناجحة ذات الصلة بنظم الأغذية وسُبل العيش التقليدية، بما في ذلك عبر الأقاليم.
- تصميم مبادرات مستهدِفة للنساء والشباب من الشعوب الأصلية، بما في ذلك تطوير المهارات والحوار فيما بين الأجيال، والتدريب على القيادة، والمشاركة في صُنع القرار، وزيادة الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة.
- تقسيم البيانات وإدراج مؤشرات ذات صلة مخصوصة بوضع الشعوب الأصلية في نظم إدارة النتائج والأثر في الصندوق وفي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، علاوة على غيرها من نظم وأدوات الرصد.
- المساهمة بصورة نشطة في تحقيق نتائج المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وبخاصة خطة العمل على نطاق المنظومة مع تركيز مخصوص على تعريف وتطبيق ورصد المؤشرات الخاصة بالشعوب الأصلية بما في ذلك في سياق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمتين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي) وغيرهما من المؤسسات مثل التحالف الدولي المعني بالأراضي،

والمبادئ الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والتغذية وغيرها من المواضيع.

- بناء قدرات موظفي الصندوق، بما في ذلك على المستوى الوطني، بغية التنفيذ التام لسياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية
- عرض الموجز الحالي للمداولات على المجلس التنفيذي للصندوق لمناقشته.

توصيات للحكومات

- الاعتراف بالحقوق التي لا يمكن نكرانها للشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد وحمايتها.
- الاعتراف بقيمة النظم الغذائية المتنوعة للشعوب الأصلية كعنصر أساسي في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والأمن الغذائي والصمود في وجه تغيُّر المناخ.
- إعداد خطط عمل واستراتيجيات وطنية وغيرها من الإجراءات؛ وبالشراكة مع الشعوب الأصلية، تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة وتنفيذ الالتزامات المعقودة في الوثيقة الناشئة عن المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية عام 2014.
- دعم وتيسير مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في اللجان التوجيهية للمشروعات، وفي وحدات التنسيق التقنية، وفي الرصد والتقييم.

وكشعوب أصلية، فإننا نُلزِم أنفسنا بما يلي:

- العمل مع الصندوق لتوثيق ممارسات سُبل العيش المستدامة وتوسيع نطاقها.
- بناء التحالفات مع الشركاء العاملين على القضايا ذات الصلة بسُبل العيش ونظم الأغذية المستدامة، بما في ذلك رابطات المنتجين والمستهلكين ومجتمع التجارة الحرة وحركة الأغذية المتأنية وغيرها.
- الاستمرار في العمل معاً عبر البلدان والأقاليم لتقاسم الممارسات الجيدة لأغراض تعزيز صمودنا وضمان الاستمرارية عبر الأجيال لنظمنا الغذائية وممارساتنا المستدامة

سلسلة محاضرات الصندوق

المحاضرة الافتتاحية التي ألقتها السيدة Winnie Byanyima، المديرة التنفيذية لأوكسفام انترناشيونال حول "مستقبل المعونة"

أولا، دعوني أشكر رئيس الصندوق شكرا جزيلا على دعوته لي لإلقاء هذه المحاضرة الافتتاحية. وذلك شرف عظيم لي، ومن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم وأن أحظى بفرصة التحدث أمامكم، أمام أعضاء مجلس محافظي الصندوق وغيرهم.

لقد طُلب مني الحديث عن مستقبل المعونة في عالم ما بعد عام 2015.

دعوني أولا أخبركم قليلا عن نفسي. لقد ولدت في بلدة صغيرة كانت عندئذ بلدة ريفية للغاية، وهي بلدة مبرارا في جنوب غرب أوغندا. قالت لي أمي أنها كانت يوم ولادتي في حديقة تزرع فيها البطاطا الحلوة، تجمع ثمار البطاطا عندما شعرت بمخاض الولادة. استحمّت وحملت حقيبتها الصغيرة وذهبت إلى ناحية الطريق حيث انتظرت سيارة لتأخذها إلى المستشفى على بعد ثلاثة أميال.

توقف أحد عابري الطريق وأقلّها بسيارته. قالت أنه ومع الوقت الذي استغرقه وصولها إلى المستشفى كان حوالي نصف جسدي خارج جسدها، وأنه ومع الوقت الذي استغرقه أخذها إلى جناح الولادة كنت عمليا خارج جسدها. بلغتنا المحلية نطلق على الأطفال اسم الأحداث التي أحاطت بولادتهم، ولذلك يمكن أن يطلق علي اسم "المولودة في حديقة البطاطا الحلوة". كما يمكن أن يطلق علي أيضا اسم "التي ولدت على الطريق تقريبا"، ولعلّ ذلك الاسم كان وكأنه جيد لي نظرا للعديد من الأميال التي قطعتها في سفري حول العالم. أو يمكن أن يكون اسمي "المولودة في عيادة" وذلك اسم مميز لأنه وفي زماني لم يولد إلا 20 بالمائة فقط من الأطفال في العيادات.

واليوم في أوغندا يولد حوالي 40 بالمائة من الأطفال على أيدي متخصصين في الصحة. 40 بالمائة، أي أن العدد لم يتغير كثيرا عن الوقت الذي ولدت فيه. وهذا الرقم أقل في المناطق الريفية. إذن فالحياة لم تتغير كثيرا بالنسبة للسكان الريفيين. ولذلك فإن موضوع اليوم، موضوع التحول الريفي موضوع عزيز على قلبي، فأنا اعتبر نفسي مناضلة للبقاء على قيد الحياة، حتى وإن ما زلت أحمل ذكريات سعيدة جدا عن حياتي في بلدتنا الريفية الصغيرة.

لذا، وبصورة متزايدة تبرز الأسئلة التالية: ما هي أهمية المعونة في زمننا هذا وفي وقتنا هذا، مقارنة بالأساليب الأخرى لتعبئة الموارد؟ ما هو الأثر الذي يمكن للمعونة أن تخلفه؟ هل المعونة مفتاح النجاح في الإطار العالمي للتنمية لما بعد عام 2015؟

أُلّفت الكتب عن هذا الموضوع ونشرت المقالات عنه، ومازال الجدل جاريا والموضوع يستحق ذلك.

ولتحري هذه القضية اليوم، أود أن أتقاسم معكم بعض أفكاري في مجالين اثنين: كيف ولماذا يتوجب على المعونة أن تتغير في عالم ما بعد عام 2015؛ وثلاثة تحديات جذرية للتنمية الريفية.

ما سأقوله أن المعونة هامة في المعركة لمواجهة هذه التحديات، وهي ثلاثة: تغير المناخ وانعدام المساواة الاقتصادية المتزايد وتمكين النساء. المعونة هامة في المعركة لمواجهة هذه التحديات الثلاث فقط في حال وجود إعادة صياغة جذرية للطريقة التي يتم فيها تصميمها وإيصالها.

لذا، أولا لماذا وكيف يتوجب على المعونة أن تتغير.

هنالك العديد من التحديات الإنمائية الأكبر التي تنتظرنا والتي لا يمكن حلها عن طريق المعونة وحدها.

ولكن لا تخطئوا فهمي، فبالقيم المطلقة، تتزايد حجوم المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، وفي 43 بلدا من بلدان العالم، حيث يعيش 221 مليون شخص ممن يعانون من الفقر المدقع، مازالت المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر من أي شكل آخر من أشكال التمويل الخارجي.

إلا أن المعونة بدأت تحجبها أشكال أخرى من التمويل الإنمائي، مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات.

في الوقت نفسه، تدخل جهات مانحة جديدة من الاقتصادات الناشئة الفضاء الإنمائي والفضاء الإنساني. ويمثل هذا فرصا ضخمة إلا أنه يفرض أيضا تحديات بالغة.

في هذه الأثناء، من الواضح وبصورة متزايدة أن الموارد المرصودة لوضع حد للفقر والجوع لا بد وأن تأتي في نهاية المطاف من المصادر الداخلية للبدان نفسها لأسباب الاستدامة، علاوة على السيادة.

لقد شهدنا جميعا إرث المعونة التي لا تتصف بحسن الأداء:

- مشروعات "الفيل الأبيض" التي تفتقر إلى فهم السياق المحلي والتزامات الحكومات أو المجتمعات المضيفة.
- ربط المعونة، وعدم كفاءة العقود، والسياسات الحمائية المصممة لفائدة الدول المانحة. هنالك الآن نزعة مقلقة للشركات الداعمة للجهات المانحة في بلدانها كوسيلة لتعزيز توسعها الاقتصادي في الأسواق الناشئة، وفي ذلك خروج للمعونة عن مسارها.
- الافتقار إلى الشفافية التي تجعل من الصعب التعلم من الأخطاء والنجاحات السابقة، وتجعل من الصعب أيضا تعبئة وتنسيق الاستثمارات الأخرى.
- إحجام الجهات المانحة عن الاستثمار بصورة كاملة في نجاح مؤسسات التنمية المحلية والقيادة المحلية.

وتتشاطر هذه المشاكل جميعا جذورا مشتركة، إذ أنها عوارض لإعطاء الجهات المانحة الأولوية لاحتياجاتها الخاصة على حساب احتياجات الحكومات الشريكة واحتياجات المواطنين.

ولكنني سأثير الجدل على أية حال بأن المعونة يمكن لها ويتوجب استخدامها لتقريبنا من نهاية الفقر المدقع ولوضعنا على طريق التحول الريفي.

وللقيام بذلك، لابد من تصميم وإيصال المعونة بصورة مختلفة. إذ يتوجب عليها تعزيز العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم، كما يتوجب عليها أيضا توليد الموارد واستثمارها محليا لأغراض التنمية.

باختصار، ما نحتاجه هو أن تعمل المعونة على الوصول إلى مرحلة لا تجد لنفسها عملا فيها.

***

لتحقيق هذا هنالك أربعة أشياء تحتاجها المعونة كي تحسن من أدائها:.

أولا، تحتاج المعونة لتحفيز الأشكال الأخرى من التمويل الإنمائي والمساعدة على الإبقاء عليها.

يتوجب على المعونة أن تستخدم لدعم الحكومات في بناء نظم فعالة وكفؤة للعوائد، كما تحتاج أيضا لدعم الجهود الرامية إلى مواجهة التهرب الضريبي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات والتطرق لموضوع التدفقات النقدية غير الشرعية.

ما من وقت يمكن إضاعته لتحقيق هذا الإنجاز، إذ أن تجنب الضرائب يكلف البلدان النامية ما يعادل 123 مليار يورو سنويا، ويتوجب لهذه المليارات المخفية أن تتوجه نحو الخدمات الضرورية للمواطنين لا أن تتكدس في الحسابات المصرفية السرية.

وبالنسبة للتنمية الإنمائية فإن تعبة الموارد المحلية في البلدان النامية هي المفتاح، بحيث نتمكن من خلق اقتصادات دائرية وأن نستثمر في أنماط الأشياء التي نعلم جيدا أنها تنجح في محاربة الفقر وتحفيز التنمية.

فالاستثمارات مثلا في الأسواق المحلية للسكان الريفيين والخدمات الإرشادية والائتمان والبنى الأساسية الريفية وزيادة فرص وصول السكان الريفيين إلى الطاقة المستدامة، كلها بحاجة للمزيد من الموارد المحلية وللمزيد من التمويل الإنمائي بأشكاله الأخرى.

ثانيا، لابد من إيجاد النظم بحيث يذهب المزيد من تمويل القطاع الخاص لدعم جهود الحد من الفقر. إذ أنه لا يكفي الحصول على المزيد من التمويل من القطاع الخاص؛ بل لابد من أن نحصل عليه بهدف الحد من الفقر.

غالبا عندما تتحدث الجهات المانحة عن تعبئة الاستثمارات من القطاع الخاص لأغراض التنمية فهي تتحدث عن خلق الظروف المواتية لشركاتها للاستثمار في الخارج.

حسنا، للقطاع الخاص دور هام يتوجب عليه أن يلعبه، ولكن استثمارات القطاع الخاص لا يجب أن تشكل غاية بحد ذاتها، فالقطاع الخاص ليس بالحل السحري للتنمية الريفية.

في حقيقة الأمر، يمكن للاستثمارات من القطاع الخاص غير الموجهة بقواعد ناظمة أن تقوض حقوق الإنسان وأن تخلق مخاطر جدية بالنسبة لحقوق المجتمعات المحلية في المناطق الريفية. لقد رأينا ذلك يحصل ومازال يحدث في السابق ومازال يحدث الآن.

ومع ذلك وعندما تجري استثماراته بصورة جيدة، يمكن القطاع الخاص أن يساعد على الحد من الفقر.

يمكن للقطاع الخاص، سواء كان محليا أو دوليا، أن يبني الشراكات مع الجهات الأخرى لدعم أهداف التنمية، ولكن ذلك لن يكون فعالا مالم تحتل المجتمعات المحلية ومنظمات المنتجين مقعد القيادة.

يتوجب علينا الابتعاد، أو لنقُل، يتوجب علينا أن نعيد فتح وتعريف مفهوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. نعيد تعريفها بحيث تكون خاصة بالشراكات الحقيقية بين الحكومات والمجتمعات الريفية ومجموعات الأعمال. انتبهوا للكلمات التي استخدمها: مجموعات الأعمال، وأنا هنا لا أتحدث عن الشركات الأجنبية فقط، إذ أن أولئك الأشد تضررا بالجوع لا يمكن استبعادهم عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

يتوجب علينا إعادة صياغة الكلمات، لأن عبارة "عام"، تفهم على الغالب على أنها الحكومات التي تدخل في شراكات مع الشركات الأجنبية في قطاع الزراعة. ولكن علينا استبدال هذه الكلمة بكلمة "المجتمعات"، عندئذ نحصل على شراكات جيدة تؤدي إلى تحويل المجتمعات الريفية.

ثالثا، تحتاج المعونة للنهوض بحقوق المواطنين.

في نهاية المطاف، تعتبر التنمية نتاجا لعقد بين المواطنين النشطين والدول الفعالة، إذ غالبا ما تفشل المعونة عندما تحاول أن تحل محل هذه العلاقة عوضا عن دعمها وتعزيز بزوغها.

من النادر أن يُسأل المزارعون بالفعل عما يحتاجونه ويرغبون به. في قريتي مثلا، في مبرارا، التي أخبرتكم عنها بدأت التنمية تهطل علينا من السماء. في قريتي وصلت المياه. في الوقت الذي استغرقته المياه لتصل كنا قد استكملنا تعليمنا الجامعي وتركنا قرانا. كذلك وصلت الكهرباء حتى أن طريقا قصيرا قد وصل أيضا، لكننا لم نمتلك القرار بشأن هذه الأمور، فقط كان علينا الاستفادة منها عندما وصلت.

من النادر للجهات المانحة وممارسي التنمية أن يصمموا برامجهم حول الاحتياجات التي يعبر عنها الأشخاص العاديون.

إلا أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ليسوا بالمستفيدين، إنهم مبتكرون، ومستثمرون وناخبون. إنهم يحملون بأنفسهم مفاتيح التحول الريفي. إنهم رجال أعمال في طور الصياغة.

لذا يتوجب على التعاون الإنمائي أن يدعم الحكومات لتغدو أكثر استجابة لمواطنيها، عليه أن يدعم المواطنين كي يطالبوا بالمزيد من المساءلة من حكوماتهم.

هنالك فرصة هائلة هنا للوكالات الإنمائية والجهات المانحة للعمل كمحفز للتغيير، ولدعم التنمية التي يتصورها السكان الريفيون أنفسهم ويقومون بتوجيهها.

أخيرا، تحتاج المعونة أن تقوم بعمل أفضل في دعم الأشخاص لتخليصهم من الفقر على أساس مستدام.

وتبقى الجهات المانحة محجمة عن الاستثمار بصورة كاملة في نجاح المؤسسات الإنمائية المحلية والقيادة المحلية. وفي بعض الأحيان لأسباب غاية في الأنانية. ويمكن تصميم ربط المعونة وغيرها من السياسات الحمائية لزيادة الفائدة الاقتصادية لخدمة مصالح البلدان المانحة.

ولكن وفي أوقات أخرى هنالك خوف حقيقي من الفساد وسوء الإدارة، مما يقود الجهات المانحة إلى خلق عوائق بيروقراطية لحماية الأموال على المدى القصير – إلا أنها تفشل في إيصال نتائج مستدامة على المدى الطويل.

***

وإذا ما تمكنا من إصلاح هذه التحديات التي تواجهها المعونة، سنتمكن عندئذ من تعزيز قدرتنا على دعم التنمية الريفية والتحول الريفي.

أود الآن وبصورة سريعة أن أستعرض معكم ما أرى أنه من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الريفية والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار ونحن نصمم إطار ما بعد عام 2015.

هنالك ثلاثة تحديات حاسمة ذكرتها في السابق وهي: تغير المناخ، وزيادة انعدام المساواة وتمكين النساء.

فتغير المناخ قد بدأ بالفعل يؤثر على نظم الأغذية ويحدث ذلك بأساليب لا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير. إذ أن الأحداث المناخية المتطرفة تؤدي إلى هزات عميقة تعصف بنظم إنتاج الأغذية وتوزيعها.

وتبين خبرة أوكسفام في العمل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أن تلك التغييرات المخيفة في المواسم وتقلص فترات الزراعة وعدم القدرة على التنبؤ بالطقس، تفزع المزارعين وتروعهم، مما يجعل من الصعب عليهم وبصورة متزايدة أن يقوموا بحراثة الأرض، وزراعتها وحصاد مواسمهم بحيث لم يعد من اليسير عليهم العيش مما تنتجه أراضيهم.

قد يزيد عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية بحوالي 25 مليون طفل بحلول عام 2050 بسبب تغير المناخ، زيادة قدرها 25 مليون طفل.

وعلى سبيل المقارنة، فإن ذلك الرقم يعادل جميع الأطفال في الولايات المتحدة وكندا.

ويعتبر الأشخاص الأشد فقرا الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، وتلك حقيقة لا بد وأن تشكل محور استراتيجياتنا المستقبلية للتنمية الريفية.

ومع تغير المناخ، هنالك زيادة في انعدام المساواة مما قد يشكل أكبر تحدٍّ في حقبتنا الزمنية هذه.

كيف يعبّر انعدام المساواة عن نفسه في المناطق الريفية؟

- التحيز للمناطق الحضرية في صناعة السياسات وتخصيص الموارد.
- الصعوبات في الوصول إلى الأراضي والسيطرة عليها مما تحتاجه العديد من الأسر الفقيرة.
- الافتقار إلى الدعم والخدمات الإرشادية، والإئتمان والتدريب والأسواق لصالح المنتجين على نطاق صغير.

ويؤدي انعدام المساواة في المناطق الريفية إلى جعل الأشد فقرا يتخلفون عن الركب، كما أنه يؤدي إلى عدم تمكين النساء على وجه الخصوص.

ولفترات زمنية طويلة، كانت الحكومات والأعمال التجارية تنظر إلى التنمية الريفية على أنها رعاية النباتات عوضا عن رعاية البشر. التركيز على المردودات ومكاسب الإنتاجية، بغض النظر في كيفية تحسين الدخول والحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر، مما أدى إلى تفاقم انعدام المساواة.

إننا بحاجة لضمان أن تفيد الاستثمارات لا أولئك المزارعين الذين يتمتعون بفرص الوصول إلى الأراضي فقط، ولا أولئك الذين يعيشون بمحاذاة الطرق فقط من الذين يمتلكون وصولا جيدا إلى المعلومات.

علينا أن نولي اهتماما أكبر للمعدمين، لأولئك الذين يمتلكون حيازات صغيرة من الأراضي، وللأسر التي تترأسها النساء.

وكما هو الحال بالنسبة لمقولة أن المعونة وحدها لا يمكن أن تحل تحدي الفقر، فإن المعونة لا يمكن لها أيضا أن تحل مشكلة انعدام المساواة. ولكن طريقة إيصال المعونة يمكن أن تؤثر على كيفية استجابة الحكومات لمواطنيها، وبالتالي مدى الحد من انعدام المساواة.

غالبا ما تعزز إجراءات الجهات المانحة علاقات القوة القائمة في البلدان الشريكة، حيث تساعد النخبة في جهودها لاقتناص السلطة والإبقاء على كيفية توزيع الموارد الوطنية.

وغالبا ما يبقى المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة سياسيا واجتماعيا وجغرافيا بمنأى عن صنع القرار الإنمائي. ولمحاربة الفقر وانعدام المساواة تحتاج المعونة لدعم الفقراء والمهمشين لكي يجدوا صوتهم ولكي يكون لهم قرار في كيفية توزيع موارد التنمية.

وهذا ما يمثل الترياق للاستحواذ السياسي، ومن شأنه أن يحد من انعدام المساوة سواء في الفرص أو في المخرجات.

وأخيرا، نعلم بأن النساء يلعبن دورا حيويا في قيادة النمو الاقتصادي والمكتسبات الاجتماعية. إلا أن النساء ما زلن يواجهن قدرا كبيرا من انعدام المساواة المتأصل في الزراعة وفي المناطق الريفية. وتفشل استثمارات زراعية عديدة في الوصول إلى النساء. ولا يتسع لي الوقت لأخبركم كيف، ولكنني أعلم بأنكم تفهمون ما أقوله.

والأهم من ذلك كله، ما نحتاجه هو أن نتذكر أن النساء غالبا ما يمتلكن أولويات استثمارية مختلفة بالكامل عن أولويات الرجال.

فالنساء، على سبيل المثال، غالبا ما يقدرن التكنولوجيات الموفرة للوقت وإضافة القيمة، في حين يحتمل أن يرغب الرجال من جهة أخرى أكثر بإدخال التحسينات على الإنتاجية.

وإذا سألنا مجموعة من النساء في قرية في تنزانيا أو في شمال أوغندا أو في بوركينا فاسو ما هي الاستثمارات الأكثر فائدة لهن؟ فمن المحتمل جدا أن يقلن لك بأنهن يرغبن في الحصول على مضخة للمياه قريبة من قريتهن لكي يوفرن ساعات طويلة مما يمكن تمضيته في استخدامات أكثر إنتاجية، وما إلى ذلك.

إذن، يتوجب علينا ألا نفترض ان المزارعين – نساء ورجالا – يرغبون بالأشياء نفسها. وهذا هو الدرس الذي تعلمناه في السبعينات من القرن الماضي من خلال Ester Boserup في كتابها الشهير حول النساء المزارعات في أفريقيا، ولكننا ما زلنا لم نتعلم هذا الدرس.

علينا أن نفرض على الجهات المانحة – وعلى أنفسنا كجهات فاعلة في التنمية الريفية – معايير أعلى بكثير في مجال تمكين النساء. ومن أعظم الأولويات في العقود القادمة هي كيفية وضع تمكين النساء الاقتصادي والاجتماعي في جوهر التنمية الريفية.

***

إذن، ولكي أنهي محاضرتي، سيكون عام 2015، عام الزخم بالنسبة للتنمية.

فمؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية؛ والنظر في الأهداف الإنمائية المستدامة وسبل تمويلها؛ والمفاوضات الجارية نحو الوصول إلى اتفاق جديد بشأن المناخ في باريس – كل هذه الأمور تهيء المشهد الإنمائي لعقود قادمة.

منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية، شهدنا أسرع حد للفقر في تاريخ البشرية. إذ تراجعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا بأكثر من النصف – مما خلّص حوالي نصف مليار شخص من قبضة الفقر.

وقد دعمت الالتزامات السياسية الجدية، متضافرة بالمساعدة الإنمائية للجهات المانحة، هذا التقدم المحرز.

ولكننا ما زلنا نواجه تحديات كبيرة.

ففي التنمية الريفية، سيستمر تغير المناخ و انعدام المساواة وحقوق المرأة، في كونها تحديات رئيسية في عصرنا.

والحلول للعديد من مشاكل الأمن الغذائي ليست حلولا زراعية فقط ولا هي حلول زراعية في المقام الأول. إنها حلول اجتماعية وسياسية وبيئية. ما تعلمناه هو أنها بحاجة للعديد العديد من الجهات المانحة التي لا بد من اجتذابها، لا الحكومات فقط ولا الجهات المانحة فقط.

سيكون التمكين السياسي والشمول حاسمين لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة ولإنجاز الأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام 2015.

لنتوقف عن الكلام، لا بد من أن نبدأ العمل.

وشكرا لكم على إصغائكم لي.

البيان الختامي للسيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

معالي السيد رئيس المجلس،

أصحاب المعالي والسعادة،

المحافظون الموقرون،

سيداتي وسادتي،

بعد دقائق قليلة سيُعلِن رئيس مجلس المحافظين معالي السيد Luc Oyoubi وزير الزراعة والثروة الحيوانية لمصايد الأسماك والأمن الغذائي في جمهورية الغابون رسمياً اختتام الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. وأودّ أن أشكره على العمل الجيد الذي قام به هذا العام.

وأودّ أيضاً أن أشكر السيدة Winnie Byanyima للتحدُّث هذا الصباح عند افتتاح سلسلة محاضرات الصندوق. لقد تحدتنا جميعاً لنتمعن في دور المعونة، ولننظر بجدّية فيما لم ينجح. وأنا أتفق معها في تقديرها بأن "ما نحتاج إليه في نهاية المطاف نحتاج هو أن نرى المعونة وقد غدت بلا عمل". إنه الحلم الذي نشترك جميعاً به.

عالم متحرر من الفقر، عالم متحرر من الجوع، عالم يتمتّع بالنمو الشمولي وبقدر أكبر من المساواة.

لن تجد المعونة عملاً لها ما أن نحقّق التحوُّل الريفي بحيث توفِّر المناطق الريفية فرص العمالة والخدمات والفرص لثلاثة مليارات شخص يعيشون فيها، وبخاصة لأولئك الذين تعتمد حياتهم على مزارع الحيازات الصغيرة.

في بداية اجتماعنا تشاطر معنا فخامة الرئيس John Dramani Mahama رئيس جمهورية غانا رؤيته لاقتصادات ريفية أكثر حداثة وتنوُّعاً وأفضل تكاملاً. كذلك ناقش صاحب الجلالة Tupou VI ملك تونغا المبادئ الموجِّهة للتنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الحاجة لبناء الصمود وتوسيع التنوُّع في سُبل العيش. وهي خطوات هامة في التحوُّل الريفي.

أما مهمتنا فهي العمل معاً لجعل هذا التحوُّل حقيقة واقعة.

في خلال اليومين الماضيين، ناقشنا ما يحتاجه الصندوق ليجعل من التحوُّل الريفي حقيقة واقعة. وفي المائدة المستديرة للسادة المحافظين سمعنا بصورة مباشرة ما الذي ترونه هاماً أنتم السادة المحافظين. لقد أعلمتمونا بالتحدّيات التي تنجم عن الافتقار إلى البنى الأساسية، كما تحدثتم عن الحاجة إلى نهج متعدّد القطاعات، وأكدتم على دور المرأة. كما أكدتم أيضاً على الحاجة إلى النظر في جودة الاستثمارات في جميع القطاعات.

وقد سمعنا بصورة مباشرة من الشعوب الأصلية رأيها في التغييرات الضرورية للحفاظ على نظم الأغذية المستدامة، وكانت رسالتهم حول تهديد تغيُّر المناخ وأهمية حقوق الأراضي واضحة وجلية.

وقبل دقائق من الآن أتيحت لنا الفرصة لنتعلّم كيف نمكِّن النساء على أفضل وجه لتحويل المناطق الريفية.

دعوني أؤكِّد لكم بأننا أصغينا إلى رسائلكم، وأن اقتراحاتكم سوف تسهم في تشكيل عمل الصندوق في السنوات القادمة. نؤكّد لكم بأننا سنقوم بالجزء الموكَل إلينا.

ولكن كما ذكَّرنا به معالي وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة الإيطالية السيد Pier Carlo Padoan البارحة فإن الملكية القطرية والقيادة القطرية مفتاح نجاح خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ستنجح جهود الصندوق فقط في حال ساندتها السياسات الاقتصادية الوطنية المستدامة والاستثمارات المحلية في الفضاء الريفي.

والأهم من ذلك، فإننا لن ننجح إلاّ إذا حظينا بالمساهمة الكاملة والفعلية من جميع الدول الأعضاء لدينا.

كما قلت في كلمتي الافتتاحية فقد حدّدت مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق مستوى مستهدفاً قدره 1.44 مليار دولار أمريكي بحيث يتمكّن الصندوق من الإبقاء على برنامج للقروض والمنح بما يعادل 3 مليارات دولار أمريكي.

وعلى مدى اليومين الماضيين، استمعنا إلى العديد من الإعلانات الجديدة والسخية لتعهّدات من الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، يسعدني أن أبلغكم بأن 52 دولة قد قامت بالفعل بإعلان تعهّداتها، مما يجعلنا نتجاوز حد الـ 70 في المائة للمستوى المستهدَف، وهو أعلى من نسبة 67 في المائة التي تحققت في نفس النقطة من التجديد التاسع للموارد مما يجعلنا في موقع متين للإيفاء بهدفنا الإجمالي. وآمل من أولئك الذين لم تتح لهم الفرصة حتى الآن لإعلان تعهّداتهم القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

أنتم سُفراء الصندوق إلى عواصم بلدانكم، والمستقطبون الأكثر أهمية بالتأييد لفقراء الريف أطفالاً ونساءً ورجالاً.

وآمل أنه، عند عودتكم إلى بلدانكم، فإنكم ستحملون معكم رسالة التحوُّل الريفي والحاجة الملحّة لبناء عالم متحرر من الفقر، حيث يعيش السكان الريفيون جميعهم بكرامة. وآمل أن تتمكنوا من إيصال الدور الهام الذي يلعبه الصندوق في تحفيز التمويل لأغراض التحوُّل الريفي، وتقاسم المعرفة والخبرات المتراكمة لديه واستقطاب التأييد للسكان الريفيين.

شكراً لكم على ثقتكم بالصندوق وعلى دعمكم المستمر له.

البيان الختامي لمعالي السيد Luc Oyoubi، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد رئيس الصندوق،
المحافظون والمندوبون الموقَّرين،
سيداتي وسادتي،

لقد حان الوقت لاختتام الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين. وقد سلَّط المجلس هذا العام الضوء على التحوُّل الريفي كمفتاح للتنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ستبقى هذه الدورة في أذهاننا بفضل الضيوف الأكارم الذين شرّفونا بالإدلاء بخطاباتهم الرئيسية خلال حفل الافتتاح.

لقد تشرفنا بالإصغاء إلى تأكيد الدعم من البلد المضيف للصندوق في رسالة معالي وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية Pier Carlo Padoan. كما تشرف المجلس أيضا بالبيان الذي ألقاه فخامة رئيس جمهورية غانا John Dramani Maham الذي سلّط الضوء لا على التزامه القوي فقط بالتنمية الريفية والزراعية، كوسيلة لتحسين حياة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وإنما سكان المناطق الحضرية أيضا.

أما صاحب السمو الملكي جلالة الملك Tupou VI ملك تونغا فقد ألقى كلمة معبرة أكدت على أهمية حماية البيئة وتبني الممارسات الذكية مناخياً لضمان تحول ريفي مستدام وقوي. واعترف جلالته بالدور الرئيسي الذي يلعبه الصندوق في النهوض بقضية الريفيين نساء ورجالاً الأمر الذي أثلج صدورنا بالفعل.

وقد تعزز إيماننا بالمهمة النبيلة لهذه المنظمة عند إصغائنا لبيان رئيس الصندوق السيد نوانزي أمام المجلس. فإيمانه وشغفه بعمل الصندوق، ورؤيته للتحول الريفي، والقوة والإمكانيات التي تنطوي عليها هذه الرؤية مثيرة للاهتمام بالفعل. وإنني أنضم إليه في مناشدة جميع الدول الأعضاء في الصندوق للعمل معاً لجعل هذه الرؤية أمراً واقعاً.

السادة المحافظون الموقَّرون،

بدأ العمل الرسمي في هذه الدورة بموضوع إيجابي للغاية مع الموافقة على طلبات العضوية التي تقدّمت بها كل من ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية بالاو والجبل الأسود مما رفع من عدد الأعضاء في الصندوق إلى 176 دولة عضو. وبطبيعة الحال فإن قوة أي كيان هو مجموع قوة جميع الأعضاء فيه، وأنا على يقين من أنني أتحدث نيابة عن جميع السادة المحافظين في الترحيب بهذه الدول الأعضاء الجديدة بيننا.

واستمر العمل بالموافقة على القوائم المالية المراجَعة الموحَّدة للصندوق لعام 2013، وعلى ميزانيتي الصندوق ومكتب التقييم المستقل فيه في عام 2015، وبيان سياسة الاستثمار لمخطط التغطية الطبية بعد الخدمة لموظفي الصندوق، وإعلان اليوم الدولي للتحويلات الأسرية. كذلك فقد أحاط السادة المحافظين علماً بالمعلومات المتوفِّرة حول وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق، ومشاركة الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، والتقرير الخاص باستضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر.

شكرنا الجزيل وتهنئتنا لزملائنا على مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق على إخلاصهم ودأبهم والتزامهم بالصندوق. وبالموافقة على التقرير النهائي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، يصادق مجلس المحافظين على التوجُّهات السياساتية المقترحة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق التي سيكون لها أثر كبير على نموذج العمل والنموذج المالي للصندوق. كذلك فقد أدركنا أهمية الصندوق والحاجة إلى توفير الموارد الضرورية لمنظمتنا للاستمرار في جهودها المضاعَفة بالفعل لتخليص الريفيين نساءً ورجالاً من قبضة الفقر، وبالتالي فإننا نشجِّع وبصورة قوية البلدان الأعضاء التي لم تُعلِن عن تعهّداتها للتجديد العاشر لموارد الصندوق القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وقد انتخَب مجلس المحافظين 18 عضوا جديدا وعضوا مناوبا في المجلس التنفيذي لفترة ثلاث سنوات من عام 2015–2017. واسمحوا لي أن أهنّئ أعضاء المجلس التنفيذي الجُدد. وإننا نتطلَّع قُدماً لقيادتهم المكرَّسة ونشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم على التزامهم بهذه المنظمة.

على مدى السنتين الماضيتين سمعنا عدة بيانات قويّة ألقاها السادة المحافظين في الصندوق التي تؤكّد على الأهمية التي نوليها لعمل الصندوق وعلى التزامنا المتجدّد بالتحوُّل الريفي وخلق الاقتصادات المتنوّعة والصامدة التي تعود بالفائدة على أصحاب الحيازات الصغيرة.

السادة المندوبون الأكارم،

خلال مجلس المحافظين لهذا العام استفدنا من برنامج أحداثٍ غنيّ ومناقشات خبراء غنيّة وفّرت الفُرص للاستشهاد بالعمل الذي يقوم به الصندوق على أرض الواقع في العديد من القضايا الرئيسية المتقاطعة من دعم الشعوب الأصلية إلى تمكين النساء الريفيات وتوفير الخدمات المالية الابتكارية.

وقد وفرت المائدة المستديرة للسادة المحافظين بعنوان "التغلُّب على التحدّيات التي يواجهها التحوُّل الريفي من خلال الأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام 2015" الفضاء الذي يمكن للسادة المحافظين من خلاله تبادل الآراء والتداول في كيفية التطرُّق للأسئلة الحاسمة، بما في ذلك الدور الذي يتوجَّب على الصندوق أن يلعبه في سياق الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الاستثمار في التحوُّل الريفي. وقد ورد هذا الجدل المثير للاهتمام في التقرير الذي تم الإبلاغ عنه من قِبل السادة المحافظين والذي عُرِض هذا الصباح.

كذلك فقد شهد مجلس المحافظين هذا العام إطلاق سلسلة محاضرات في الصندوق حيث قدَّمت السيدة Winnie Byanyima المديرة التنفيذية لمنظمة Oxfam International لمحات ثاقبة غاية في الأهمية والإثارة حول مستقبل المعونة.

ومن خلال هذه الأحداث فإنني، وأعتقد بأننا جميعاً في قاعة الاجتماع الرئيسية هذه، قد اكتسبنا المزيد من الفهم لسياق وأهمية عمل الصندوق على التحوُّل الريفي.

المحافظون الموقّرون،

إنني أعتبر أنه لشرف لي أن أترأس هذه الدورة الهامة لمجلس المحافظين وأود أن أشكر جميع الزملاء في مكتب المجلس وسكرتير الصندوق الذين ساعدوني في هذا الجهد.

وأودّ أيضاً أعبِّر عن شكر المجلس لموظفي الصندوق الذين يستحقون تصويتاً بالشكر على العمل الذي يدأبون عليه بدقّة لتنظيم مثل هذا المؤتمر الناجح والغاية في الابتكار، والشكر موصول أيضاً لأولئك الذين لا يمكن لأي

مؤتمر أن ينجح من دونهم، ومنهم على سبيل المثال المترجمون الفوريون والموظفون التقنيون، وبالتأكيد المراسلون في هذا المؤتمر.

سيداتي وسادتي،

ومع انتقالنا إلى ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية لنصل إلى خطة التنمية لما بعد عام 2015، اسمحوا لي أن أكون على ثقة من أن الصندوق يفعل كل ما في وسعه في لعب دوره الفريد من نوعه بحكم كونه المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرّسة حصراً للاستثمار في السكان الريفيين والعمل مع المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة لضمان التحوُّل الريفي المستدام.

وبهذه الملاحظة أعُلن انتهاء أعمال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين.

Document: GC 38/INF.4
Date: 25 February 2015
Distribution: Public
Original: Arabic/French/Spanish/English

IFAD | FIDA

Investing in rural people
Investir dans les populations rurales
Invertir en la población rural
الاستثمار في السكان الريفيين

قائمة المندوبين في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين

Delegations at the thirty-eighth session of the Governing Council

Délégations de la trente-huitième session du Conseil des Gouverneurs

Delegaciones del 38 º período de sesiones del Consejo de Gobernadores

رئيس المجلس:
Chairperson: Luc Oyoubi (Gabon)
Président:
Presidente:

نائبا رئيس المجلس:
Vice-Chairpersons: Afonso Pedro Canga (Angola)
Vice-Présidents: Pio Wennubst (Switzerland)
Vicepresidentes:

Governing Council — Thirty-eighth Session
Rome, 16-17 February 2015

For: **Information**

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Adviser	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome
Adviser	Mohammad Hamed KHURASANI Third Secretary (Multilateral Affairs) Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome

ALGERIA

Gouverneur	Abdelwahab NOURI Ministre de l'agriculture et du développement rural Alger
Gouverneur suppléant	Rachid MARIF Ambassadeur Représentant permanent de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Mohamed Seghir NOUAL Directeur général des forêts Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger

* في كل مرة تظهر إشارة (◊) في القائمة، فهي تعني أن التفويض لهذه الدورة فقط.

* In any instance where a lozenge appears on the list, it indicates that the accreditation is for this session only.

*Dans tous les cas où un losange apparaît sur la liste, cela signifie que l'accréditation est uniquement à cette session.

*En cualquier caso en el que aparece un rombo en la lista, significa que la acreditación es sólo para esta sesión.

ALGERIA (cont'd)

Mohamed MELLAH
Ministre Plénipotentiaire
Représentant permanent suppléant de
la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Scander MEKERSI
Directeur de la programmation des
investissements et des études économiques
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Saida ZOUGGAR
Chargée d'études et de synthèse
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Fatiha BAGHOUS
Chargée d'études et de synthèse
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Mohamed LAMINI
Inspecteur
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Belhadad SLIMANE
Chef de Bureau des institutions
financières internationales
Direction générale des relations économiques
et de la coopération internationale
Ministère des affaires étrangères
Alger

Karima BOUBEKEUR
Secrétaire des affaires étrangères
Représentant permanent suppléant de
la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

ANGOLA

Gouverneur

Afonso Pedro CANGA
Ministre de l'agriculture
Luanda

ANGOLA (cont'd)

Antonia NELUMBA
Secrétaire d'État
Ministère des pêches
Luanda

Gouverneur suppléant

Florêncio DA CONCEIÇÃO DE ALMEIDA
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

Carlos Alberto AMARAL
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

Tomás Éder Miguel DE SOUSA
Technicien
Ministère des finances
Luanda

Stella MONTEIRO
Technicien du Cabinet des
relations internationales
Ministère de l'agriculture
Luanda

José QUINTERA
Assistant du Secrétaire d'État
Ministère des pêches
Luanda

Nkosi LUYEYE
Directeur général
Ministère des pêches
Luanda

ARGENTINA

Gobernador

Claudio Javier ROZENCWAIG
Embajador
Representante Permanente de
la República Argentina ante
la FAO, el FIDA y el PMA
Roma

ARGENTINA (cont'd)

Gobernador Suplente ◇	Gustavo O. INFANTE Ministro Plenipotenciario Representante Permanente Adjunto de la República Argentina ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Asesor	Fernando FALBO Funcionario Ministerio de Economía y Finanzas Públicas Buenos Aires

AUSTRIA

Governor ◇	Wolfgang P.E. MÜLLER Ministerial Counsellor International Financial Institutions Federal Ministry of Finance Vienna

AZERBAIJAN

Governor	Vaqif SADIQOV Ambassador Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Zaur GADIMALIYEV Second Secretary Deputy Permanent Representative-designated of the Republic of Azerbaijan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BAHAMAS (THE)

Governor ◇	William J. Godfrey ENEAS Ambassador Permanent Representative of the Commonwealth of The Bahamas to the United Nations Food and Agriculture Agencies Nassau

BANGLADESH

Governor ◇	Md. Qamrul ISLAM Minister for Food Dhaka
	Mohammed Shahdat HOSSAIN Ambassador Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome
	Mahmuda BEGUM Additional Secretary Economic Relations Division Ministry of Finance Dhaka
	Md. Mafizur RAHMAN Economic Counsellor Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome
	Mohammed Karinul ISLAM BHUIYAN Assistant and Private Secretary to the Minister Ministry of Food Dhaka

BELGIUM

Gouverneur	Vincent MERTENS DE WILMARS Ambassadeur Représentant permanent de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Guy BERINGHS Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Lieselot GERMONPREZ Attaché Représentant permanent suppléant de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

BENIN

Gouverneur suppléant	Rosemonde DEFFON YAKOUBOU Ambassadeur Représentant permanent de la République du Bénin auprès du FIDA Rome
	Emilienne AGOSSA Attachée Ambassade de la République du Bénin Rome

BHUTAN

Governor	Yeshey DORJI Minister for Agriculture and Forests Thimphu
Adviser	Lhap DORJI Program Director Renewable Natural Resources Research Development Centre Ministry of Agriculture and Forests Thimphu
Adviser	Tashi YANGZOM Planning Officer Policy and Planning Division Ministry of Agriculture and Forests Thimphu

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Gobernador	Antolín AYAVIRI GÓMEZ Embajador Representante Permanente del Estado Plurinacional de Bolivia ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Roxana OLLER CATOIRA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno del Estado Plurinacional de Bolivia ante el FIDA Roma
Asesor	Maria Eugenia GAZAUI Asistente del Embajador Embajada del Estado Plurinacional de Bolivia Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor	Nerkez ARIFHODZIC Ambassador Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Food and Agricultural Agencies Rome
Alternate Governor	Vesela PLANINIC Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BOTSWANA

Alternate Governor	Micus CHIMBOMBI Permanent Secretary Ministry of Agriculture Gaborone
	Galeitsiwe Taelo RAMOKAPANE Director of Crop Production and Forestry Ministry of Agriculture Gaborone
	Michael MANOWE Agricultural Attaché Permanent Mission of the Republic of Botswana to the United Nations Office and other International Organizations Geneva

BRAZIL

Alternate Governor	Claudio Alberto Castelo Branco PUTY Secretary for International Affairs Ministry of Planning, Budget and Management Brasilia
Adviser	Olyntho VIEIRA Minister Deputy Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BRAZIL (cont'd)

Adviser	Luiz Maria PIO CORREA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BURKINA FASO

Gouverneur	Jean Gustave SANON Ministre de l'économie et des finances Ouagadougou
	Raymond BALIMA Ambassadeur Représentant permanent du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
	Aoua Toure SAKO Premier Conseiller Ambassade du Burkina Faso Rome
	K. Appolinaire OUEDRAOGO Conseiller des affaires étrangères Ministère des affaires étrangères et de la coopération régionale Ouagadougou

BURUNDI

Gouverneur	Tabu Abdallah MANIRAKIZA Ministre des finances et de la planification du développement économique Bujumbura
Gouverneur suppléant	Odette KAYITESI Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
	Justine NISUBIRE Ambassadeur Représentant permanent de la République du Burundi auprès du FIDA Rome

BURUNDI (cont'd)

	Gérard NIYOKWIZIGIRA Conseiller technique Ministère des finances et de la planification du développement économique Bujumbura

CABO VERDE

Gouverneur	Manuel AMANTE DA ROSA Ambassadeur Représentant permanent de la République de Cabo Verde auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant	Sónia Cristina MARTINS Conseillère Représentante permanente adjointe de la République de Cabo Verde auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CAMEROON

Gouverneur	Clémentine ANANGA MESSINA Ministre déléguée auprès du Ministre de l'agriculture et du développement rural Yaoundé
Gouverneur suppléant	Dominique AWONO ESSAMA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Patrick MVONDO NNA Directeur des études, des programmes et de la coopération Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé

CANADA

Governor ◇	Peter McGOVERN Ambassador Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agricultural Agencies Rome
Adviser	Michael GORT Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Courtney HOOD Programme Officer Permanent Mission of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur	David BANZOUKOU Ministre en charge du développement du monde rural Bangui
	Honoré FEIZOURE Expert Chargé de mission agriculture Ministère en charge du développement du monde rural Bangui
	Joseph BISSI-YANDIA Coordonnateur du Projet de relance des cultures vivrières et du petit élevage dans les savanes (PREVES) Ministère en charge du développement du monde rural Bangui

CHAD

Gouverneur	Amane Rosine BAÎWONG DJIBERGUI Ministre de l'agriculture et de l'environnement N'Djamena

CHAD (cont'd)

Oumar Tahar YAÏDE
Conseiller au développement
à la Primature
N'Djamena

Djamal AL-FAROUK
Directeur général de la production agricole
et de la formation
Ministère de l'agriculture et
de l'environnement
N'Djamena

Nadji Telro WAÏ
Directeur des luttes contre
les changements climatiques,
les pollutions et les nuisances
Ministère de l'agriculture et
de l'environnement
N'Djamena

CHILE

Asesor

Margarita VIGNEAUX
Asesora
Embajada de la República
de Chile
Roma

CHINA

Alternate Governor

YANG Shaolin
Director-General
Department of International Economic
and Financial Cooperation
Ministry of Finance
Beijing

PENG Zhengyuan
Director
Department of International Economic
and Financial Cooperation
Ministry of Finance
Beijing

GUAN Xiuzhen
Senior Advisor
Department of International Economic
and Financial Cooperation
Ministry of Finance
Beijing

CHINA (cont'd)

ZHANG Zhengwei
Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

WANG Rui
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

DANG Libin
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

COLOMBIA

Gobernador ◇

Juan Carlos SARMIENTO UMBARILA
Ministro Consejero
Representante Permanente Adjunto
de la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

Gobernador Suplente ◇

Felipe STEINER FRASER
Primer Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

Asesor

Esperanza CASTRO DUQUE
Ministra Plenipotenciaria
Representante Permanente Adjunta
de la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

CONGO

Gouverneur suppléant	Mamadou KAMARA DEKAMO Ambassadeur Représentant permanent de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Marc MANKOUSSOU Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Congo auprès du FIDA Rome

COSTA RICA

Gobernador	Marco Vinicio VARGAS PEREIRA Embajador Representante Permanente de la República de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma
Gobernador Suplente	Estela BLANCO SOLÍS Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Costa Rica ante la FAO, el FIDA y el PMA Roma

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur ◇	Janine TAGLIANTE-SARACINO Ambassadeur Représentant permanent de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Seydou CISSÉ Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Kouame KANGA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome

CÔTE D'IVOIRE (cont'd)

Conseiller	Wroly Danielle SEPE NEE SERY Conseillère Représentante permanente suppléante de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome

CUBA

Gobernador Suplente	Alba Beatriz SOTO PIMENTEL Embajadora Representante Permanente de la República de Cuba ante el FIDA Roma
Asesor	Silvia María ÁLVAREZ ROSSELL Primer Secretario Representante Permanente Adjunta de la República de Cuba ante el FIDA Roma
Asesor	Luís Alberto MARÍN LLANES Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Cuba ante el FIDA Roma

CYPRUS

Governor	George F. POULIDES Ambassador Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Spyridon ELLINAS Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Governor	KIM Chun Guk Ambassador Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	PANG Kwang Hyok Counsellor Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	KIM Jong Hyok Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gouverneur	Isidore KABWE MWEWU LONGO Ministre de l'agriculture, pêche et élevage Kinshasa
Gouverneur suppléant	Hubert ALI RAMAZANI Secrétaire général à l'agriculture, pêche et élevage Ministère de l'agriculture, pêche et élevage Kinshasa
Conseiller	Albert TSHISELEKA FELHA Ambassadeur Représentant permanent de la République démocratique du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Marcel KAPAMBWE NYOMBO Directeur-adjoint du Cabinet du Ministre Ministère de l'agriculture, pêche et élevage Kinshasa
Conseiller	Nono KABWE Chargé de Mission du Ministre Ministère de l'agriculture, pêche et élevage Kinshasa

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO (cont'd)

Conseiller	Placide GUWNDA A MUKELENGE Administrateur du Bureau FIDA en la République démocratique du Congo Kinshasa
Conseiller	Maurice PHOBA DINKA Chargé du Protocol Ambassade de la République démocratique du Congo Rome

DENMARK

Governor	Morten JESPERSEN Under-Secretary for Global Development and Cooperation Ministry of Foreign Affairs Copenhagen
	Jonas Helth LØNBORG Head of Section Development Policy and Global Cooperation Ministry of Foreign Affairs Copenhagen
Alternate Governor	Vibeke GRAM MORTENSEN Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome
	Simone GUNDTOFT Intern Royal Danish Embassy Rome

DJIBOUTI

	Ahmed Darar DJIBRIL Directeur de la pêche Ministère de l'agriculture, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques Djibouti
	Djama Mahamoud DOUALEH Conseiller technique au Cabinet du Ministre de l'agriculture, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques Djibouti

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador ◇	Antonio VARGAS HERNÁNDEZ Director General de Cooperación Multilateral Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo Santo Domingo
Gobernador Suplente ◇	Emerson VEGAZO Director del Sector Económico y Apoyo al Sector Privado Dirección General de Cooperación Multilateral Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo Santo Domingo
Asesor	Sandra Janet FRANCISCO Oficial de la Dirección General de Cooperación Multilateral Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo Santo Domingo
Asesor	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Julia VICIOSO VARELAS Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Rawell TAVERAS ARBAJE Consejero Representante Permanente Alterno de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	María Cristina LAUREANO PEÑA Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador ◇	Juan Fernando HOLGUÍN FLORES Embajador Representante Permanente de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	José Antonio CARRANZA BARONA Consejero Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Nelson David TROYA ESQUIVEL Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

EGYPT

Governor	Adel Tawfek EL-BELTAGY Minister for Agriculture and Land Reclamation Cairo
Alternate Governor	Amr Mostafa Kamal HELMY Ambassador Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Magdy MADKHOUR Supervisor of Foreign Agriculture Relations Ministry of Agriculture and Land Reclamation Cairo
	Abdelbaset Ahmed Aly SHALABY Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EGYPT (cont'd)

Anas S.A. SHADI
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

EL SALVADOR

Gobernador

Aida Luz SANTOS DE ESCOBAR
Embajadora
Representante Permanente de
la República de El Salvador
ante el FIDA
Roma

Gobernador Suplente

María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA
Ministro Consejero
Representante Permanente Adjunto
de la República de El Salvador
ante el FIDA
Roma

EQUATORIAL GUINEA

Gobernador

Alfredo MITOGO MITOGO ADA
Ministro de Agricultura y Bosques
Malabo

Asesor

Crisantos OBAMA ONDO
Embajador
Representante Permanente de la
República de Guinea Ecuatorial
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

Asesor

Gabriel Martin ESONO NDONG
Director General de Ganadería
Ministerio de Agricultura y Bosques
Malabo

Asesor

Sinforiano SYDNEY NELA
Director General del Gabinete del Ministro
Ministerio de Agricultura y Bosques
Malabo

EQUATORIAL GUINEA (cont'd)

Asesor	Mateo NSOGO NGUERE MICUE Funcionario Administrativo Misión Permanente de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ERITREA

Governor	Arefaine BERHE Minister for Agriculture Asmara Tewolde KELATI Minister for Marine Resources Asmara
Alternate Governor	Fessahazion PIETROS Ambassador Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ESTONIA

Alternate Governor	Siim TIIDEMANN Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Estonia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ETHIOPIA

Governor ◇	Abreha Ghebrai ASEFFA Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome Tarkegn Tsigie HAILE Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome

FIJI

Governor	Inia Batikoto SERUIRATU Minister for Agriculture, Rural and Maritime Development and National Disaster Management Suva

FINLAND

Alternate Governor ◇	Laura TORVINEN Director Unit for Development Financing Institutions Department for Development Policy Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Christian LINDHOLM Counsellor Unit for Development Financing Institutions Department for Development Policy Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Merja Ethel SUNDBERG Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Tanja RAJAMÄKI Programme Officer Embassy of the Republic of Finland Rome

FRANCE

Gouverneur	Anthony REQUIN Chef du Service des affaires multilatérales et du développement (SAMD) Direction générale du Trésor Ministère des Finances et des Comptes publics Paris
	Serge TOMASI Ambassadeur Représentant permanent de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome

FRANCE (cont'd)

Donatienne HISSARD
Conseillère
Représentante permanente adjointe
de la République française
auprès de l'OAA, PAM et FIDA
Rome

Martin LANDAIS
Conseiller économique
Adjoint au Chef du
service économique régional
Ambassade de France
Rome

Bruno MENAT
Adjoint au Chef du Bureau de l'aide au
développement et des institutions
multilatérales de développement
Direction générale du Trésor
Ministère des Finances et
des Comptes publics
Paris

GABON

Gouverneur

Luc OYOUBI
Ministre de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et de la sécurité alimentaire
Libreville

Charles ESSONGHÉ
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République gabonaise
auprès du FIDA
Rome

Jean Claude MOUSSOUNDA
Premier Conseiller
Ambassade de la République gabonaise
Rome

GAMBIA (THE)

Governor

Solomon OWENS
Minister for Agriculture
Banjul

Salimatou JALLOW
Counsellor
Embassy of the Republic
of The Gambia
Madrid

GEORGIA

Governor	Otar DANELIA Minister for Agriculture Tbilisi
	Nodar KHADURI Minister for Finance Tbilisi
Alternate Governor	Karlo SIKHARULIDZE Ambassador Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome
	Nodar KERESELIDZE Deputy Minister for Agriculture Tbilisi
	David LEZHAVA Deputy Minister for Finance Tbilisi
	Nana CHINCHILAKASHVILI Deputy Head Department of Public Relations Ministry of Agriculture Tbilisi
	Zaal MARGVELASHVILI Senior Counsellor Alternate Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome
	Davit BAZERASHVILI Counsellor Alternate Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome

GERMANY

	Thomas WRIESSNIG Ambassador Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to FAO and the other International Organizations Rome

GERMANY (cont'd)

Alternate Governor ◇	Rolf-Dieter DRESCHER Head of Division Regional Development Banks and Funds Federal Ministry of Economic Co-operation and Development Berlin
	Otmar GREIFF Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to FAO and the other International Organizations Rome
	Christiane AMARI Deputy Head of Division Regional Development Banks and IFAD Federal Ministry of Economic Co-operation and Development Berlin
	Martha KAUTZKY Trainee Permanent Representation of the Federal Republic of Germany to FAO and the other International Organizations Rome

GHANA

Governor	Fifi Fiavi Franklin KWETEY Minister for Food and Agriculture Accra
Alternate Governor ◇	Molly ANIM-ADDO Ambassador Permanent Representative-designate of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Joseph BOAMAH Agriculture Chief Director Ministry of Food and Agriculture Accra
Adviser	Angela DANNSON Director Projects Coordinating Unit Ministry of Food and Agriculture Accra

GHANA (cont'd)

Adviser	Roy AYARIGA Coordinator Ghana Agricultural Sector Investment Programme (GASIP) Accra
Adviser	Atta ANTWI Coordinator Rural Enterprises Programme Accra
Adviser	Nii QUAYE-KUMAH Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GREECE

Governor	Themistoklis DEMIRIS Ambassador Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
Alternate Governor	Nike Ekaterini KOUTRAKOU Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
	Marios LYBEROPOULOS Minister Counsellor Embassy of the Hellenic Republic Rome
	Sarandis ANDRICOPOULOS Special Advisor Embassy of the Hellenic Republic Rome

GUATEMALA

Gobernador	Stephanie HOCHSTETTER SKINNER-KLÉE Embajadora Representante Permanente de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

GUATEMALA (cont'd)

Gobernador Suplente	Sylvia WOHLERS DE MEIE Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

GUINEA

Gouverneur	Jacqueline SULTAN Ministre de l'agriculture Conakry
Conseiller	Mohamed DIOUMESSI Conseiller technique Ministère de l'agriculture Conakry
Conseiller	Abdoulaye TRAORE Conseiller économique Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République de Guinée Rome
Conseiller	Mohamed Nassir CAMARA Conseiller Représentant permanent suppléant de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

HAITI

	Jean Bony ALEXANDRE Ministre Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome
	Marie-Laurence DURAND Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome
	Yves THEODORE Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome

HUNGARY

Alternate Governor	Zoltán KÁLMÁN Counsellor Permanent Representative of Hungary to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ICELAND

Alternate Governor	Jón Erlingur JÓNASSON Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Republic of Iceland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDIA

Governor ◇	Tarun BAJAJ Joint Secretary Department of Economic Affairs Ministry of Finance New Delhi
	Vimlendra SHARAN Minister (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDONESIA

Governor	Andin HADIYANTO Expert Staff of Macro Economy and International Finance Ministry of Finance Jakarta
Alternate Governor ◇	August PARENGKUAN Ambassador Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Hari PRIYONO Secretary-General Ministry of Agriculture Jakarta

INDONESIA (cont'd)

Adviser	Des ALWI Minister Deputy Chief of Mission Deputy Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Syurkani Ishak KASIM Director Center for Climate Finance and Multilateral Policy Ministry of Finance Jakarta
Adviser	Mesah TARIGAN Director Centre for International Co-operation Ministry of Agriculture Jakarta
Adviser	Agus Prihatin SAPTONO Minister Counsellor for Multilateral Affairs Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Tazwin HANIF Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Yusral TAHIR Agricultural Attaché Embassy of the Republic of Indonesia Rome
Adviser	Royhan WAHAB Second Secretary Embassy of the Republic of Indonesia Rome
Adviser	Vivi FERIANY Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome

INDONESIA (cont'd)

Adviser	Nevo BOFFILLIA PIUNTI Head of Section International Funding, Fiscal Policy Agency Ministry of Finance Jakarta
Adviser	Fazri REZA Staff Center for Climate Finance and Multilateral Policy Ministry of Finance Jakarta

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Governor ◇	Alireza MOHAJER Attaché Chargé d'affaires, a.i. Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Agencies Rome
	Ali FEREYDONI Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies in Rome Rome

IRAQ

Alternate Governor	Saywan Sabir Mustafa BARZANI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Iraq to IFAD Rome
	Aghadir AL-NAKIB First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Iraq to IFAD Rome

IRELAND

Earnán O'CLÉIRIGH
Senior Development Specialist/Policy Lead
Inclusive Economic Growth Policy Team
Development Co-operation Directorate
Irish Aid
Department of Foreign Affairs and Trade
Limerick

Alternate Governor

Damien KELLY
First Secretary (Agriculture)
Deputy Permanent Representative
of Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

ITALY

Governor

Enrico MORANDO
Deputy Minister for Economy and Finance
Rome

Gianni GHISI
Ambassador
Permanent Representative of
the Italian Republic to IFAD
Rome

Stefania BAZZONI
Director
Service in charge of Multilateral
Development Banks (Office X)
Directorate General for International
Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Valentina MUIESAN
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Italian Republic to IFAD
Rome

Stefano LIGRONE
Secretary of Legation
Directorate General for Development
Co-operation (DGCS)
Ministry of Foreign Affairs and
International Co-operation
Rome

ITALY (cont'd)

Diletta SVAMPA
Adviser
Service in charge of Multilateral Development Banks (Office IX)
Directorate General for International Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Nicola PISANI
Expert
Office of Relations with non-financial International Organizations (Office II)
Directorate General for Development Co-operation (DGCS)
Ministry of Foreign Affairs and International Co-operation
Rome

Loredana MAGNI
Expert
Directorate General for Development Co-operation (DGCS)
Ministry of Foreign Affairs and International Co-operation
Rome

Erika GROSSI
Intern
Permanent Representation of the Italian Republic to the United Nations Agencies
Rome

JAMAICA

Alternate Governor

Wayne McCOOK
Ambassador
Permanent Representative of Jamaica to the United Nations Specialized Agencies in Geneva
Geneva

JAPAN

Governor

Kazuyoshi UMEMOTO
Ambassador
Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

JAPAN (cont'd)

Adviser	Osamu KUBOTA Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

JORDAN

Governor ◇	Radi AL-TARAWNEH Secretary-General Ministry of Agriculture Amman
Alternate Governor ◇	Malik BREIZAT Director for Arab and Islamic Relations Ministry of Planning and International Co-operation Amman
Adviser	Fiesal Rasheed Salamh AL ARGAN Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to IFAD Rome

KAZAKHSTAN

Alternate Governor	Dina SATTYBAYEVA Head of the Livestock Strategy Division Department of Production and Processing of Animal Products Ministry of Agriculture Astana
Adviser	Nurlan ZHALGAZBAYEV Minister Counsellor Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the Republic of Kazakhstan to IFAD Rome

KENYA

Governor	Felix Kiptarus KOSKEI Cabinet Secretary for Agriculture, Livestock and Fisheries Nairobi

KENYA (cont'd)

Sicily KARIUKI
Principal Secretary
State Department of Agriculture
Ministry of Agriculture,
Livestock and Fisheries
Nairobi

Alternate Governor

Josephine Wangari GAITA
Ambassador
Permanent Representative
of the Republic of Kenya to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Aboud MOEVA
Personal Assistant to the Principal Secretary
State Department of Agriculture
Ministry of Agriculture,
Livestock and Fisheries
Nairobi

Fabian MUYA
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Kenya
to IFAD
Rome

Ericsson BAND
Personal Assistant to the Cabinet Secretary
Ministry of Agriculture, Livestock
and Fisheries
Nairobi

KIRIBATI

Alternate Governor

Timi KAIEKIEKI
Secretary
Ministry of Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

Rota MANAKO
Director of Agriculture Division
Ministry of Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

Iete TIMEA
Senior Agricultural Officer
Ministry of Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

KUWAIT

Alternate Governor	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
	Yousef Ghazi AL-BADER Regional Manager for Central Asian and European Countries Operations Department Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Governor ◇	Thipphakone CHANTHAVONGSA Vice-Minister for Finance Vientiane
Alternate Governor ◇	Phouangparisak PRAVONGVIENGKHAM Vice-Minister for Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Phaymany HEUANGKHAMSAY Acting Director-General External Finance Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Sousath SAYAKOUMMANE Deputy Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Phommy INTHICHACK Deputy Divisional Director Planning and Cooperation Department Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Thipphavong OUNLA Secretary of the Vice-Minister Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Khuanchai SIPHAKANLAYA Member of the National Chamber of Commerce and Industry Vientiane

LEBANON

Gouverneur	Gloria ABOUZEID Présidente du Comité exécutif du Plan vert Beyrouth

LESOTHO

Alternate Governor ◇	Nchemo MAILE Principal Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Joseph Sempe LEJAHA Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome
Adviser	Mathoriso MOLUMELI Director Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Malikopo Patricia RAKOOTJE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome
Adviser	Mosotho J. MOKOROTLOANE Farmer Maseru

LIBERIA

Governor	Florence CHENOWETH Minister for Agriculture Monrovia
	Mohammed S.L. SHERIFF Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Republic of Liberia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
	A. Haruna-Rashid KROMAH Secretary Embassy of the Republic of Liberia Rome

LIBERIA (cont'd)

Paola TRIPODO
Secretary
Embassy of the Republic of Liberia
Rome

LIBYA

Governor ◇

Mahmud K. AL-TELLISI
Ambassador
Permanent Representative of Libya
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Elahadi E. E. ELZANATI
Counsellor
Deputy Permanent Representative of
Libya to the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

Salem HAROUN
Agricultural Counsellor
Alternate Permanent Representative of
Libya to the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur suppléant

Manuel TONNAR
Directeur adjoint de la
coopération au développement
et de l'action humanitaire
Ministère des affaires étrangères
et européennes
Luxembourg

Janine FINCK
Ambassadeur
Représentant permanent du
Grand-Duché de Luxembourg
auprès du FIDA
Rome

Michel GRETHEN
Premier Secrétaire
Représentant permanent adjoint
du Grand-Duché de Luxembourg
auprès du FIDA
Rome

LUXEMBOURG (cont'd)

	Mirella SENATORE Attachée Ambassade du Grand-Duché de Luxembourg Rome

MADAGASCAR

Gouverneur	RAVATOMANGA Rolland Ministre de l'agriculture et du développement rural Antananarivo
Conseiller	RATSIMBAZAFY Josiane R. Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République de Madagascar Rome
Conseiller	RASELISON Julien Mamiarivao Directeur général de la planification et du contrôle Ministère de l'agriculture et du développement rural Antananarivo
Conseiller	MONJA Ernest Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès du FIDA Rome
Conseiller	RATOHIARIJAONA RAKOTOARISOLO Suzelin Chargé des relations multilatérales Ministère de l'agriculture et du développement rural Antananarivo
Conseiller	RAHARINIRINA Jeanine Conseillère technique Ministère de l'agriculture et du développement rural Antananarivo

MALAYSIA

Alternate Governor	Halimah ABDULLAH Ambassador Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MALAYSIA (cont'd)

Dzulkifli BIN ABD WAHAB
Counsellor (Agriculture)
Alternate Permanent Representative
of Malaysia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Ahmad Fahmi Bin Ahmad SARKAWI
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of Malaysia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Amir Hamzah HARUN
Second Secretary (Agriculture)
Alternate Permanent Representative
of Malaysia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

MALI

Gouverneur	Bokary TRETA Ministre du développement rural Bamako
Gouverneur suppléant	Bruno MAIGA Ambassadeur de la République du Mali auprès de la République italienne Rome
Conseiller	Bah KONIPO Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Siaka FOFANA Conseiller technique Ministère du développement rural Bamako
Conseiller	Kassoum DENON Coordinateur de la cellule de coopération internationale agricole Ministère du développement rural Bamako

MALI (cont'd)

Conseiller	Mamadou NADIO Coordonnateur national des projets et programmes du FIDA au Mali Ministère du développement rural Bamako
Conseiller	Dramane SIDIBE Directeur du projet micro finance rural Ministère du développement rural Bamako

MALTA

Governor	Justin ZAHRA Director for Agriculture Department for Rural Affairs and Aquaculture Ministry of Sustainable Development, the Environment and Climate Change Valletta

MAURITANIA

Gouverneur	Sidi Ould TAH Ministre des affaires économiques et du développement Nouakchott
Gouverneur suppléant	Mariem AOUFFA Ambassadrice Représentante permanente de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome
	Mohamed Lemine OULD AHMED TAR Conseiller technique Chargé du développement économique et social Ministère des affaires économiques et du développement Nouakchott

MAURITIUS

Governor	Mahen Kumar SEERUTTUN Minister for Agro-Industry and Food Security Port Louis

MEXICO

Gobernador	Miguel RUIZ CABAÑAS IZQUIERDO Embajador Representante Permanente de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Georgina TRUJILLO ZENTELLA Subsecretaria de Desarrollo Agrario, Territorial y Urbano Ciudad de México
Gobernador Suplente ◇	Perla CARVALHO Embajadora Representante Permanente Alterna de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Benito JIMÉNEZ SAUMA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MONGOLIA

Alternate Governor	Shijeekhuu ODONBAATAR Ambassador Permanent Representative of Mongolia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Budbazar ENKHBAYAR Counsellor Alternate Permanent Representative of Mongolia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MONTENEGRO

	Antun SBUTEGA Ambassador-designate of Montenegro to Italy Rome

MONTENEGRO (cont'd)

Aleksandar DRLJEVIĆ
First Counsellor
Deputy Permanent Representative
of Montenegro to FAO
Rome

MOROCCO

Hassan ABOUYOUB
Ambassadeur
Représentant permanent
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

Gouverneur ◇

Mohamed SADIKI
Secrétaire général
Ministère de l'agriculture
et de la pêche maritime
Rabat

Gouverneur suppléant ◇

Mohammed EL GHOLABZOURI
Adjoint au Directeur du trésor
et des finances extérieures
Chargé du Pôle financements et
relations extérieures
Ministère de l'économie et des finances
Rabat

Jaouad ZHAR
Chef du Service des relations avec
les organismes financiers internationaux
Direction du trésor et des finances extérieures
Ministère de l'économie et des finances
Rabat

Mostafa NAHI
Ministre plénipotentiaire
Représentant permanent adjoint
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

Khouloud BOUGHLALA
Conseillère
Représentant permanent suppléant
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

MOZAMBIQUE

Governor ◇	Carla Elisa MUCAVI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Adriano Isaias UBISSE Adviser National Director Ministry of Economy and Finance Maputo
Adviser	Silvina DE ABREU Adviser Foreign Department Director Central Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Fernando Lissete MAVIE Adviser National Director Ministry of Agriculture and Food Security Maputo
Adviser	Fátima GIMO Adviser Ministry of Economy and Finance Maputo
Adviser	Anchia Nhaca Guebuza Espírito SANTO Adviser Central Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Inácio Tomás MUZIME First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR

Alternate Governor	MYINT Naung Ambassador Permanent Representative-designate of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR (cont'd)

Adviser	KAY THI Soe Minister Counsellor Deputy Chief of Mission Embassy of the Republic of the Union of Myanmar Rome

NEPAL

Governor	Hari Prasad PARAJULI Minister for Agricultural Development Kathmandu
Adviser	Dinesh Prasad PARAJULI Joint Secretary Agribusiness Promotion and Statistics Division Ministry of Agricultural Development Kathmandu

NETHERLANDS

Alternate Governor	Gerda VERBURG Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Wierish RAMSOEKH Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Bart VAN ZWIETEN Coordinating Policy Officer International Financial Institutions Division United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Adviser	Christiaan DUIJST Intern Permanent Representation of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NEW ZEALAND

Governor ◇	Patrick John RATA Ambassador Permanent Representative-designate of New Zealand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Alternate Governor	Anthe CRAWLEY First Secretary and Consul Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Claudia GROSSO Policy Adviser Embassy of New Zealand Rome

NICARAGUA

Gobernador	Mónica ROBELO RAFFONE Embajadora Representante Permanente de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Junior Andrés ESCOBAR FONSECA Agregado Técnico para Asuntos de Cooperación Representante Permanente Alterno de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

NIGER

Gouverneur suppléant ◇	Amadou TOURÉ Ambassadeur Représentant permanent de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGERIA

Echono SUNDAY S.T.
Permanent Secretary
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Musibau Olumuyiwa AZEEZ
Director
Rural Development
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Yaya O. OLANIRAN
Minister
Permanent Representative of the
Federal Republic of Nigeria
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Ibrahim Matazu ABUBAKER
Assistant Chief Admin Officer II
(Agriculture)
IFAD Desk Officer
Federal Ministry of Finance
Abuja

NORWAY

Alternate Governor

Mariann MURVOLL
Deputy Director
Section for United Nations Policy
Department for United Nations,
Peace and Humanitarian Affairs
Royal Norwegian Ministry
of Foreign Affairs
Oslo

Jostein LEIRO
Ambassador
Permanent Representative of
the Kingdom of Norway to IFAD
Rome

Inge NORDANG
Senior Adviser
Section for United Nations Policy
Department for United Nations,
Peace and Humanitarian Affairs
Royal Norwegian Ministry
of Foreign Affairs
Oslo

NORWAY (cont'd)

Margot SKARPETEIG
Counsellor
Deputy Permanent Representative of
the Kingdom of Norway to IFAD
Rome

Anna BOYE KOLDAAS
Intern
Royal Norwegian Embassy
Rome

OMAN

Governor

Isshaq AL-ROQQEISHY
Adviser to the Minister
Ministry of Agriculture and Fisheries
Muscat

Ahmed Salim BAOMAR
Ambassador
Permanent Representative of
the Sultanate of Oman to IFAD
Rome

Ya'qoub Bader Ali Mohammed AL-RUQEISHI
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Sultanate of Oman to IFAD
Rome

Rasmi MAHMOUD
Coordinator with the United Nations
Food and Agriculture Agencies in Rome
Embassy of the Sultanate of Oman
Rome

PAKISTAN

Governor

Sikandar Hayat KHAN BOSAN
Federal Minister for National Food
Security and Research
Islamabad

Alternate Governor ◇

Tehmina JANJUA
Ambassador
Permanent Representative of the
Islamic Republic of Pakistan to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

PAKISTAN (cont'd)

Ishtiak Ahmed AKIL
Counsellor
Deputy Head of Mission
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Khalid MEHBOOB
Adviser
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Ahmad FAROOQ
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Amir SAEED
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Stefania TESTA
Adviser
Embassy of the Islamic Republic
of Pakistan
Rome

Francesca FERLITO
Intern
Embassy of the Islamic Republic
of Pakistan
Rome

PANAMA

Gobernador ◇

Rogelio ALVARADO
Director de Análisis Económico y Social
Ministerio de Economía y Finanzas
Panamá

PANAMA (cont'd)

	Fernando BERGUIDO Embajador Representante permanente-designado ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Margarita Daisy QUIÑONES RUEDA Agregada Comercial Representante Permanente Alterna de la República de Panamá ante el FIDA Roma

PARAGUAY

Gobernador ◇	José Raúl GATTINI FERREIRA Ministro de Agricultura y Ganadería Asunción
Gobernador Suplente	Pedro Daniel CORREA RAMÍREZ Viceministro de Economía Asunción
Asesor	Amanda LEÓN Presidenta del Consejo Directivo del Crédito Agrícola de Habilitación del Paraguay (CAH) Asunción
Asesor	Mirko SOTO SAPRIZA Consejero Encargado de Negocios, a.i. Embajada de la República del Paraguay Roma

PERU

Gobernador ◇	Pedro Roberto REÁTEGUI GAMARRA Ministro Encargado de Negocios, a.i. Embajada de la República del Perú Roma
Asesor	Carla Stella MARIS CHIRINOS LLERENA Consejera Representante Permanente Alterna de la República del Perú ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

PHILIPPINES

Governor ◇	Francis N. PANGILINAN Presidential Assistant for Food Security and Agricultural Modernization (PAFSAM) Manila
Alternate Governor ◇	Virgilio R. DE LOS REYES Secretary for Agrarian Reform Quezon City
Adviser	Leila C. LORA-SANTOS Minister and Consul General Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of the Philippines Rome
Adviser	Lupino J. LAZARO Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Enrique Voltaire G. PINGOL First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Marion L. REYES Attaché Embassy of the Republic of the Philippines Rome
Adviser	Maria Luisa GAVINO Assistant Agricultural Embassy of the Republic of the Philippines Rome

PORTUGAL

Governor	Cláudia COSTA PEREIRA Deputy Director Planning and Policies Office Ministry of Agriculture and Sea Lisbon

PORTUGAL (cont'd)

Alternate Governor	Rosa Maria LOURENÇO CAETANO Director for International Affairs Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance Lisbon
Adviser	Ana Margarida FERREIRA Head of Division for Multilateral Affairs Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance Lisbon

QATAR

Governor ◇	Ahmed Amer Mohamed AL HUMAIDI Minister for Environment Doha
	Meshaal MOHAMED A.R. AL-KUBAISI Counsellor Embassy of the State of Qatar Rome
	Tamader Saleh A.S. AL KHULEIFI Third Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD Rome
	Mohammed Saad A.H. AL-MUHANNADI Third Secretary Embassy of the State of Qatar Rome
	Sara Khalid J.M. AL-MEADADI Third Secretary Embassy of the State of Qatar Rome
	Ali Mohammed AL NAMAA International Relations Expert Department of International Co-operation Ministry of Environment Doha
	Abdulla BAYAT AL ASSIRI Assistant to the Director Ministry of Environment Doha

QATAR (cont'd)

Akeel HATOOR
Adviser
Embassy of the State of Qatar
Rome

REPUBLIC OF KOREA

LEE Jun Won
Deputy Minister for Agriculture,
Food and Rural Affairs
Sejong-si

Alternate Governor

LEE Eun Jeong
Counsellor (Agricultural Attaché)
Alternate Permanent Representative of the
Republic of Korea to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

KWON Taehoon
Deputy Director
General Division of International Cooperation
Ministry of Agriculture, Food
and Rural Affairs
Sejong-si

REPUBLIC OF MOLDOVA

Governor

Vlad LOGHIN
Deputy Minister for Agriculture
and Food Industry
Chisinau

Adviser

Stela STINGACI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Moldova
to IFAD
Rome

Adviser

Tudor VASILICA
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Moldova
to IFAD
Rome

ROMANIA

Gouverneur suppléant	Dana Manuela CONSTANTINESCU Ambassadeur Représentant permanent de la Roumanie auprès du FIDA Rome
Conseiller	Alina POPESCU Première Secrétaire Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome

RUSSIAN FEDERATION

Alternate Governor	Vladimir KUZNETSOV Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Denis ZHOKIN Attaché Alternate Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

RWANDA

Governor	Géraldine MUKESHIMANA Minister for Agriculture and Animal Resources Kigali
	Jacques KABALE NYANGEZI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Rwanda to IFAD Paris
	Francesco ALICICCO Honorary Consul of the Republic of Rwanda to Italy Rome

SAUDI ARABIA

Governor ◇	Jaber bin Mohammed AL SHIHRI Deputy Minister Research and Agricultural Development Ministry of Agriculture Riyadh
	Bandar bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
	Salah bin AbdelRazaq AL KHODER Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome

SENEGAL

Gouverneur suppléant	Seynabou BADIANE Ambassadeur Représentant permanent de la République du Sénégal auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ngouda KANE Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Sénégal auprès du FIDA Rome
Conseiller	Fatoumata Diene GUEYE Premier Conseiller Ambassade de la République du Sénégal Rome

SEYCHELLES

Governor	Bernard Francis SHAMLAYE Ambassador Permanent Representative of the Republic of Seychelles to IFAD Paris

SIERRA LEONE

Governor	Joseph Sam SESAY Minister for Agriculture, Forestry and Food Security Freetown
	Festus A. TARAWALIE Liaison Officer United Nations Offices Rome

SOMALIA

Alternate Governor	Ibrahim Hagi ABDULKADIR Ambassador Permanent Representative of the Federal Republic of Somalia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Giorgio FRANCESCHETTI Senior Advisor of the Minister for Natural Resources of the Federal Republic of Somalia Rome
	Pierluigi CAMMELLI Officer Embassy of the Federal Republic of Somalia Rome

SOUTH AFRICA

Governor	Nomatemba TAMBO Ambassador Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor ◇	Edith V. VRIES Director-General Department of Agriculture, Forestry and Fisheries Pretoria
Adviser	Nthutang Khumoetsile SELEKA Director Department of International Relations and Co-operation Pretoria

SOUTH AFRICA (cont'd)

Adviser	Moshibudi Priscilla RAMPEDI Counsellor (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Muriel Nomathamsanqa MAKANA Personal Assistant to the Director-General Department of Agriculture, Forestry and Fisheries Pretoria

SPAIN

Gobernador	Francisco Javier ELORZA CAVENGT Embajador Representante Permanente de España ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Francisco CAPOTE Consejero Embajada de España Roma

SRI LANKA

Governor	Nawalage Bennet COORAY Ambassador Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Alternate Governor	Dolugala Watte JINADASA Minister (Commercial Affairs) Deputy Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Adviser	Ketma Rajapaksha YAPA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

Governor	Ibrahim Mahmoud HAMED Federal Minister for Agriculture and Irrigation Khartoum
	Amira Daoud HASSAN GORNASS Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Elamien Hassan ELAMIEN MOHAMED Director-General International Co-operation and Investment Ministry of Agriculture and Irrigation Khartoum
	Ebtisam Hassan Ali GADAA Director of Development Ministry of Finance and National Economy Khartoum
	Abla Malik OSMAN Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Mohammed Elghazali Eltigani SIRRAG Minister Plenipotentiary Embassy of the Republic of the Sudan Rome
	Anwar Ahmed Mohamed KHALIFA Executive Director of the Minister's Office Ministry of Agriculture and Irrigation Khartoum

SWAZILAND

Governor	Moses VILAKATI Minister for Agriculture Mbabane
Alternate Governor	Bongani S. MASUKU Director of Agriculture and Extension Ministry of Agriculture Mbabane

SWAZILAND (cont'd)

Mahlaba Almon MAMBA
Counsellor
Permanent Mission of the
Kingdom of Swaziland
Chambesy

SWEDEN

Governor ◇ Ruth Evelyn JACOBY
Ambassador
Permanent Representative
of Sweden to IFAD
Rome

Adviser Margaretha ARNESSON-CIOTTI
Programme Officer
Embassy of Sweden
Rome

SWITZERLAND

Gouverneur Pio WENNUBST
Vice-directeur de la Direction du
développement et de la coopération (DDC)
Chef du Domaine de direction
coopération globale
Département fédéral des affaires étrangères
Berne

Christina E. GRIEDER
Ministre
Représentante permanente de
la Confédération suisse auprès
de la FAO, du FIDA et du PAM
Rome

Dimka STANTCHEV SKEIE
Chargée de programme
Section Programme global
sécurité alimentaire
Direction du développement et
de la coopération (DDC)
Département fédéral des affaires étrangères
Berne

THAILAND

Alternate Governor	Sompong NIMCHUAR Minister (Agriculture) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Jirapa TROCHIM First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Governor ◇	Elisaveta PANOVSKA First Secretary Chargé d'affaires, a.i. Embassy of The former Yugoslav Republic of Macedonia to the Holy See Rome

TOGO

Gouverneur	Ouro Koura AGADAZI Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé
Conseiller	Calixte Batossie MADJOULBA Ambassadeur Représentant permanent de la République togolaise auprès du FIDA Paris
Conseiller	Pascal-Firmin NDIMIRA Conseiller spécial du Président de la République Lomé
Conseiller	Tezike MADADOZI Directeur des politiques, de la planification et de suivi-évaluation Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé

TOGO (cont'd)

Conseiller	Pakponedong K. ALI-TILOH SOLITOKE Premier Secrétaire Chargée des dossiers du FIDA Ambassade de la République togolaise Paris

TONGA

	Semisi Tauelangi FAKAHAU Minister for Agriculture, Food, Forestry and Fisheries Nuku'alofa
	Taniela HOPONOA Deputy Chief Executive Officer Ministry of Agriculture, Food, Forestry and Fisheries Nuku'alofa
	Sione Sonata TUPOU First Secretary Chargé d'affaires, a.i. High Commission of the Kingdom of Tonga London
	Soane PATOLO Chief Executive Officer Mainstreaming of Rural Development Innovations (MORDI) Nuku'alofa
	Ainise Kilinalivoni T. SEVELE Board Member Mainstreaming of Rural Development Innovations (MORDI) Nuku'alofa
	Minoru Patrick NISHI Board Member Mainstreaming of Rural Development Innovations (MORDI) Nuku'alofa

TUNISIA

Gouverneur ◇	Naceur MESTIRI Ambassadeur Représentant permanent de la République tunisienne auprès des Organisations des Nations Unies Rome

TUNISIA (cont'd)

Conseiller	Hazar SASSI NAILI Conseiller Représentant permanent suppléant de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

TURKEY

Governor	Mehmet Mehdi EKER Minister for Food, Agriculture and Livestock Ankara
Alternate Governor	Aydin Adnan SEZGIN Ambassador Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Masum BURAK General Director Agricultural Research and Policy Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
Adviser	Gürsel KÜSEK Acting Director-General Agriculture Reform General Directorate Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
Adviser	Çınar Bahçeci Acting Director-General European Union and Foreign Relations Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
Adviser	Kayhan R. ÜNAL Deputy Director-General Turkish Grain Board Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
Adviser	Sinem MINGAN First Counsellor Embassy of the Republic of Turkey Rome

TURKEY (cont'd)

Adviser	Hilmi Ergin DEDEOĞLU Counsellor (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mustafa BAHAR Head of Department Turkish Grain Board Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
Adviser	Ayhan BARAN Acting Head of Department European Union and Foreign Relations Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
Adviser	Hale ÖZSARAÇ Deputy Head of Department Turkish Grain Board Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
Adviser	Sefa ÖZTÜRK Second Secretary Embassy of the Republic of Turkey Rome
Adviser	Serhat Burak GÜRESINLI Assistant European Union Expert European Union and Foreign Relations Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara

UGANDA

Governor ◇	Bright RWAMIRAMA Minister of State for Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
	Mumtaz KASSAM Minister Plenipotentiary Chargé d'affaires a.i. Alternate Permanent Representative of the Republic of Uganda to IFAD Rome

UGANDA (cont'd)

Geoffrey Tumwine TURYAMUHIKA
Senior Economist
Ministry of Finance, Planning
and Economic Development
Kampala

Gertrude Aerone BASIIMA
Senior Economist
Ministry of Finance, Planning
and Economic Development
Kampala

UNITED ARAB EMIRATES

Governor ◇ — Sager Nasser Ahmed Abdullah ALRAISI
Ambassador
Permanent Representative-designate
of the United Arab Emirates to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Alternate Governor — Younis Haji AL KHOURI
Under-Secretary
Ministry of Finance
Abu Dhabi

Adviser — Ali HAMDAN AHMED
Director
International Financial Relations Department
Ministry of Finance
Abu Dhabi

Adviser — Yousuf Mohammed BIN HAJAR
Deputy Director
International Financial Relations Department
Ministry of Finance
Abu Dhabi

UNITED KINGDOM

Governor — Neil BRISCOE
Ambassador
Permanent Representative of the
United Kingdom of Great Britain and
Northern Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

UNITED KINGDOM (cont'd)

Alternate Governor	Elizabeth NASSKAU First Secretary Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Lorenzo De SANTIS Multilateral Policy Officer Permanent Representation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Governor	Stephen Masato WASIRA Minister for Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar es Salaam
Alternate Governor	James Alex MSEKELA Ambassador Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Joseph Andrew LUBILOH Private Assistant to the Minister Ministry of Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar es Salaam
	Ayoub J. MNDEME Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED STATES

David J. LANE
Ambassador
Permanent Representative of
the United States of America to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Christopher SHEPHERD-PRATT
Senior Humanitarian and
Development Advisor
Alternate Permanent Representative
of the United States of America to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

URUGUAY

Gobernador ◇

María Gabriela CHIFFLET
Ministra
Encargada de Negocios, a.i.
Embajada de la República
Oriental del Uruguay
Roma

Gobernador Suplente ◇

Ernesto Alfredo MESSANO DE MELLO
Segundo Secretario
Representante Permanente Alterno de
la República Oriental del Uruguay
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Gobernador Suplente

Gladys Francisca URBANEJA DURÁN
Embajadora
Representante Permanente de
la República Bolivariana de
Venezuela ante los Organismos
de las Naciones Unidas
Roma

Asesor

Luis Alberto ÁLVAREZ FERMIN
Ministro Consejero
Representante Permanente Alterno
de la República Bolivariana de
Venezuela ante los Organismos
de las Naciones Unidas
Roma

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF) (cont'd)

Asesor	Hendrick Rafael Barreto SÁNCHEZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Manuel CLAROS OVIEDO Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

VIET NAM

Adviser	DUONG Quynh Le Head of Multilateral Division Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi
Adviser	NGUYEN Thi Thuy Hang Second Secretary Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome

YEMEN

Alternate Governor ◇	Haytham Abdulmomen SHOJA'AADIN Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of Yemen Rome
	Abdullah Na'Ami Qutran AL-NA'AMI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

YEMEN (cont'd)

Mahmoud Mohammed AL-ASHWAL
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Tariq Mohammed Hussein HATEM
Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

ZAMBIA

Victoria MUSHIBWE
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zambia to IFAD
Rome

Derrick SIKOMBE
Chief Policy Officer
Ministry of Agriculture and Co-operatives
Lusaka

Kayoya MASUHWA
First Secretary (Agriculture)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zambia to IFAD
Rome

ZIMBABWE

Governor ◇

Godfrey MAGWENZI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Zimbabwe
to IFAD
Rome

Shepard GWENZI
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zimbabwe
to IFAD
Rome

المراقبون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES
OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES
OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

CZECH REPUBLIC

Jozef ŠPÁNIK
Counsellor
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Luigi TRAVAGLINO
Nonce Apostolique
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Rome

Vincenzo BUONOMO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Rome

Salvatore CAVALLO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Rome

منظمة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE

SOBERANA ORDEN DE MALTA

Giuseppe BONANNO DI LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès des
Agences des Nations Unies et les
Organisations Internationales
Rome

السلطة الفلسطينية

THE PALESTINEAN AUTHORITY
L'AUTORITÉ PALESTINIENNE
LA AUTORIDAD PALESTINA

Abdallah Q.A. SALEH
Deputy Minister for Agriculture
Addis Ababa

Mai ALKAILA
Ambassador
Delegation of The Palestinian Authority
Rome

Mamoun BARGHOUTHI
Officer
Delegation of The Palestinian Authority
Rome

ممثلو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

ECONOMIC COMMISSION FOR AFRICA (ECA)

Stephen KARINGI
Director
Regional Integration and Trade Division
Addis Ababa

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Gustavo A. MERINO JUAREZ
Director
Investment Centre Division
Rome

Guy EVERS
Deputy Director
Investment Centre Division
Rome

Mariam AHMED
Senior Adviser
Office of the Director-General
Rome

Rimma DANKOVA
Senior Adviser
Investment Centre Division
Rome

UNITED NATIONS CONVENTION TO COMBAT DESERTIFICATION (UNCCD)

Lyndle LINDOW
Coordinator of Administration
and Finance Services
Bonn

Sven WALTER
Programme Officer
Liaison Office
Rome

Louisa VANDERWEGEN
Intern
Liaison Office
Rome

UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME (UNEP)

Marieta SAKALIAN
Senior Programme Management
Liaison Officer
Nairobi

UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME (UN-HABITAT)

Paulius KULIKAUSKAS
Inter-Regional Advisor
Programme Division
Nairobi

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)

Karl SCHEBESTA
Chief
Food Systems Unit
Agribusiness Development Branch
Vienna

WORLD BANK (WORLD BANK)

Sergio LUGARESI
Head of Office, a.i.
Liaison Office
Rome

Julia BARRERA
International Affairs Associate
Liaison Office
Rome

WORLD FOOD PROGRAMME (WFP)

Stanlake SAMKANGE
Director
Policy and Programme Division
Rome

Mihoko TAMAMURA
Director
Rome-based Agencies and
Committee on World Food
Security Division
Rome

Sonsoles RUEDAS
Director
Gender Office
Rome

WORLD FOOD PROGRAMME (WFP) (cont'd)

Arif HUSAIN
Chief Economist
Analysis and Nutrition Service Unit
Policy and Programme Division
Rome

Kenneth DAVIES
Director
Purchase for Progress Unit
Policy and Programme Division
Rome

Andreas HANSEN
External Relations Officer
Rome-based Agencies and
Committee on World Food
Security Division
Rome

Siva JAMAL AZIZ
Policy Officer
Rome-based Agencies and
Committee on World Food
Security Division
Rome

WORLD METEOROLOGICAL ORGANIZATION (WMO)

Robert STEFANSKI
Chief
Agricultural Meteorology Division
Climate and Water Department
Geneva

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES
OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

AFRICAN DEVELOPMENT BANK (AFDB)

Mohamed TOLBA
Chief Agricultural Economist
Tunis

ARAB BANK FOR ECONOMIC DEVELOPMENT IN AFRICA (BADEA)

Noureddine KAABI
Head of Projects Division
Khartoum

ARAB CENTER FOR THE STUDIES OF ARID ZONES AND DRY LANDS (ACSAD)

Mohammad ABDULLAH
Head of Agricultural Extension
Damascus

DEVELOPMENT BANK OF LATIN AMERICA (CAF)

María LAHORE
Ejecutiva Principal
Oficina en Europa
Madrid

EUROPEAN UNION (EU)

Laurence ARGIMON-PISTRE
Ambassadeur
Représentant permanent de
l'Union européenne auprès du Saint-Siège,
de l'Ordre de Malte et les organisations
des Nations Unies
Rome

Florence BUCHHOLZER
Ministre Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

EUROPEAN UNION (EU) (cont'd)

Willem OLTHOF
Premier Conseiller
Délégation de la Union européenne auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et les organisations des Nations Unies
Rome

Lourdes MAGAÑA DE LARRIVA
Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et les organisations des Nations Unies
Rome

Federica VAGHETTI
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et les organisations des Nations Unies
Rome

Eloisa ZERILLI
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et les organisations des Nations Unies
Rome

Alessia D'APUZZO
Stagiaire
Délégation de l'Union européenne auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et les organisations des Nations Unies
Rome

INTERNATIONAL CENTER FOR AGRICULTURAL RESEARCH IN THE DRY AREAS (ICARDA)

Mahmoud SOLH
Director-General
Aleppo

Kamel SHIDEED
Assistant Director-General
International Cooperation
Aleppo

INTERNATIONAL CROPS RESEARCH INSTITUTE FOR THE SEMI-ARID TROPICS (ICRISAT)

David J. BERGVINSON
Director-General
Patancheru

INTERNATIONAL GRAINS COUNCIL (IGC)

Etsuo KITAHARA
Executive Director
London

INTERNATIONAL LIVESTOCK RESEARCH INSTITUTE (ILRI)

Jimmy SMITH
Director-General
Nairobi

LEAGUE OF ARAB STATES (LAS)

Nassif Youssef HITTI
Head of Mission
Mission of the League of Arab States in Italy
Rome

Mariam ELMASRY
Representative
Mission of the League of Arab States in Italy
Rome

NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD)

Haladou SALHA
Senior Liaison Officer to the Rome-based United Nations Agencies
Rome

THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC)

Abdullah Jummah ALSHIBLY
Assistant Secretary-General for Economic and Development Affairs
Riyadh

Hilal Saud AMBUSAIDI
Director
Agriculture and Fisheries Resources Directorate
Riyadh

THE OPEC FUND FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (OFID)

Belkacem OUZROUROU
Director
Africa Region
Public Sector Operations Department
Vienna

Namat Abu ALSOOF
Adviser
Corporate Planning and Economic Services Unit
Vienna

WEST AFRICAN DEVELOPMENT BANK (BOAD)

Modibo KONE
Directeur
Département des opérations
Lomé

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES
OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

AFRICAN-ASIAN RURAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (AARDO)

Wassfi Hassan EL-SREIHIN
Secretary-General
New Delhi

Sanjeeb Kumar BEHERA
Head
Administration Division
New Delhi

AGRICULTURAL COOPERATIVE DEVELOPMENT INTERNATIONAL/VOLUNTEERS IN OVERSEAS COOPERATION ASSISTANCE (ACDI/VOCA)

Bill POLIDORO
President
Chief Executive Officer
Washington, D.C.

ARAB AGRONOMISTS UNION (AAU)

Yahia BAKOUR
Secretary-General
Damascus

Abdesselam EDDEBBARH
Deputy Secretary-General
Damascus

GIORDANO DELL'AMORE FOUNDATION (GIORDANO DELL'AMORE)

Maria Cristina NEGRO
General Secretary
Milan

HEIFER INTERNATIONAL (HEIFER)

Pierre FERRARI
President
Chief Executive Officer
Little Rock

HUMAN APPEAL INTERNATIONAL (HAI)

Mahmoud ASFA
Director
Italy Office
Milan

INTERNATIONAL COMMISSION ON IRRIGATION AND DRAINAGE (ICID)

Saeed NAIRIZI
President
New Delhi

Marco ARCIERI
Secretary-General
Italian National Committee
New Delhi

INTERNATIONAL FEDERATION OF ORGANIC AGRICULTURE MOVEMENTS (IFOAM)

Andre LEU
President
Bonn

Cristina GRANDI
Chief Food Security Campaigner
Rome

INTERNATIONAL FERTILIZER DEVELOPMENT CENTER (IFDC)

Prem BINDRABAN
Executive Director
Washington, D.C.

INTERNATIONAL INSTITUTE FOR ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT (IIED)

Camilla TOULMIN
Director
London

NETHERLANDS ORGANIZATION FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT CO-OPERATION (NOVIB)

Gigi MANICAD
Senior Programme Manager
The Hague

OXFORD COMMITTEE FOR FAMINE RELIEF (OXFAM)

Winnie BYANYIMA
Executive Director
Oxford

ROTARY INTERNATIONAL (ROTARY INTERNATIONAL)

Marco Claudio RANDONE
Primary Rotary International
Representative to IFAD
Rome

Antonio LICO
Alternate Rotary International
Representative to IFAD
Rome

Document: GC 38/L.1/Rev.1
Agenda: 2
Date: 16 February 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

جدول الأعمال وبرنامج الأحداث

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

رشيد برتيف
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.pertev@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة الثامنة والثلاثون
روما، 16-17 فبراير/شباط 2015

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال

3- طلبات عضوية غير أصلية

4- بيان رئيس الصندوق

5- بيانات عامة

6- تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق

7- التجديد العاشر لموارد الصندوق

8- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2013

9- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016–2017، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

10- خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة في الصندوق

11- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

12- مقترح لإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية

13- الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

14- مسائل أخرى

ما قبل مجلس المحافظين

برنامج الأحداث

الخميس، 12 فبراير/شباط 2015

الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

11.00 – 10.00	افتتاح الدورة
13.00 - 11.00	جلسة عامة
14.30 – 13.00	استراحة غداء
17.15 – 14.30	مجموعات عمل إقليمية متوازية
18.00 – 17.30	حدث ثقافي
	ابتكار في مجال الأنسجة التقليدية: شبان من الشعوب الأصلية

الجمعة، 13 فبراير/شباط 2015

الاجتماع العالمي الثاني لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

12.30 – 9.00	جلسة عامة
14.00 – 12.30	استراحة غداء
15.20 – 14.00	جلسة عامة
17.00 – 15.30	جلسة عامة نهائية مفتوحة للسادة المحافظين وممثلي المجلس التنفيذي
18.30 - 17.15	جلسة خاصة مع السيد Carlo Pertini، رئيس الحركة العالمية للأغذية المتأنية حول شراكة الصندوق مع الأغذية المتأنية: Indigenous Terra Madre 2015 (الهند)، وإكسبو 2015

الأحد، 15 فبراير/شباط 2015

16.00 - 10.00	الصندوق ومؤسسة Rockefeller
	القيادة المشتركة للتمويل والتنمية الزراعية: شبكة الوزراء الأفارقة المعنية بالتمويل والتنمية الزراعية
	اجتماع وزاري مغلق
22.00 – 19.00	الصندوق ومؤسسة Rockefeller
	حفل عشاء رسمي (فندق Sheraton Roma)

مجلس المحافظين 2015

برنامج الأحداث

التحول الريفي: مفتاح التنمية المستدامة

اليوم الأول من دورة مجلس المحافظين

الاثنين 16 فبراير/شباط 2015	
9.33 – 9.30	افتتاح الدورة من قِبل رئيس المجلس
9.35 – 9.33	بيان ترحيبي يلقيه رئيس الصندوق
9.40 – 9.35	متحدث رئيسي – معالي السيد Pier Carlo Padoan، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية
9.45 – 9.40	اعتماد جدول الأعمال وطلبات العضوية غير الأصلية
9.50 – 9.45	بيان ترحيبي يلقيه رئيس الصندوق
10.00 – 9.50	متحدث رئيسي – فخامة السيد John Dramani Mahama، رئيس جمهورية غانا
10.10 – 10.00	متحدث رئيسي – جلالة الملك Tupou VI، ملك تونغا
10.20 – 10.00	بيان رئيس الصندوق كانايو نوانزي
	اختتام الحفل الافتتاحي
11.50 – 10.20	***الشعوب الأصلية والنظم الغذائية المستدامة***
	مديرة الحوار: Jane O'Brien
	مناقشة بين شخصين:
	• Victoria Tauli-Corpuz، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، الأمم المتحدة
	• *فريق الخبراء*:
	• Mirna Cunningham، رئيسة مركز استقلال وتنمية الشعوب الأصلية في بورتو كبيزاس في نيكاراغوا
	• Adam Kuleit Ole Mwarabu Lemareka، منسق منظمة تنمية مجتمع الرعاة الأصليين في باراكوييو
	• Harriet V. Kuhnlein، أستاذة فخرية في التغذية العالمية، والمديرة المؤسسة لمركز التغذية والبيئة الخاص بالشعوب الأصلية في جامعة ماغيل
	• Rukka Sombolinggi، المنسِّقة الدولية لاستقطاب التأييد لمنظمة Aliansi Masyarakat Adat Nusantara
	• Adolfo Brizzi، مدير شعبة السياسات والمشورة التقنية في الصندوق
13.00 – 11.50	بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم
13.30 – 13.00	بيانات عامة
15.00 – 13.30	غداء للوزراء والضيوف المميزين
18.00 – 15.00	**اجتماع مائدة مستديرة للسادة المحافظين: *التغلب على تحديات التحول الريفي من خلال أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015***
18.30 – 18.00	بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم
19.30 – 18.30	بيانات عامة
21.00 – 19.30	**من خلال الغذاء يمكننا تحويل كوكب الأرض**
	(حفل استقبال بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الطهاة [Worldchefs])

اليوم الثاني من دورة مجلس المحافظين

الثلاثاء 17 فبراير/شباط 2015	
9.00 – 8.30	فطور صباحي لتعزيز العلاقات
10.00 – 9.00	**سلسلة محاضرات الصندوق** Winnie Byanyima، المديرة التنفيذية لـ Oxfam International: *مستقبل المعونة* مديرة الحوار: Jane O'Brien
10.15 – 10.00	بنود الأعمال المعروضة للموافقة أو العلم
10.45 – 10.15	بيانات عامة
12.15 – 10.45	***قصص من الميدان: الابتكارات في الشمول المالي***
12.25 – 12.15	التقرير عن المائدة المستديرة للسادة المحافظين
13.55 – 12.25	***تمكين النساء بغية تحويل المناطق الريفية*** مديرة الحوار: Femi Oke فريق الخبراء: • هناء الهلالي: نائبة المدير الإداري، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر • Jemimah Njuki، كبيرة مسؤولي البرامج، مركز بحوث التنمية الدولية • Qazi Azmat Isa، المدير التنفيذي، صندوق التخفيف من حدة الفقر، باكستان • Clare Bishop-Sambrook، الاخصائية التقنية الرئيسية، التمايز بين الجنسين والشمولية الاجتماعية، الصندوق
14.00 – 13.55	ملاحظات ختامية يلقيها رئيس الصندوق
14.00	اختتام الدورة

الثلاثاء 17 فبراير/شباط 2015 – برنامج ندوات مجلس المحافظين		
16.00 – 14.30	موجز تلقيه تركيا عن رئاسة مجموعة العشرين بالتوازي	
17.45 – 16.15	تجربة الصندوق في الجزائر الترويج لنجاح برنامج التجديد الريفي في الجزائر كمحرك للنمو	تشاطر النتائج وأفضل الممارسات في المشروعات التي يدعمها الصندوق في السنغال
19.00 – 18.00	إعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية على مجلس المحافظين	

قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس المحافظين

رمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال	العنوان
GC 38/L.1	2	جدول الأعمال المؤقت وبرنامج الأحداث
GC 38/L.1/Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 38/L.2	3	طلب عضوية غير أصلية
GC 38/L.3	6	تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق
GC 38/L.4 + Add.1 + Add.2	7	تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق
GC 38/L.5	8	القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
GC 38/L.6	9	برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016-2017، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 38/L.7 + Add.1	10	بيان سياسة الاستثمار في حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق
GC 38/L.8 + Add.1	11	انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين
GC 38/L.9	12	قرار بشأن تبني قرار لإعلان يوم دولي للتحويلات الأسرية
GC 38/L.10 + Add.1	13	تقرير عن استضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر وبخاصة في أفريقيا

GC 38/INF.1 الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس المحافظين المظاهر التنظيمية

GC 38/INF.2+ Rev.1 ترتيب المتحدثين

GC 38/INF.3 أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014

GC 38/Resolutions القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين

موجز لمداولات المائدة المستديرة للسادة المحافظين

البيان الختامي لمعالي السيد Luc Oyoubi، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Document: GC 38/Resolutions
Date: 17 February 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Gerard Sanders
المستشار العام
رقم الهاتف: 2457 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: g.sanders@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة الثامنة والثلاثون
روما، 16–17 فبراير/شباط 2015

للعلم

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين

1- تبنى مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين القرارات 183/د-38 و184/د-38 و185/د-38 و186/د-38 و187/د-38 و188/د-38 و189/د-38 في 16 فبراير/شباط 2015.

2- وسيتم إرسال القرارات للعلم لجميع الدول الأعضاء في الصندوق.

القرار 183/د-38

الموافقة على عضوية غير أصلية لولايات ميكرونيزيا الموحدة في الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يأخذ بالاعتبار المواد 3-1 (أ)، و3-2 (ب)، و13-1 (ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

ونظرا لأن الأعضاء غير الأصليين في الصندوق هم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والتي تصبح، بعد موافقة مجلس المحافظين على عضويتها، أطرافا في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق إيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

ونظرا لأن إلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة عضو في الأمم المتحدة منذ عام 1991؛

ونظرا لأن ولايات ميكرونيزيا مؤهلة لعضوية الصندوق؛

وبعد النظر في طلب الحصول على عضوية غير أصلية الذي تقدمت به ولايات ميكرونيزيا الموحدة، والمحول إلى المجلس بالوثيقة GC 38/L.2، مع توصية المجلس التنفيذي بقبول عضوية ولايات ميكرونيزيا الموحدة في الصندوق؛

وإذ يحيط علما بالمساهمة الأولية المقترحة من قبل ولايات ميكرونيزيا الموحدة، والبالغة 500 دولار أمريكي، عند الموافقة على طلب عضويتها؛

يوافق على عضوية ولايات ميكرونيزيا الموحدة في الصندوق؛

ويكلف رئيس الصندوق مهمة إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار.

القرار 184/د-38

الموافقة على عضوية غير أصلية لجمهورية بالاو في الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يأخذ بالاعتبار المواد 3-1 (أ)، و3-2 (ب)، و13-1 (ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

ونظرا لأن الأعضاء غير الأصليين في الصندوق هم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والتي تصبح، بعد موافقة مجلس المحافظين على عضويتها، أطرافا في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق إيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

ونظرا لأن جمهورية بالاو عضو في الأمم المتحدة منذ عام 1994؛

ونظرا لأن جمهورية بالاو مؤهلة لعضوية الصندوق؛

وبعد النظر في طلب الحصول على العضوية غير الأصلية الذي تقدمت به جمهورية بالاو، والمحول إلى المجلس بالوثيقة GC 38/L.2، مع توصية المجلس التنفيذي بقبول عضوية جمهورية بالاو في الصندوق؛

وإذ يحيط علما بالمساهمة الأولية التي اقترحتها جمهورية بالاو، والبالغة 500 دولار أمريكي، عند الموافقة على طلب عضويتها؛

يوافق على عضوية جمهورية بالاو في الصندوق؛

ويكلف رئيس الصندوق مهمة إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار.

القرار 185/د-38

الموافقة على عضوية غير أصلية لجمهورية الجبل الأسود في الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يأخذ بالاعتبار المواد 3-1 (أ)، و3-2 (ب)، و13-1 (ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

ونظرا لأن الأعضاء غير الأصليين في الصندوق هم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والتي تصبح، بعد موافقة مجلس المحافظين على عضويتها، أطرافا في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق إيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

ونظرا لأن جمهورية الجبل الأسود عضو في الأمم المتحدة منذ عام 2006؛

ونظرا لأن جمهورية الجبل الأسود مؤهلة لعضوية الصندوق؛

وبعد النظر في طلب الحصول على العضوية غير الأصلية الذي تقدمت به جمهورية الجبل الأسود، والمحول إلى المجلس بالوثيقة GC 38/L.2، مع توصية المجلس التنفيذي بقبول عضوية جمهورية الجبل الأسود في الصندوق؛

يوافق على عضوية جمهورية الجبل الأسود في الصندوق؛

ويكلف رئيس الصندوق مهمة إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار.

القرار 186/د–38

التجديد العاشر لموارد الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الاتفاقية) وبخاصة المادة 2 (هدف الصندوق ووظائفه)، والبند 1 من المادة 4 (موارد الصندوق)، والبند 3 من المادة 4 (المساهمات الإضافية)، والبند 4 من المادة 4 (زيادة المساهمات)، والبند 5 من المادة 4 (الشروط المنظِّمة لمساهمات الأعضاء)، والبند 6 من المادة 4 (المساهمات الخاصة)، والمادة 7 (عمليات الصندوق)، وكذلك قرار مجلس المحافظين رقم 77/د–2 (1977) بصيغته المعدّلة بالقرار رقم 86/د–18 (1995) (تفويض السلطات للمجلس التنفيذي)؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس المحافظين رقم 180/د-37 (2014) الخاص بإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، حيث قرر مجلس المحافظين في دورته السابعة والثلاثين، بما يتفق مع البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، إنشاء هيئة مشاورات، وتفويضها بمهمة استعراض كفاية موارد الصندوق وإبلاغ مجلس المحافظين، وإذ يشير على وجه الخصوص فيما يتعلق بالطلب الذي ينص على أن ترفع هيئة المشاورات تقريراً عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن إلى مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين، وفي دوراته اللاحقة إذا اقتضى الأمر، بغية اعتماد ما هو مناسب من قرارات؛

وإذ يرى أنه لأغراض استعراض مدى كفاية موارد الصندوق، تراعى الحاجة الملحة لزيادة تدفق الموارد الخارجية لتنفيذ مهمة الصندوق، والتطرق لاستئصال الفقر الريفي، وتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وبخاصة الممنوحة بشروط تيسيرية، ومع الأخذ بعين الاعتبار المهمة الخاصة للصندوق، وقدرته التشغيلية على تحويل الموارد الإضافية بصورة فعالة إلى الدول الأعضاء المؤهلة؛

وإذ نظر كذلك في إعلانات الدول الأعضاء عن نيتها توفير مساهمات إضافية لموارد الصندوق، بما في ذلك مساهمات لتعويض الصندوق عن التزاماته من القروض المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛

وإذ يلاحظ طلب مجلس المحافظين "مواصلة تحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من موارد من غير الجهات المانحة، بما في ذلك الآليات المعتمدة على السوق، وأن ترفع إلى المجلس التنفيذي أي مقترحات قد يسفر عنها مثل هذا التحري للموافقة عليها" (قرار مجلس المحافظين 122/د–24)؛

وإذ يضع في اعتباره ويوافق على استنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (GC 38/L.4) (تقرير التجديد العاشر لموارد الصندوق) بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق، والرغبة في ذلك؛

وعملاً منه بالبند 3 من المادة 4 من الاتفاقية؛

يقرر ما يلي:

أولا – مستوى التجديد والدعوة لمساهمات إضافية

(أ) **الموارد المتاحة.** تقدر موارد الصندوق المتاحة في نهاية فترة التجديد التاسع للموارد مع الموارد الناجمة عن العمليات أو غيرها المتأتية للصندوق خلال فترة الثلاث سنوات بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2016 (فترة التجديد) بـ 2.16 مليار دولار أمريكي.

(ب) **الدعوة إلى تقديم مساهمات إضافية.** مراعاة لاستنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق والرغبة فيها، فإن الأعضاء مدعوون بناءً على ذلك إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق كما هو محدد في البند 3 من المادة 4 من الاتفاقية (المساهمات الإضافية)، وبما يتماشى مع الشروط المحددة أدناه، ستتألف المساهمات الإضافية من المساهمات الأساسية (كما هي معّرفة في المقطع الفرعي ثانيا(أ)(1) من هذا القرار)، ومساهمات التعويض عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون (كما هي معّرفة في المقطع الفرعي ثانيا(أ)(2) من هذا القرار)، والمساهمات التكميلية (كما هي معرفة في المقطع الفرعي ثانيا(أ)(3) من هذا القرار).

(ج) **الهدف الموضوع للمساهمات الإضافية.** الهدف الموضوع للمساهمات الإضافية بما فيها المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة خلال فترة التجديد العاشر (التجديد) هو 1.44 مليار دولار أمريكي من أجل دعم برنامج مستهدف من القروض والمنح بما لا يقل عن 3 مليارات دولار أمريكي، وبما يصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، شريطة ألا تؤثر على الميزانية الإدارية (ويحدد تخصيصها في كل الحالات من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء).

(د) **التعهّدات.** يُقر الصندوق بإعلان الأعضاء عن نواياهم تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق على النحو المحدّد في الملحق الثامن بتقرير التجديد العاشر للموارد. ويرجى من الأعضاء الذين لم يعلنوا رسمياً عن مساهماتهم حتى الآن أن يعلنوا عنها، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار. ويرسل رئيس الصندوق إلى كل أعضاء الصندوق الملحق المعدل الثامن بتقرير التجديد العاشر للموارد في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من التاريخ المذكور أعلاه.

(هـ) **الفجوة الهيكلية.** مع الإبقاء على المستوى المستهدف للمساهمات الإضافية كما تم تحديده في المقطع الفرعي (ج) أعلاه، يجب ألا تتجاوز الفجوة الهيكلية 15 في المائة من المستوى المستهدف. وفي حال تجاوزت الفجوة الهيكلية نسبة 15 بالمائة في نهاية فترة الستة أشهر من إنشاء أصوات جديدة، كما هو محدد في المقطع الفرعي ثامنا (أ) من هذا القرار، فسيتم تعديل المستوى المستهدف المحدد في المقطع الفرعي (ج) أعلاه بحيث يمثل إجمالي مبلغ التعهدات المستلمة حتى ذلك التاريخ ما لا يقل عن 85 بالمائة من المستوى المستهدف. وفي حال كان مثل هذا التعديل ضرورياً، فسيخطر رئيس الصندوق السادة المحافظين بالمبلغ المستهدف الجديد على الفور، والذي يقرر من بعده ضرورة تعديل المقطع الفرعي (ج) أعلاه تبعاً لذلك. وسيتم تعديل برنامج الصندوق من

القروض والمنح ليعكس النقص الحاصل في المستوى المستهدف للتجديد ما لم تحدد مصادر أموال أخرى أثناء فترة تجديد الموارد.

ثانيا – المساهمات

(أ) **المساهمات الإضافية.** خلال فترة تجديد الموارد، يقبل الصندوق مساهمات إضافية من الدول الأعضاء كما يلي:

(1) **المساهمات الأساسية** في موارد الصندوق (المساهمات الأساسية)؛

(2) **مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون.** إضافة إلى المساهمات الأساسية، وبغية تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة المتنازل عنها من أصول القروض بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يعادل 3.4 مليون دولار أمريكي، (مساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون)؛

(3) **المساهمات التكميلية.** إضافة إلى مساهماتها الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون (المساهمات التكميلية).

(ب) **الشروط المنظِّمة للمساهمات الإضافية**

(1) تحظى الدول الأعضاء بأصوات مساهمة فيما يتعلق بكل من المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون بما يتماشى مع البند 3 من المادة 6 من الاتفاقية ولكنها لا تحظى بأية أصوات مقابل مساهماتها التكميلية؛

(2) تقدم المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون بدون أي تحفظ على طريقة استخدامها؛

(3) يفوض المجلس التنفيذي بالموافقة على استخدام المساهمات التكميلية في حال لم يكن مجلس المحافظين في حالة انعقاد؛

(4) سيقبل الصندوق، خلال فترة التجديد، مساهمات تكميلية غير مقيدة من أجل دعم العمليات المواضيعية، بما في ذلك تعميم قضايا تغير المناخ والزراعة المراعية للتغذية والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات بين المنتجين في القطاع العام والخاص.

(5) وفقا للمادة 4 البند 5 (أ) من اتفاقية إنشاء الصندوق، لا تُرد المساهمات الإضافية إلى الأعضاء المساهمين بها إلا وفقا للمادة 9 البند 4 من الاتفاقية.

(ج) **المساهمات الخاصة**

(1) يجوز للمجلس التنفيذي خلال فترة التجديد وبالنيابة عن الصندوق، قبول مساهمات غير محددة في موارد الصندوق من دول غير أعضاء فيه أو من مصادر أخرى (المساهمات الخاصة).

(2) يجوز للمجلس التنفيذي أن ينظر في اتخاذ تدابير لتمكين مشاركة المساهمين بمساهمات خاصة من المشاركة في اجتماعاته حسب ظروف كل حالة على حدة، شريطة ألا ينجم عن تلك التدابير أي تبعات على تسيير الصندوق.

(د) **احتساب المساهمات.** تحسب مساهمات الدول الأعضاء: (1) بوحدات حقوق السحب الخاصة؛، (2) بعملة من العملات المستخدمة في تقويم حقوق السحب الخاصة؛ أو (3) بعملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر ولم يكن العضو قد شهد في الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني 2012 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 معدل تضخّم يزيد على 10 في المائة في المتوسط سنوياً على النحو الذي يقرره الصندوق.

(هـ) **أسعار صرف العملات.** لأغراض البند الفرعي أولا (د) في هذا القرار، تقيّم الالتزامات والتعهّدات المقدمة بموجب هذا القرار على أساس متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي خلال فترة الأشهر الستة السابقة مباشرة على اعتماد هذا القرار، بين العملات اللازم تحويلها إلى الدولار الأمريكي (1 أبريل/نيسان – 30 سبتمبر/أيلول 2014)، مع التقريب إلى النقطة العشرية الرابعة.

(و) **المساهمات غير المسدّدة.** يحثّ الصندوق أعضاءه الذين لم يستكملوا بعد تسديد مساهماتهم السابقة في موارد الصندوق، والأعضاء الذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم أو الذين لم يسددوا مساهماتهم في التجديد التاسع للموارد أن يتخذوا ما يلزم من ترتيبات. وسيتبنى المجلس التنفيذي، بناءً على مقترحات من رئيس الصندوق، تدابير بهدف تسوية المساهمات غير المسدّدة.

(ز) **زيادة المساهمات.** في أي وقت من الأوقات، يجوز لأي دولة عضو أن تزيد من قيمة أي من مساهماتها.

ثالثا – وثائق المساهمات

(أ) **بند عام.** تودع الدولة العضو التي تقدّم مساهمة بموجب هذا القرار وثيقة مساهمة لدى الصندوق، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد القرار، تلتزم فيها رسمياً بتقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق وفقاً لأحكام هذا القرار، وتحدّد فيها قيمة مساهمتها بالعملة المنطبقة.

(ب) **المساهمات غير المشروطة.** باستثناء ما هو محدد في المقطع الفرعي (ج) أدناه، تشكّل وثيقة المساهمة التزاماً غير مشروط على الدولة العضو بأن تؤدّي المساهمة المستحقة بالطريقة وبالشروط التي ينص عليها القرار أو على أي نحو آخر يقرره المجلس التنفيذي، لأغراض هذا القرار، وتسمى هذه المساهمات "مساهمات غير مشروطة".

(ج) **المساهمات المشروطة.** يجوز، على سبيل الاستثناء، وفي حال عدم تمكّن الدولة العضو من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة بسبب الإجراءات التشريعية المتبعة لديها، أن يقبل الصندوق وثيقة مساهمة تتضمّن اشتراطاً صريحاً بأن ترتهن بسداد كل أقساط مساهماتها المستحقة، فيما عدا القسط الأول منها، لتدبير الاعتمادات اللازمة في الميزانية. بيد أنه يتعيّن أن تتضمّن وثيقة المساهمة هذه تعهّداً من جانب الدولة العضو ببذل قصارى جهدها من أجل ما يلي: (1) تدبير تلك الاعتمادات اللازمة لكامل المبلغ المحدّد في التواريخ المشار إليها في البند سادساً من هذا القرار، (2) إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على الاعتماد اللازم لكل قسط. ولأغراض هذا القرار، تعتبر المساهمة بهذا الشكل "مساهمة مشروطة" ولكنها تغدو غير مشروطة عندما يتم الحصول على الاعتمادات وإخطار الصندوق بها.

رابعا – نفاذ المفعول

(أ) **نفاذ مفعول تجديد الموارد.** يدخل تجديد الموارد حيّز النفاذ اعتباراً من التاريخ الذي تودَع فيه لدى الصندوق وثائق مساهمات، أو مدفوعات مقدمة بدون وثائق مساهمات ذات صلة بالمساهمات الإضافية المشار إليها في البند ثانيا من هذا القرار، أو عندما يتسلمها الصندوق بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات التي يعلنها رئيس الصندوق للأعضاء وفقاً للفقرة الفرعية أولا(د) من هذا القرار.

(ب) **نفاذ مفعول المساهمات الإفرادية.** تصبح وثائق المساهمات المودعة عند تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد أو قبله، نافذة المفعول عند تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، وتصبح وثائق المساهمات المودعة بعد ذلك التاريخ نافذة المفعول في تاريخ إيداع كل منها.

(ج) **الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.** تعتَبر جميع المساهمات الإضافية المقدمة لموارد الصندوق متاحة لعقد التزامات للعمليات بموجب البند 2 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية والسياسات الأخرى ذات الصلة المعمول بها في الصندوق اعتباراً من تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ.

خامسا – السُلَف المقدمة على ذمة المساهمات

بصرف النظر عن أحكام البند رابعاً من هذا القرار، يجوز للصندوق أن يستخدم في عملياته كل المساهمات المسددة لموارد الصندوق أو أجزاء منها قبل تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية، وسياسات الصندوق ذات الصلة، ما لم يطلب أحد الأعضاء خلاف ذلك كتابة. ويعامَل أي التزام بقرض أو منحة من الصندوق مقابل تلك السُلف المقدمة على ذمة المساهمات، لجميع الأغراض، كجزء من برنامج عمليات الصندوق قبل دخول تجديد الموارد حيز النفاذ.

سادسا – تسديد المساهمات

(أ) **المساهمات غير المشروطة**

(1) **تسديد الأقساط.** يقوم كل عضو مساهم بسداد مساهماته غير المشروطة دفعة واحدة أو على قسطين أو ثلاثة أقساط على الأكثر، حسب اختياره. وتُسَدّد أقساط كل مساهمة غير مشروطة على أقساط متساوية أو بمبالغ متزايدة تدريجياً، حسب اختيار العضو المعني، على ألاّ تقل قيمة القسط الأول عن 30 في المائة من المساهمة، ولا تقل قيمة القسط الثاني عن 35 في المائة منها، وأن يغطي القسط الثالث، إن وُجد، المبلغ المتبقي.

(2) **تواريخ السداد**

السداد دفعة واحدة

تكون الدفعة الواحدة واجبة السداد في اليوم الستين من دخول وثيقة مساهمة العضو المعني حيّز النفاذ.

السداد على أقساط

تسدد الدفعات على أقساط وفقاً للجدول التالي:

يستحق سداد القسط الأول في اليوم الستين من نفاذ مفعول وثيقة المساهمة الخاصة بالعضو. ويستحق سداد القسط الثاني بتاريخ مرور سنة من نفاذ مفعول تجديد الموارد ويسدد أي قسط آخر في موعد أقصاه آخر يوم من فترة السنوات الثلاث التالية لاعتماد هذا القرار.

(3) **السداد المبكر.** يجوز لأي عضو دفع مساهمته قبل الموعد المحدّد في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه.

(4) **الترتيبات البديلة.** يجوز لرئيس الصندوق، بناءً على طلب العضو، أن يوافق على تغيير مواعيد السداد المحددة أو النسب المئوية أو عدد أقساط المساهمة، على ألاّ يؤثّر ذلك التغيير سلباً على الاحتياجات التشغيلية للصندوق.

(ب) **المساهمات المشروطة.** تسدد المساهمات المشروطة في غضون 90 يوماً من دخول وثيقة مساهمة العضو حيّز النفاذ بمجرد أن تصبح المساهمة النسبية غير مشروطة وبما يتفق، حيثما أمكن، مع مواعيد السداد المحددة في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه. ويُبلغ العضو الذي يودِع وثيقة مساهمة مشروطة الصندوق بحالة الأقساط المشروطة المستحقة على المساهمة في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ السداد السنوي المحدد في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه.

(ج) **عملة السداد**

(1) تقدم المساهمات بالعملات القابلة للتحويل الحر، وفقاً للبند الفرعي ثانياً(د)(3) من هذا القرار.

(2) وفقاً للبند 2(ب) من المادة 5 من الاتفاقية، تحدد قيمة عملة المدفوعات مقابل حقوق السحب الخاصة على أساس سعر الصرف المستخدَم لأغراض التحويل في دفاتر حسابات الصندوق وقت السداد.

(د) **وسيلة السداد.** وفقاً للبند 5 (ج) من المادة 4 من الاتفاقية، تسدد مدفوعات المساهمات المستحقة نقداً، أو تسدد، حسب اختيار العضو، بإيداع سندات إذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة التي يصدرها العضو وتكون غير قابلة للتداول ولا يمكن الرجوع فيها ولا تدر فائدة للعضو، ويمكن للصندوق أن يحصّل قيمتها الاسمية عند الطلب وفقاً للشروط المنصوص عليها في البند الفرعي (هـ) أدناه. ويجوز أن ينظر الأعضاء بعين القبول لتسديد مساهماتهم نقداً.

(هـ) **تحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المشابهة.** وفقاً للأحكام المنصوص عليها في البند 5(ج)(1) من المادة 4 من الاتفاقية، والمادة 5 من اللوائح المالية للصندوق، يقوم الصندوق بتحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المماثلة الخاصة بالعضو وفقاً لسياسة السحب التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين، أو وفقاً لما يتفق عليه بين رئيس الصندوق والعضو المساهم.

(و) **طرائق السداد.** يبين كل عضو للصندوق عند إيداع وثيقة مساهمته جدوله الزمني المقترح ووسيلته المقترحة للسداد على أساس الترتيبات المحددة في البنود الفرعية (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د) أعلاه.

سابعا – توزيع أصوات تجديد الموارد

(أ) **إنشاء أصوات تجديد الموارد.** ستنشأ أصوات جديدة لتجديد الموارد تتعلق بكل من المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون (أصوات التجديد العاشر للموارد). ويحسب مجموع قيمة أصوات التجديد العاشر للموارد بتقسيم مجموع قيمة تعهدات المساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون المستلمة في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار، على 000 580 1 دولار أمريكي.

(ب) توزيع أصوات تجديد الموارد. وتوزع أصوات التجديد العاشر للموارد المنشأة على هذا النحو وفقاً للبند 3(أ)(2) و(3) من المادة 6 من الاتفاقية على النحو التالي:

(1) **أصوات العضوية.** وفقاً للبند 3(أ)(1) و(2)(ألف) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات العضوية بالتساوي على جميع الأعضاء.

(2) **أصوات المساهمة.** وفقاً للبند 3(أ)(2)(باء) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات المساهمة على كل الأعضاء بنسبة ما تمثله المساهمة الأساسية ومساهمة التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون المدفوعة من كل عضو كحصة في القيمة الكلية للمساهمات الأساسية ومساهمات التعويض عن تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون المدفوعة على النحو المنصوص عليه في البند ثانياً من هذا القرار.

(3) يستمر تخصيص وتوزيع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع، والتجديد الخامس، والتجديد السادس، والتجديد السابع، والتجديد الثامن، والتجديد التاسع بغض النظر عن دخول هذا القرار حيز النفاذ.

(ج) **نفاذ مفعول أصوات تجديد الموارد.** يدخل توزيع أصوات التجديد العاشر للموارد، حسب ما تنص عليه الأحكام الواردة أدناه، حيز النفاذ بعد ستة أشهر من اعتماد هذا القرار. ويعلن رئيس الصندوق توزيع عضوية التجديد العاشر للموارد وأصوات المساهمات لكل الدول الأعضاء في الصندوق في موعد أقصاه 15 يوماً من التاريخ المحدد، ويبلغ مجلس المحافظين بمثل هذه المعلومات في دورته التاسعة والثلاثين.

ثامنا – تعبئة موارد إضافية

(أ) الاقتراض من قبل الصندوق

(1) **هدف الاقتراض.** على الرغم من أن مساهمات التجديد ستبقى، ويجب أن تبقى، المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق، إلا أنه من المعترف به أن قيام الصندوق بالاقتراض السيادي خلال فترة تجديد الموارد يمكن أن يوفر سبيلا هاما لتعزيز هدفه المتمثل في "تعبئة موارد إضافية لإتاحتها بشروط تيسيرية لأغراض التنمية الزراعية في الدول الأعضاء النامية" حسب ما تنص عليه المادة 2 من الاتفاقية.

(2) **إطار الاقتراض.** سيضع المجلس التنفيذي إطارا عاما للاقتراض السيادي يغطي جميع ترتيبات الاقتراض الذي سيقوم به الصندوق خلال فترة تجديد الموارد. وضمن نطاق هذا الإطار، سيتمتع رئيس الصندوق بسلطة الدخول في مفاوضات مع جهات مقرضة مؤهلة، بهدف الإيفاء بهدف برنامج القروض والمنح المنصوص عليه في المقطع الفرعي أولاً(ج) من هذا القرار. وسيعرض مقترحات الاقتراض الناجمة عن هذه المفاوضات على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

(ب) التمويل المشترك والعمليات المتنوعة

يشجَّع المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق، خلال فترة تجديد الموارد، على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور التحفيزي للصندوق في زيادة نسبة التمويل الوطني والدولي الموجه نحو تحسين رفاه السكان الريفيين الفقراء واعتمادهم على الذات، ولتكميل موارد الصندوق باستخدام قدرته على أداء الخدمات المالية والتنقية، بما في ذلك إدارة الموارد والقيام بدور الوصي المؤتمن على تلك الموارد، بما يتفق مع هدف ووظائف الصندوق. ولن تظهر العمليات التي ينطوي عليها أداء تلك الخدمات المالية في حسابات الصندوق.

تاسعا – رفع التقارير إلى مجلس المحافظين

يعرض رئيس الصندوق على مجلس المحافظين في دورته التاسعة والثلاثين والدورات التالية لها تقارير عن وضع الالتزامات، والمدفوعات، والأمور الأخرى ذات الصلة بتجديد الموارد. وتعرض

التقارير على مجلس المحافظين مشفوعة بتعليقات المجلس التنفيذي عليها، إن وجدت، وتوصياته بشأنها.

عاشرا – المراجعة من قبل المجلس التنفيذي

(أ) يستعرض المجلس التنفيذي دورياً وضع المساهمات بموجب تجديد الموارد، ويتخذ الإجراءات التي قد يقتضي الأمر اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا القرار.

(ب) إذا تسبب تأخر سداد المساهمات خلال فترة تجديد الموارد، أو أنذر بالتسبب، في توقف عمليات الصندوق الإقراضية أو الحيلولة بصورة أخرى دون بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، يجوز لرئيس مجلس المحافظين أن يدعو، بناءً على طلب المجلس التنفيذي، إلى عقد اجتماع لهيئة المشاورات وفقاً للقرار 180/د–37 (2014) لدراسة الحالة والنظر في سُبل تحقيق الظروف اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الإقراضية أو بلوغ تلك الأهداف بصورة جوهرية.

حادي عشر – استعراض منتصف المدة

يتم في منتصف مدة تجديد الموارد إجراء استعراض التدابير والإجراءات المشار إليها في تقرير التجديد العاشر لموارد الصندوق، وتعرض الاستنتاجات التي ينتهي إليها الاستعراض على اجتماع مبكر لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

القرار 187/د-38

الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانيات العادية والرأسمالية وغير المتكررة للصندوق لعام 2015 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2015

إن مجلس المحافظين،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته الثالثة عشرة بعد المائة برنامج قروض ومِنح الصندوق لعام 2015 ووافق عليه عند مستوى 793 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (210 1 مليون دولار أمريكي) الذي يتألف من برنامج إقراضي قيمته 760 وحدة حقوق سحب خاصة (610 1 مليون دولار أمريكي) وبرنامج إجمالي للمِنح بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي؛

وبعد النظر في استعراض الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي بشأن الميزانيتين العادية والرأسمالية المقترحتين للصندوق لعام 2015 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2015؛

يوافق على الميزانية الإدارية التي تتألف، أولاً، من الميزانية العادية للصندوق لعام 2015 بمبلغ 151.59 مليون دولار أمريكي، وثانياً، الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2015 بمبلغ 2.69 مليون دولار أمريكي، وثالثاً، ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2015 بمبلغ 6.07 مليون دولار أمريكي، كما وردت ثلاثتها في الوثيقة GC 38/L6 والمحددة على أساس سعر صرف قدره 0.735 يورو لكل دولار أمريكي واحد.

يقرر أنه في حال تغيُّر متوسط قيمة الدولار الأمريكي في عام 2015 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في حساب الميزانية، يعدَّل مجموع مكافئ الدولار الأمريكي للنفقات باليورو في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2015 وسعر الصرف المستخدم في حساب الميزانية.

القرار 188/د-38

إنشاء حساب أمانة لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يشير إلى متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي المعتمدة لدى الصندوق، وخصوصاً المعيار 19 (المنقح)، والتي تقضي بالتثبيت الكامل لخصومه المتعلقة بموظفيه وموظفيه السابقين في كشوفه المالية، وبتحويل ما يكفي من الأصول إلى كيان قانوني منفصل لتغطيته تلك الخصوم؛

ومراعاة منه للوثيقة GC 38/L.7 حول بيان سياسة الاستثمار في حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق؛

ومراعاة منه للتطورات الحاصلة في البيئة المالية الدولية ولطبيعة حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق؛

وإدراكاً منه أن بيان سياسة الاستثمار في حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق قُدم إلى لجنة مراجعة الحسابات للاستعراض قبيل تقديمه إلى المجلس التنفيذي للموافقة على رفعه إلى مجلس المحافظين؛

يعلن أن هذا القرار يحل محل القرار 132/د-26؛

ويقرر ما يلي:

1- لأغراض تغطية خصوم الصندوق المتعلقة بموظفيه وموظفيه السابقين والخاصة بخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق، وبغية الاحتفاظ بما يكفي من الأصول لتغطية تلك الخصوم، سيُنشأ حساب أمانة لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق.

2- يعيَّن الصندوق بموجب هذا القرار مديراً لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق.

3- يؤذن لحساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق بأن يتلقى الموارد التالية وبأن يحتفظ بها:

(أ) الأموال المحولة من موارد الصندوق، عند الاقتضاء، رهناً بموافقة رئيس الصندوق؛

(ب) الدخل الاستثماري الذي تدره موارد حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق.

4- يجري المجلس التنفيذي استعراضاً دورياً لكفاية موارد حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق، مع مراعاة احتياجات المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

5- يستثمر الصندوق موارد حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق بحكمة ودون مضاربة وبصورة تتفق مع بيان سياسة الاستثمار في حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق، الموافق عليه بموجب هذا القرار. ويُفوَّض المجلس التنفيذي بإدخال أية تغييرات على بيان سياسة الاستثمار في حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق، حسبما يلزم من حين لآخر.

6- يُستخدم حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق للوفاء بالتزامات الصندوق إزاء موظفيه السابقين وأعضاء أسرهم فيما يتعلق بالتغطية الطبية بعد الخدمة. وفي حال اعتبار أن مستوى موارد حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق أعلى بكثير من المطلوب، فإنه يجوز للمجلس التنفيذي ، بعد إجراء تقييم اكتواري خارجي مستقل، أن يقرر تحويل جانب من الموارد الفائضة إلى موارد الصندوق بصورة مباشرة.

7- يجري رئيس الصندوق المسحوبات من حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق للأغراض المبينة في الفقرة 6 أعلاه، وذلك على الشكل التالي:

(أ) يقدم حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق المدفوعات أو مدفوعات السداد بالنيابة عن الصندوق شهرياً إلى أن يتم الوفاء بالكامل بجميع الالتزامات إزاء الموظفين السابقين وأعضاء أسرهم فيما يتعلق بخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق؛

(ب) إذا كان مستوى الموارد أعلى بكثير من المطلوب، يجوز لرئيس الصندوق أن يقرر تحويل بعض الموارد الفائضة من حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق إلى موارد الصندوق الخاصة.

8- يدفع الصندوق النفقات الإدارية التدريجية التي يتكبدها هو بصورة مباشرة في سياق إدارته لحساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق، من موارد حساب الأمانة.

9- ينهي المجلس التنفيذي حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق بموجب اقتراح يقدمه رئيس الصندوق في الوقت الملائم. وفي ذلك الوقت، يقرر المجلس التنفيذي الترتيبات التي سيُعمل بها لإنهاء عمليات حساب الأمانة والتصرف بموارده.

10- يقدم رئيس الصندوق إلى المجلس التنفيذي تقريراً سنوياً عن عمليات حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لموظفي الصندوق والموارد التي يحتفظ بها.

القرار 189/د-38

الإعلان عن يوم دولي للتحويلات الأسرية

إن مجلس المحافظين،

إذ يستذكر الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي تبنَّته بالإجماع الجمعية، العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء بالإجماع بتاريخ 3 و4 أكتوبر/تشرين الأول 2013؛

وإذ يستذكر القرار 93/55 الذي تبنّته الجمعية العامة، والذي تُعلِن فيه في الثامن عشر من ديسمبر/كانون الأول يوماً دولياً للمهاجرين، وتدعو إلى حماية حقوقهم الإنسانية،

وإذ يرحِّب بالتوصية التي صادق عليها بالإجماع ممثلو القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني خلال المنتدى العالمي للتحويلات الذي نظّمه الصندوق والمنعقد في بانكوك بتاريخ 20-23 مايو/أيار 2013 لإعلان يوم دولي-للتحويلات الأسرية،

وإذ يعتَبر أنه وفي العديد من البلدان النامية، تشكِّل التحويلات الدولية مصدراً هاماً من مصادر دخل الأسر الفقيرة، المتوقّع أن تتجاوز 500 مليار دولار أمريكي سنوياً من العام 2016 وما بعده،

وإذ يلحظ الأثر التحويلي الذي تُخلّفه التحويلات على الوصول إلى التعليم، والغذاء، والصحة، والإسكان الأكثر وضوحاً في مجتمعات العالم النامي، وبخاصة في المناطق الريفية حيث معدلات الفقر هي الأعلى،

وإذ يدرك المساهمات الحاسمة للمهاجرين في دعم أسرهم التي تعيش في الدول الهشَّة وخلال أوقات الكوارث،

وإذ يدرك العمل الذي قامت به الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، ودور منظمات المجتمع المدني في الترويج للأثر الإنمائي للتحويلات الأسرية،

وإذ يعترف بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تطوير خدمات تحويل مالية تتسم بسهولة الوصول إليها وفعالية التكاليف،

وإذ يلحظ بأن الأسر، كوحدات أساسية في الحياة الاجتماعية، هي الوسيلة الرئيسية للتنمية المستدامة على جميع مستويات المجتمع، وأن مساهماتها في هذه العملية حاسمة لنجاحها،

وإذ يؤكّد على أن التحويلات بين بلدان الجنوب يمكن أن تشكِّل عنصرا هاماً للتعاون الدولي بين البلدان النامية، وسعيها المشتَرك نحو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة،

وإذ يعي أن ملايين الأسر في المناطق الريفية تتلقّى أيضاً الدعم من التحويلات المحلية التي يرسلها أفراد منها يعيشون نمطياً في المواقع الحضرية،

(أ) **سمي** السادس عشر من يونيو/حزيران يوماً دولياً للتحويلات الأسرية؛

(ب) **يدعو** جميع الحكومات وكيانات القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لبذل جهود مخصوصة للاحتفال بهذا اليوم؛

(ج) **يركّز** الانتباه على الجانب المتلقّي للتحويلات الأسرية، والحاجة إلى الاستفادة من إمكانياته للمساعدة بصورة أكبر على التصدّي للتحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة في المناطق الريفية؛

(د) **يشجّع** القطاع الخاص على تيسير إرسال التحويلات، وربط هذه التدفقات بجملة من الخدمات والمنتجات المالية لصالح المهاجرين وأسرهم؛

(هـ) **يدعو** منظمات المجتمع المدني إلى التقدُّم بمبادرات تستند إلى الاتفاق والشراكات مع المنظمات الدولية، والحكومات، والقطاع الخاص من شأنها تعميم الأثر الإنمائي للتحويلات في المجتمعات الأصلية.

(و) **يناشد** الجمعية العامة للأمم المتحدة للمصادقة على الاحتفال بهذا اليوم.